وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة المغاربية للجزائر: دراسة في المحدد الجغرافي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية

إعداد الطالبات:
عيدودي ربيعة
قواسمية مارية أمة الرحمن

اشراف الأستاذ:
محمود دريدي

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة
أمير عباد	أستاذ مساعد "أ"	رئيسا
محمود دريدي	أستاذ مساعد "أ"	مشرفا و مقررا
عبد المجيد سعدي	أستاذ مساعد "أ"	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمدلله وكفى و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى، نحمد الله العلي القدير الذي وهبنا الإرادة و القدرة على إنجاز هذا البحث، لابد لنا و نحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود بها إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهود كبيرة في بناء جيل الغد. نتقدم بخالص الشكر وفائق التقدير لأستاذنا المشرف "دريدي محمود" الذي تفضل بالإشراف على مذكرتنا والذي وجهنا و شجعنا على مواصلة هذا البحث وإتمامه، كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة بحثنا. هذا وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر و الإمتنان إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم و المعرفة إلى جميع الأساتذة بقسم العلوم السياسية مع تمنياتنا بالتوفيق لجميع طلبة دفعة "ماستر 2018".

الإهداء

الآن و قد اكتمل البحث لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر لله عز و جل على توفيقه.. و أبوء له بنعمته فلك الحمد يا رب و لك الشكر ..إلى أستاذي المشرف "دريدي محمود" لكَ كل الشكر على ما قدمته لنا من توجيهات قيمة.. إلى من احترقا لينيرا دربي.. إلى اللذان يعجز اللسان عن تعداد فضلهما.. إلى الذي أعطى و ضحى.. إلى والدي الحبيب.. إلى التي بعثت في نفسي الصبر و التفاؤل و الأمل للمضي قدماً.. إلى التي كانت و لازالت و ستظل نبراساً يضيء مسيرة حياتي.. إلى أمي الحبيبة... إلى جدي و جدتي حفضهما الله لنا.. إلى إخوتي محمد و رامي.. إلى أختي الغالية نور و زوجها محمد و اختي العزيزة فاطمة.. و زهرتا العائلة رهف و تقى.. الى اخوالي و خالاتي .. الى اعمامي.. إلى كل عائلتي قواسمية و بوقصة.. إلى عائلة بن صغير الكريمة.. إلى صديقاتي نسيبة التي كان لها قسط كبير من التعب في سبيل انجاز هذا العمل.. إلى رفيقة الدرب الجامعي و شريكتي في اقتطاف ثمرة النجاح ربيعة.. إلى الغالي أنس.. إلى كل قارئ و طالب للعلم.. أهدي هذا العمل المتواضع..

"قواسمية مارية أمة الرحمن"

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم : *"وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون"* ، إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

الحمد لله كثيرا و أشكره شكرا جزيلا أن أنار بصيرتي و شق لي طريق العلم و ابعدني عن طريق الجهل و الظلام.

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من حملتني وهنا على وهن، أهدي هذا العمل إلى أمي الغالية التي بذلت كل ما في وسعها لتوفر لي سبل العلم وكان لها الفضل الأكبر فيما وصلت إليه اليوم ومهما شكرتها فلن أوفيها حقها، وأهديه إلى أبي و أخي و أخواتي و أزواجهم وإلى خالي العزيزين فريد و عزيز وإلى براعم العائلة تيم، معاذ، جاسر، لمار، تسنيم، والى كل افراد اسرتي وأصدقائي و صديقاتي بالجامعة خاصة رفيقة دربي مارية.

وفي الأخير لا يسعني إلا ان أهدي هذا العمل إلى كل طالب علم واتمنى ان يكون له لبنة في صرح العلم.

"عيدودي ربيعة"

مقدمة

زاد الاهتمام بالجغرافيا السياسية بعد تعدد مطالب الإنسان و تعقدها ، و إنقسام العالم إلى كتل و تحالفات تسعى كل منها إلى التوسع و الهيمنة على حساب غيرها ،رغبة في توفير احتياجاتها من الموارد خاصة بعد تفاقم عدد سكانها ، و إنتشار ظاهرة الهجرة نحو الشمال طمعا في الحصول على مستوى معيشي أفضل، لهذا برزت الفروقات بين الأقاليم الجغرافية ،نتج عن ذلك كثافة سكانية عالية بالإضافة إلى وفرة اليد العاملة وندرة المواد الأولية التي تتوفر بكثرة في دول الجنوب و الغير مستغلة او المهملة ، ولهذا توجهت دول الشمال إلى الجنوب بإستعماره لإستنزاف خيراته الطبيعية ولم تكن المنطقة المغاربية بمنأى عن هذا الغزو ، وبعد رحلة كفاح طويلة رفضا للإستعمار بشتى أشكاله و جهد جهيد نالت الإستقلال ،لكن مشاكلها مع المستعمر لم تنته عند هذا الحد ،فالإرث الإستعماري الذي خلفه تقسيم الحدود حسب مايخدم المصلحة الغربية ،خلف وراءه العديد من النزاعات و الحروب و الحركات الانفصالية التي أثرت على إستقرار المغرب العربي و من هذه النزاعات الحدودية نزاع الجزائر و المغرب.

وقد عانت الجزائر من تبعات الحرب الباردة و ما نتج عنها من مصادر تهديد جديدة و كانت من أكثر الدول تضررا من ظاهرة الإرهاب هذا داخليا ، أما خارجيا فكانت تسعى للعودة إلى الساحة الدولية و فك العزلة التي دامت عدة سنوات ، وفي هذا الإطار كثفت الخارجية الجزائرية نشاطها الدبلوماسي بإشتراكها في كافة الأحداث و التفاعلات الدولية وكانت طرفا فيها بشكل أو بآخر ،للحفاظ على أمنها و إستقرارها الداخلي ذلك أن موقعها الجغرافي فرض عليها التدخل كوسيط لحل العديد من النزاعات في دول الجوار خوفا من تكرار نفس السيناريو فيها..

أولا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على المحدد الجغرافي و دوره في التأثير على صانع القرار السياسي و بالتالي توجيه السلوك الخارجي و هذا يظهر لنا جليا من خلال إبراز دور الموقع الجغرافي الإستراتيجي للجزائر و كذلك شساعة المساحة الجغرافية التي

تكسبها مزايا في نفس الوقت الذي تطرح فيه تحديات ،فموقعها الهام بتوسطها بلدان المغرب العربي و بإعتبارها همزة وصل بين القارة الإفريقية و الأوروبية و بإطلالها على أهم المسطحات المائية في العالم من خلال شريطها الساحلي الطويل و بإحتلالها المرتبة العاشرة عالميا و الأولى عربيا و إفريقيا من حيث المساحة الجغرافية .كل هذه المزايا جعلت منها محط أنظار الدول الغربية منذ القدم و مطمعا لها ، ومن هنا فإن موقعها الجغرافي هذا لعب دورا مهما في توجيه سلوكها الخارجي تجاه دول الجوار كسياسة خارجية مغاربية، جعلها تتعامل مع كل دولة حسب الخصوصية الجغرافية و السياسية لها ،وتميزت علاقاها بالتعاون و التنسيق مع الدول الأكثر إستقرارا ،اما مع الدول الاقل استقرارا فإتسمت علاقاتها بالحيادية و عدم التدخل خوفا منها على زعزعة امنها الداخلي خاصة و أن موقع الجزائر الجغرافي بجوارها لثلاث دول ساحلية وضعها في حالة من الإنكشاف الأمني ما صعب عليها مهمة السيطرة على الحدود لمنع زحف الإرهاب و الجريمة المنظمة وكل الأعمال الغير مشروعة التي تنتشر بكثرة في دول الساحل الافريقي وهذا جعل من صانع القرار الجزائري يتخذ تدابير و سياسات أمنية مشددة على الحدود الجنوبية و الغربية.

ثانيا : أهداف الدراسة.

هناك عدة أهداف لهذه الدراسة أهمها:

- التعرف على أثر الجغرافية السياسية على السياسة الخارجية المغاربية بشكل عام و على السياسة الخارجية الجزائرية بشكل خاص في جعل هذه الدولة مستقرة سياسيا و إقتصاديا.
- التعرف على الأنظمة السياسية المغاربية و المقارنة فيما بينها.
- التعرف أكثرا على الخصوصيات الجغرافية لكل دولة مغاربية على حدى.
- دراسة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و أهم آلياتها.
- تحديد التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي في ظل التحولات الدولية الراهنة.

ثالثا : أسباب إختيار الموضوع.

تعود أسبابنا في إختيار هذا الموضوع إلى سببين متكاملين و هما:

- **الدوافع ذاتية:**

- كان السبب الرئيسي في إختيارنا لهذا الموضوع هو ميلنا للتعرف أكثر على الجغرافيا السياسية المغاربية عامة و الجزائرية خاصة ومعرفة مدى تأثر السياسة الخارجية بها.
- التعرف على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول المغاربية في ظل التطورات السياسية خاصة بعد الربيع العربي و كذا الدول المتوسطية.

- **الدوافع الموضوعية:**

إعطاء صورة موضوعية لمدى أهمية الجغرافيا السياسية في رسم و تحديد توجهات السياسات الخارجية للدول.-

- الإهتمام البالغ بموضوعي الجغرافيا السياسية و السياسة الخارجية سواءا عند خبراء السياسة او الاقتصاد أو الاجتماع ومحاولة فهم هاذين الموضوعين من الزاوية السياسية و الاجتماعية و حتى الإقتصادية.

رابعا : أدبيات الدراسة.

يمكننا سرد بعض الإسهامات الفكرية في مجال الجغرافيا السياسية و السياسة الخارجية التي إعتمدنا عليها في دراستنا لهذا الموضوع، ومن بينها نذكر مايلي:

- مذكرة **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس و المغرب نموذجا 2009/1999** لمهدي فتاك: التي درس فيها السياسة الخارجية الجزائرية من حيث السمات و المبادئ والمحددات و كيف تصنع و

توجه ، وكذا أولى إهتماما لدور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات بطرق سلمية في القارة الافريقية ، ومن ثم علاقات الجزائر مع كل من المغرب و تونس ومشكلة النزاعات الحدودية.

- مذكرة **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الدول العربية 2011\2016** ليوسف زعيتري: حيث تناول المسار التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية و نشأة الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها أداة لتفيذ السياسة الخارجية و تناول أيضا علاقة الجزائر مع دول المشرق و المغرب و السياسة والمواقف التي إتبعتها تجاه الأحداث و الأزمات التي تشهدها المنطقة
- مذكرة **تحولات البيئة الإقليمية و إنعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010\2014** لسليم بوسكين : تناول فيها التهديدات الأمنية للامن الجزائري في ظل التحولات و التغيرات التي تشهدها البيئة الإقليمية وحلل مختلف التهديدات الإقليمية التقليدية المرتبطة بتهديدات دولية أو عسكرية خاصة الإنكشافات الأمنية و كذلك التهديدات غير التقليدية بالاضافة إلي دراسة العقيدة الامنية الجزائرية بمواجهة هذة التهديدات.
- تم الإعتماد أيضا في هذة الدراسة على **كتاب تحليل السياسة الخارجية لمحمد السيد سليم** : حيث تناول التأصيل النظري للسياسة الخارجية
- تم الإعتماد على **كتاب الجغرافيا السياسية لمحمد حجازي:** الذي تناول فيه التأصيل المفاهيمي للجغرافية السياسية ومختلف نظرياتها.

خامسا : الاشكالية و الفرضيات.

تتمحور إشكالية الدراسة حول دور العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية للدول المغاربية وكيف يمكن للموقع الجغرافي أن يؤثر في توجيه السلوك الخارجي ومن هنا نطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن للمحدد الجغرافي أن يساهم في رسم السياسة الخارجية المغاربية عموما و الجزائرية خصوصا ؟

وتحت هذه الإشكالية تندرج بعض **التساؤلات الفرعية**:

- مالمقصود بالسياسة الخارجية و الجغرافية السياسية ؟
- فيما تتمثل أهم المقومات الجيوسياسية المكونة للدول المغاربية ؟
- فيما يكمن الدور الذي تلعبه الجغرافيا في توجهات سياستها المغاربية ؟

سادسا: فرضيات الدراسة.

- ترتبط فعالية أو نشاط السياسة الخارجية للدول المغربية بقدرتها على إستثمار موقعها الجغرافي.
- يشكل الموقع الجغرافي الجزائري عامل مساعد على ديناميكية سياستها الخارجية.

سابعا : مناهج الدراسة.

نظرا لطبيعة الموضوع المركبة من معطيات جغرافية و سياسية من الصعب دراستها من خلال منهج واحد و لهذا إستعنا بمجموعة من المناهج و الإقترابات المتمثلة في:

المنهج الوصفي : الوصف العلمي يقصد به رصد حال الشيء ببيان خصائصه المادية و المعنوية حيث قد يكون هذا الرصد كميا معبرا عنه بالأرقام أو كيفيا أو يجمع بينهما كما قد يتضمن مقارنة الشيء بغيره وتبرز الحاجة إلى هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال ضرورة توصيف المواقع الجغرافية للدول المغاربية و فحص النظريات المتعلقة بالجغرافيا السياسية وكذا آليات و مبادئ السياسة الخارجية و كذا وصف مختلف الأنظمة السياسية المغاربية و بيان الفرق بينها واستخدمناه خاصة في الفصل الأول ضمن الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة وكذا في الفصل الثاني في الدراسة الجيوسياسية للدول المغاربية.

المنهج التاريخي: تم توظيف هذا المنهج لتتبع التطور التاريخي للسياسة الخارجية الجزائرية ومسارها التاريخي وعلاقاتها مع الدول المغاربية ودورها في حل النزاعات في المنطقة ،و حتى يمكن فهم المراحل التي مرت بها وكيف أصبحت في مرحلة ما وما هي العوامل التي أدت الى ذلك بحيث لا يمكننا دراسة أي ظاهرة بمعزل عن ماضيها وبإسقاطها على أرض الواقع فهو يدلنا على : إبراز أسس ومنطلقات السياسة الخارجية الجزائرية مثل بيان أول نوفمبر 1954 ، ميثاق الصومام 1956.،دساتير الدولة الجزائرية 1962 الى 1996 وتمت الإستعانة به في الفصل الثاني بدراسة المحددات النظمية للدول المغاربية و كذا في الفصل الثالث في الدراسة السياسية للدولة الجزائرية.

المنهج المقارن : وذلك من خلال طبيعة الموضوع الذي يقتضي في مواضع كثيرة ضرورة المقارنة بعض الظواهر من حيث التشابه و الإختلاف في دول المغرب العربي وذلك حين دراسة كل وحدة على حدى ولأن هذا المنهج يغطي عملية المقارنة بين فترات زمنية متباينة في تاريخ العلاقات بين الجزائر و باقي الدول المغاربية إعتمدنا عليه في دراستنا و ذلك من خلال المقارنة بين المحددات الإقتصادية و السياسية و الجغرافية للدول المغاربية و تم هذا في الفصل الثاني من الدراسة.

منهج دراسة الحالة : إعتمدت الدراسة أيضا على منهج دراسة الحالة بإعتباره المنهج الملائم لدراسة أثر المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية الجزائرية حيث يسعى هذا المنهج للتركيز على ظاهرة أو وحدة معينة سواء كانت فردا او مجتمعا او نظاما ، من خلال الإحاطة بجميع جوانبها وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات بشأنها ولأنه لايقتصر على وصف خارجي بل يتعداه إلى التغلغل في أعماق الظاهرة استخدمنا خاصة في الجانب التطبيقي من الدراسة في الفصل الثالث في دراسة أثر المتغير الجغرافي في السياسة الخارجية الجزائرية لأنه الأداة المناسبة للربط بين النظرية و التطبيق.

إقتراب الدور : هو المفتاح الرئيسي في التعرف على السلوك الخارجي للدولة كما يقدم مؤشرا مهما يساعد على التنبؤ ولو إلى حد ما بأنماط السلوك الخارجي الذي يمكن أن تتحرك به الدول في مواقف خارجية معينة

إقتراب صانع القرار : فالفعل الصادر عن الدولة ما هو إلا فعل صادر عن أشخاص و لتحليل قرار معين لابد من دراسة الحياة الشخصية لصناع القرار

ثامنا : خطة الدراسة

حاولنا الإجابة على الإشكالية من خلال ثلاثة فصول ومقدمة و خاتمة يمكننا عرضها فيما يلي:

الفصل الأول : تضمن الفصل الأول تأصيل مفاهيمي و نظري لأهم متغيرات الدراسة (السياسة الخارجية) و (الجغرافية السياسية) وذلك بدراسة أهم النظريات و الاقترابات التي فسرت هذه الظواهر وكذلك التعريف بالمنطقة المغاربية.

الفصل الثاني : حاولنا التقرب أكثر من تحليل متغيرات الدراسة في هذا الفصل وذلك بتقسيم الفصل إلى مبحثين ، مبحث للدراسة الجيوسياسية لدول المغرب العربي و مبحث ثاني لدراسة محددات البيئة السياسية للمنطقة المغاربية.

الفصل الثالث : تضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال ربط ما سبق تناوله من نظريات مع التطبيق وذلك بإبراز أثر العامل الجغرافي في سياسة الجزائر المغاربية.

تاسعا : حدود الدراسة

الحدود الموضوعية : موضوع الدراسة في إطاره الموضوعي يتمحور حول تأثير المحددات الجغرافية على صنع و توجيه السياسات الخارجية.

الحدود المكانية : تتعلق الدراسة المكانية بسياسة الجزائر ضمن إطارها المغاربي.

عاشرا : صعوبات الدراسة

واجهنا صعوبات عديدة خلال إعدادنا لهذه الدراسة وهي كما يلي:

1. قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا خاصة ما تعلق بالجغرافية السياسية الجزائرية لتمكين الباحث من التعمق بالموضوع.
2. أما ما تعلق بجانب الأرقام و الإحصائيات فقد واجهنا ندرة في الإحصائيات الحديثة خاصة ما تعلق بدولة موريتانيا.

الفصل الأول:

التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة

تمهيد:

إن دراسة السياسة الخارجية والجغرافية السياسية بمنطقة المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة تقتضي الإلمام ببعض المفاهيم المفتاحية والأطر النظرية التي تساعدنا في رسم المخطط الذي ستسير وفقه الدراسة، ومن أجل ذلك قدمنا أهم التعريفات لكل من السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية من مختلف المنظورات وذلك في المبحث الأول حيث تضمن الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة (السياسية الخارجية ، الجغرافيا السياسية ، المغرب العربي)، ومن أجل تحليل هذه المتغيرات تمت الإستعانة بمقاربات السياسة الخارجية (إقتراب الدور، إقتراب صنع القرار) و كذلك التفسيرات الجيوسياسية للدراسة (راتزل،ماكيندر، سبيكمان) وذلك في المبحث الثاني تحت عنوان الإطار النظري وهذا ما سيتم دراسته في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.

يعتبر هذا المبحث إطار مفاهيمي للدراسة نتناول فيه متخلف الإجتهادات والنظريات والتعريفات التي قدمها المفكرون لمعالجة ظاهرتي السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية، وتحديد مفهوم إجرائي لهما، وذلك لأن السياسة الخارجية تعتبر الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتنفيذ أهدافها وتحقيق مصالحها الخارجية، وذلك ما لا يتم إلا ضمن نطاق جغرافي معين وهذا ما تختص به الجغرافيا السياسية في دراسة التعامل المكاني بين الظواهر الجغرافية والسياسية. وعليه سوف تنصب دراستنا في هذا المبحث على هذه الأبعاد ويكون ذلك في ثلاثة اقسام:

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: مفهوم الجغرافيا السياسية .

المطلب الثالث:المنطقة المغاربية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

تعتبر السياسة الخارجية الحقل الأبرز في الدراسة ضمن المحاور العلمية للدراسات الدولية، وذلك لكون السياسة الخارجية هي الواجهة التي تتحرك ضمنها الدول لتنفيذ وتحقيق مصالحها الخارجية[1]،كما تعتبر السياسة الخارجية المرآه التي تعكس آراء الدول و توجهاتها نحو المواقف المختلفة في الساحة الدولية فتعبر عن مصالح دائمة لهذه الدولة، حيث لا يوجد صداقة ولا عداوة بل مصالح دائمة.[2]

إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية في الدراسات العلمية المختلفة، فان الإنطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد إتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه السياسة. ومن بين التعريفات التي نجدها هو التعريف الذي يقدمه"**حامد ربيع**" إذ يعرف السياسة الخارجية بانها: "جميع صور النشاط الخارجي،حتى ولو لم تصدر عن دوله كحقيقة نظامية،إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية".كما يعرفها"**باتريك مرجان" Patrick morgan** بأنها:«التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير على سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين».[3]

وتعرف موسوعة **انسيكلوبيديا اونيفرساليس Encyclopédie Universalis** السياسة الخارجية بأنها "مجمل المبادئ والأهداف الأساسية و الإتجاهات العامة التي تحدد سلوك دولة ما خارج حدودها "فالسياسة الخارجية بهذا المعنى هي المبادئ والأهداف والإتجاهات في علاقات الدولة بالآخرين خارج حدودها. كما أنها في مفهومها المبسط هي علاقة دولة ما بالدول الأخرى، وهي تعكس إفتراضا للمصالح الوطنية الدولية و توضع لتحقيقها.[4]

---

[1] عمار شرعان،**الشرق الأوسط في ظل اجندات السياسة الخارجية الامريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، تحرير:هادي الشيب،سميرة ناصري (برلين-المانيا: المركز الدمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2017)، ص.10.

[2] حسني عماد حسني العوضي، **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتن**،(برلين-المانيا: المركز الدمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2017)، ص.10.

[3] محمد السيد سليم،**تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص ص .07-09.

[4] نهاد الغادري،**السياسة الخارجية السعودية الأهداف والأسباب**، تحرير عصمة شنبور(باريس: شارع artais، د.س.ن)، ص.05.

ويرى الدكتور **"محمد السيد سليم"** أنه يقصد بالسياسة الخارجية «برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي».[1]

بينما يعرفها الدكتور**"مازن رمضاني"** بأنها: "السلوك الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار".[2]وعليه فإن السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الاخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياستها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وإزدهارها الإقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو الحرب والعدوان والإستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين و العقدين الأول و الثاني من القرن الواحد والعشرين إرتفاع ملحوظ في درجة أهمية السياسة الخارجية، وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد على التواصل والتفاعل مع اي دولة اخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما، من خلال الإدارة المكلفة بمتابعة أهداف السياسة الخارجية للدولة.[3]

فالسياسة الخارجية هي جزء من نشاط الدولة الموجه نحو الخارج، الذي يهتم على عكس السياسة الداخلية بالقضايا المطروحة خارج الحدود، فهي بذلك مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الدولة مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها المتمثلة في تحقيق المصلحة الوطنية للدولة.[4]

ومن المهم أيضا الإشارة الى أهم التصورات النظرية لمفهوم السياسة الخارجية حيث تنظر"الواقعية" للسلوك الخارجي للدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول، وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين الدول لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، كما إعتمدت هذه النظرية على مفاهيم خاصة لفهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، ويعتبر

[1]قاسم دحمان،**السياسة الخارجية الروسية في اسيا الوسطى والقوقاز**، (لندن: إصدارات أي-كتب،2016)، ص.21.
[2]**المرجع نفسه**، ص. 24.
[3]عليان محمود عليان،**التوافق والصراع في العلاقات الدولية: العلاقات الروسية التركيةمثالا**،(برلين-المانيا: المركز الدمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ،2017)، ص. 46.
[4]عائشة بوزيد،**هندسه السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجا"**، اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص دارسات دولية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الطور الثالث: دكتوراه،2017/2016)، ص.16.

مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب و المساعدة الذاتية...من المفاهيم المفتاحية التي إعتمدتها لتفسير السياسة الخارجية للدول.[1]

تختلف الليبرالية تماما عن الواقعية في نظرتها للسلوك الخارجي للدول،فبعدما ركزت الواقعية على أهمية العوامل الدولية وبالضبط فوضوية النظام الدولي التي تدفع الدول إلى سلوكات خارجية معينة لتدعيم قوتها في النظام الدولي، معتبرة إياها-أي الدول-فواعل وحدوية وعقلانية، فإن الليبرالية تتبنى الرؤية التي تؤكد على علاقة الدولة بالسياق الداخلي الذي توجد فيه، والذي يعتبر ذا أهمية بالغة في تحديد سلوك الدولة الخارجي، هذا مع عدم إهمالها للمحيط الخارجي.[2]

أما التصور البنائي فينطلق من الإعتقاد بأن الواقعية الدولية هي إجتماعية البناء بالأساس، لهذا فقد بدأت الدراسات الحديثة وخاصة الإتجاهات النقدية الاجتماعية والبنائية في دراسة السياسة الخارجية للدول،مراعية للتداخل بين البيئة الاجتماعية الداخلية و البيئة الاجتماعية الخارجية، كما إنها تنطلق من الإفتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمق للسياسة الدولية و تتمثل في:

-الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

-دور التنشئة الإجتماعية في تشكيل السلوك الخارجي.

-دور الهويات وتأثيرها على سلوكيات الوحدات ومصالحها.[3]

علاقتها ببعض المفاهيم المشابهة:

تتقاطع السياسة الخارجية مع مفاهيم أخرى تشترك معها في المنطلق والمبدأ وهي:

[1] يوسف زعيتري،**السياسة الخارجة الجزائرية اتجاه الدول العربية 2016/2011(دراسة وصفية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تحليل السياسة الخارجية(جامعة زيان عاشور-الجلفة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية:قسم العلوم السياسية 2017/2016)، ص. 25.

[2] فاطمة بيرم،**ابعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية (جامعة الحاج لخضر-باتنة-: كلية الحقوق: قسم العلوم السياسية 2010/2009)، ص.78.

[3] يوسف زعيتري،**مرجع سابق**، ص ص. 29،30.

1.السياسة الداخلية :

يقال أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، وبالتالي عندما تكون السياسة الداخلية منسجمة و مستقرة فان ذلك ينعكس مباشرة على إستقرار و إنسجام السياسة الخارجية، كما أن التأثير متبادل بين السياستين، فالسياسة الداخلية لها قابلية التوسع والإنتشار حتى خارج إقليم الدولة كما أن وضع النظام الدولي يؤثر بشكل مباشر على الوضع الداخلي بفعل عولمة الإقتصاديات و الثورة الهائلة للمعلومات والإتصالات، لذلك فإن السياسة الداخلية الصالحة هي أول شرط من شروط السياسة الخارجية الرشيدة، أما ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية لأي دولة هو أن السياسة الخارجية تكون خارج حدود الدولة، بينما يدخل موضوع السياسة الداخلية في إطار سيطرة تلك الدولة.[1]

2.العلاقات الدولية:

يعتقد" **محمد السيد سليم**" أنه إذا كانت السياسة الخارجية تنصرف إلى البرامج التي تنتهجها وحدة سياسية ما تجاه الوحدات الأخرى، فإن العلاقات الدولية تتجه إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين او أكثر، ويذهب إتجاه آخر إلى التمييز بينها من حيث الإهتمام.فالعلاقات الدولية تهتم بدراسة الظاهرة السياسية الدولية، التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين الوحدات السياسية المختلفة في إطار النسق الدولي، بينما ينحصر إهتمام السياسة الخارجية على السلوك الخارجي لهذه الدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية، وما يمكن قوله بخصوص العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أن هذه الأخيرة أعم وأشمل من السياسة الخارجية، ومعنى ذلك أن السياسة الخارجية هي أداة و وسيلة لإدارة العلاقات الدولية، وأن العلاقات الدولية تعنى بما هو كائن في حين أن السياسة الخارجية تعنى بما يجب أن يكون.[2]

3.السياسة الدولية:

هي حصيلة التفاعل للسياسة الخارجية الكبرى والمأثورة في المجتمع الدولي، وبما أن العلاقات الدولية تعبر عن العلاقات بين الدول كإنعكاس للسياسة الخارجية، فإن السياسة

[1] عائشة بوزيد،**مرجع سابق**، ص ص.17.

[2] كريم رقولي،**السياسة الخارجية العراقية تجاه تركية(2013/2003)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص والعلاقات الدولية تخصص: دراسات آسيوية (جامعة الجزائر-3-: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: قسم الدارسات الدولية،2017)، ص.18.

الدولية يظهر فيها التقارب في وجهات النظر السياسية السائدة في العالم إزاء القضايا العالمية المختلفة. فالسياسة الدولية هي أشبه ما تكون إنعكاسات للرؤى والتصورات السياسية للدول المتنفذة التي تريد فرض مخططاتها وأجندتها على باقي دول العالم، وذلك من خلال الضغوطات و الممارسات الدولية التي يتم طرحها وتبنيها عبر منظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الفاعلة على المستوى الدولي.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الجغرافيا السياسية.

هي أحد فروع الجغرافيا البشرية الذي يعتني بدراسة التفاعل المكاني بين الظواهر الجغرافيا والسياسية، وتهتم بدراسة الظواهر السياسية وعلاقتها بالمكان،ولذلك فهي تحليل مكاني للظواهر السياسة، وتدرس العوامل الجغرافية وآثارها على القرارات السياسية وأثر هذه الأخيرة على الظواهر الجغرافية.وقد عرف الأمريكي"**ريتشارد هارتشون**" **R.Hartshon**الجغرافيا السياسية بأنها العلم الذي يدرس أوجه التشابه والإختلاف بين الأقاليم الجغرافية (الدول) في الصفات السياسية أو"العلم الذي يهتم بدراسة التماثل والتباين في الشخصيات السياسية لأقاليم الجغرافية".

في حين عرفها "**نورمان باوندز**" **Norman pounds**"على أنها "تهتم بدراسة الدولة وتفكيرها الأيديولوجي وفلسفتها وقوتها" وعرفتها لجنة الجغرافيا السياسية في اتحاد الجغرافيين الامريكيين**(AAG)** على انها "دراسة العلاقات بين الظواهر الجغرافية والعمليات السياسية".[2]

أما "**بيرسي**" **Percy** فقد عرفها بأنها وصف وتحليل الوحدات السياسية،وجاء تعريف "**مودي**" بأن الجغرافيا السياسية هي تحليل للعلاقات بين البيئة والمجتمع.ويعرف" **ألكسندر**" **L.Alexander** الجغرافيا السياسية بأنها دراسة الأقاليم كظاهرة من ظواهر سطح الارض،أي أن الجغرافيا السياسية هي جغرافية الدول أو جغرافية الوحدات السياسية ومهمتها دراسة كل دولة من دول العالم كوحدة قائمة بذاتها لها كيانها السياسي الخاص ولها صفاتها المميزة من حيث الإنتاج والإستهلاك ومن حيث المقدرة على تحقيق مطالب السكان الذين يعيشون في داخل حدودها.[3]

[1] عائشة بوزيد،**مرجع سابق**، ص ص.18.
[2] قاسم الدويكات،**الجغرافيا السياسية**،(عمان: مركز الكتاب الأكاديمي،2015)، ص.19.
[3] نوار محمد ربيع الخيري، **مبادئ الجيوبولتيك**(بغداد: دار مكتبة عدنان 2014)، ص.29،30.

من بين التعريفات أيضا أن الجغرافيا السياسية تختص بدراسة الإرتباط بين المساحات الأرضية والدولة (الأرض- الدولة) ثم بين (الدولة وغيرها من الدول) ومن التعريفات أيضا ما يحدد أن الجغرافيا السياسية هي«جغرافية الدول او جغرافية الوحدات السياسية» مثلما أن الجغرافيا الإقليمية هي «جغرافية الإقليم او الوحدة الإقليمية» وهناك تعريف آخر قريب جدا من التعريف السابق« الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يختص بدراسة المناطق المنتظمة سياسيا أو بمعنى آخر-الدول- ومهمتها في ذلك هي التركيز على كل من هذه الوحدات المنتظمة سياسيا كوحدة قائمة بحد ذاتها لها كيانها الخاص وصفاتها المميزة»[1].

تعريف**"ويجرت" Weigert**: الجغرافيا السياسية أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقات بين الإنسان والأرض، مع تأكيد واضح على ايضاح العلاقة بين العوامل الجغرافية والمتغيرات السياسية.

تعريف**"باوندز" Pounds**: الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة ملامح الدولة وسياستها وقوتها.

تعريف**"جاكسون" Jackson**: مجال الدراسة في الجغرافيا السياسية ينحصر عند دراسة الظاهرة السياسية في إطارها الأرضي.

تعريف **"كاسبرسون" Kasperson**:هي دراسة التحليل المكاني للظاهرة السياسية.

تعريف**"كوهين روز نشال" Cohen Reosenthal**: الجغرافيا السياسية تهتم بدراسة دور المتغيرات المكانية "الجغرافيا" في العمليات السياسية.

تعريف**"باشيون"Pasione**:تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة دور أي عامل جغرافي مؤثر في القرارات والتغيرات السياسية.[2]

المفاهيم المشابهة الجغرافيا السياسية:

[1] محمد حجازي محمد،**الجغرافيا السياسية**(القاهرة: مكتبة الاسكندرية،1997/1996)، ص.15.
[2] فايز محمد العيسوى،**الجغرافيا السياسية المعاصرة**(القاهرة:دار المعرفة الجامعية، د س ن)، ص.16،17.

مفهوم الجيوبوليتيك:

ظهر إصطلاح جديد يعرف بالجيوبوليتيك ومن مفهوم اللفظ يظهر أنه مضمون هذا العلم بين الجغرافيا والسياسة،أي يقوم على الدراسة الجغرافية لدولة من حيث سياستها الخارجية، وهذا يكون بالتأكيد على المظهر الجغرافي للعلاقات الخارجية، وهذا المفهوم الواسع للجيوبوليتيك،أي أنها علم يبحث فيما بين السياسة والرقعة الأرضية من علاقات، وأنه يهدف بصفة خاصة إلى تحويل المعلومات الجغرافية إلى ذخيرة علمية يتزود بها قادة الدول وسياساتها.وفي تعريف آخر **"الأوتومل" Otta Mauil** :تعنى الجيوبوليتيك بالدولة ككائن حي،فهي تبحث الدولة من حيث علاقتها ببيئتها وبمجالها،وتحاول حل جميع المشكلات الخاصة بمجالها الأرضي، فالجيوبوليتيك إذن تعني الدراسة المكانية للدول بينما تفحص الجغرافيا السياسية ظروف مجالها الأرضي الحالي.[1]

الفروقات بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك:

1-تحلل الجغرافيا السياسية الدولة أخذا بعين الإعتبار البيئة الطبيعية، الإقتصادية والبشرية تحليلا موضوعيا لتبيين أثر ذلك على الأحداث السياسية وقرارات صناع القرار للدولة، في حين تنظر الجيوبوليتيك لمجال الدولة الجغرافي من وجهة نظر الدولة ومطالبها في مجال السياسة الخارجية تحت تأثير النزعة الذاتية الوطنية .

2-الجغرافيا السياسية تحدد الطريق الصحيح الذي يمكن من خلاله تقييم المسائل القومية والعلاقات الدولية تقييما موضوعيا ينشد السلم بتحديد المسلك السياسي السليم،أما الجيوبوليتيك في صوره العفيفة التي كتب عنها **كارل هاوسهوفر K. Haushofer**، فتؤدي إلى الحرب إستنادا إلى أن الدولة كائن حي يجب أن ينمو على حساب الآخرين (فكره المجال الحيوي) .

[1] محمد عبد الغني سعودي،**الجغرافيا السياسية المعاصرة**(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية 2010)،ص.12،13.

3-تدرس الجغرافيا مكونات الجغرافيا للدولة حاليا وفي ضوء الماضي،أما الجيوبوليتيك فتحاول رسم سياسة الدولة في المستقبل إستناداً إلى المعلومات التي تتحصل عليها من الجغرافيا السياسية.[1]

مفهوم الجيوستراتيجية:

هي توجه السياسة الخارجية لدولة ما، وهي تحدد أين تكثف هذه الدولة جهودها سواء من خلال تخطيط القوة العسكرية أو توجيه النشاطات الدبلوماسية أو كليهما نتيجة لتطور معتبر في العوامل الجيوسياسية أو لأسباب أيديولوجية أو لمصالح مجموعات معينة أو ببساطة لرغبة قادتها، إن التغيرات في المكونات الجغرافية بطيئة إلى حد كبير بينما التغيرات الجيوسياسية أسرع منها، في حين أن التغيرات في القضايا الجيوستراتيجية هي الأشد سرعة تحدث في أسابيع أو أشهر.هناك علاقة تبادلية قوية بين التغيرات الجيوسياسية والجيوستراتيجية،فالتغيرات الجيوسياسية لها تأثير مباشر وغير مباشر على المجال الجيوستراتيجي وقد تدفع باتجاه إحداث تغييرات جيوستراتيجية، ومن جهة أخرى فالتغيرات الجيوستراتيجية لها تأثير مباشر على القضايا السياسية وقد تمهد الطريق لتغيرات داخلية جوهرية في مكونات الدول، وبالتالي فإن عدم الإدراك الجيد للتغيرات الجيوستراتيجية أو التقليل من شأنها أو الإستهانة بها قد يؤدي الى عواقب مفاجئة وغير متوقعة.[2]

المطلب الثالث: المنطقة المغاربية.

تعتبر منطقة المغرب العربي محور تقاطع ثلاث قارات: إفريقيا، إوروبا وآسيا، مما يزيد المنطقة أهمية إستراتيجية بالغة في ظل المفاهيم الإستراتيجية الموسعة التي تقلصت فيها الحدود بين القارات، من هنا لابد من تحديد تعريف للمغرب العربي،حيث تعددت المفاهيم حول تسمية و مكونات المنطقة المغاربية تبعا للمنطلقات الفكرية والأيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب.

إذ أنه عند تحديد مصطلح المغرب العربي نجد أنه يتكون من شقين:

[1] شكاكطة عبد الكريم،**محاضرات حول الجغرافيا السياسية**،(الجزائر: جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، السنة الجامعية 2016/2015).

[2] وائل خليل شديد،**مفاهيم اساسية نحو تحقيق تكافؤ جيواستراتيجي بين دول الشرق الاوسط**،في: https://wshadid7.wordpress.com/2015/05/15، (13-02-2018)

"المغرب": مصطلح لغوي ذو دلالات جغرافية، قصد به الكتاب العرب الإتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس والتي تسمى بالمشرق .أما لفظ**"عربي"**: فإنه إمتداد لحيز الدول العربية، وهو مفهوم حضاري أيديولوجي، ولفظ" **المغرب العربي**" هو التسمية المتداولة في الأوساط الرسمية.[1]

توصف المنطقة أيضا بشمال إفريقيا، بإعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية،والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط، وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى، عند الإنتداب الفرنسي على المغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الإنتداب على تونس سنة 1882 وإحتلال الجزائر سنة 1830، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا الثلاثة تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليما جغرافيا ثقافيا وسياسيا أكثر وضوحا وتميزا من السابق، كما أن هذه التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول، وكأنها جسم غريب عن الأمم العربية وبالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة.[2]

ويذكر **"بول بالتا" Paul Balta**أن المغرب العربي الكبير من سنة 1910 إلى سنة 1964 كان يعرف ثلاثة أقطار وهي تونس الجزائر والمغرب، أما البلدان الأخرى (ليبيا وموريتانيا) فقد كانت ليبيا تعتبر دولة تتبع للمشرق العربي وموريتانيا دولة إفريقية،ولكن بعد عودة النشاط المغربي في المغرب العربي فيما بعد الإستقلال على مستوى وزراء الإقتصاد سنة 1964إتخذ مصطلح المغرب العربي مكانته، وأصبح يتداول في أوروبا نفسها، والذي يمثل القسم الغربي من العالم العربي للتمييز بينهم وبين المشرق العربي الذي يضم الشرق الأوسط والشرق الأدنى.[3]

كما سميت المنطقة باسم **"بلاد البربر"** نسبة إلى السكان الأوائل الذين إستقروا بالمنطقة، وتطرح هذه التسمية أشكال حول أصلها، إلا أنه ومهما يكن من أمرها فإن أغلب المصادر ترجح هذا اللفظ إلى الحضارة الرومانية التي أطلقتها على شعوب التي لا تتكلم اليونانية عموما، لأن البربر كثيرا ما كانوا يسمون أنفسهم بالأمازيغ (الرجال الأحرار)،

[1] ياسين سعيدي،**التحديات الامنية الجديدة في المغرب العربي**، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة وهران2: كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2016/2015)، ص.39.

[2] فاطمة بيرم،**مرجع سابق**، ص. 91.

[3] عائشة مصطفاوي،**اتحاد المغرب العربي (دراسة في المعوقات والتحديات)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر (جامعة الوادي: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية:قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ،2017/2013)، ص ص.09،10.

وإجمالا تسمية المغرب العربي تنم –إضافة الى ما سبق-عن تميز هذا الفضاء عربيا عن الغرب ومغربيا عن العرب.[1]

ولكن بالرغم من هذه التسميات المتعددة فإن الشيء الثابت هو أن المغرب العربي يؤلف وحدة إستراتيجية متميزة، مكونة من خمسة بلدان هي: الجزائر،تونس،المغرب، موريتانيا وليبيا، وذلك بإعتبارها تشكل المغرب العربي الكبير الموجود في شمال القارة الإفريقية،وتشكل بلدانه بالإضافة الى القرب الجغرافي التشابه في التضاريس والمناخ والنبات، وكذلك يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك[2](انظر الشكل1)

الشكل رقم 1 :الخريطة السياسية للمغرب العربي

المصدر: http://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fauto.img.

[1] ياسين سعيدي،**مرجع سابق**، ص. 39.
[2] فاطمة بيرم،**مرجع سابق**، ص. 92.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة.

يعتبر هذا المبحث كإطار نظري للدراسة يتناول مقتربات تحليل السياسة الخارجية على غرار إقتراب الدور وهو المفتاح الرئيسي في التعرف على السلوك الخارجي للدولة، وكذلك إقتراب صنع القرار والذي من خلاله يمكن التعرف على الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع بعضها البعض وتدفعها إلى التحرك بصورة معينة على المسرح الدولي ،كما يتناول هذا المبحث مختلف التفسيرات الجيوسياسية للدراسة من تفسير فريدريك راتزل ودراسته للإنسان والدولة والعالم كوحدات عضوية،وتفسير هالفورد ماكيندر عن الجزيرة العالمية وقلب الأرض إلى جانب ذلك تفسير نيكولاس سبيكمان و تركيزه على الريملاند.و قد قسمنا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: مقتربات السياسة الخارجية .

المطلب الثاني: التفسيرات الجيوسياسية للدراسة .

المطلب الأول: مقتربات تحليل السياسة الخارجية.

إقتراب الدور: يرجع ظهور إقتراب الدور إلى حقل العلوم الإجتماعية والأنثروبولوجيا،حيث كان التركيز على دراسة سلوكيات الفرد داخل الحياة الإجتماعية و المجتمع من خلال تصور قائم على أن الانسان يقوم بأدوار في المجتمع، ويصف**"بروس بيدلbruce biddle**"نظرية الدور: "بالعلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات وتفسرها وتؤثر عليها" ، ومع النجاح الذي حققه هذا الإقتراب-إقتراب الدور- في تحليل سلوكيات الفرد في الحياة الإجتماعية، حاول بعض الباحثين في علم السياسة إستخدامه في تحليل الظواهر السياسية، حيث قام **"كال هولستيkall Holsti"** بكتابة مقال عام1970 بعنوان:***تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية role national in the study of foreign policy conception** ،وأكد فيه على أن سلوك الدولة على المستوى الخارجي يحدد تصور صانع السياسة الخارجيةلأدوار الدولة على المستوى الخارجي و الذي يحدده مجموعة من العوامل والظروف.[1]

حيث حاول **"هولستيHolsti**"في دراسته للسياسةالخارجية وفقا لإقتراب الدور إستخدام جملة من المصطلحات ومن بين هذه المصطلحات :-**أداء الدور الوطني:** ويعني أداء دور المواقف والقرارات والأفعال الحكومية، وهو بصفة أخرى السلوك السياسي الخارجي العام للحكومات، ويتضمن أنماط المواقف والقرارات والإستجابات والوظائف و الإلتزامات نحو الوحدات الأخرى،و هذه الأنماط والقرارات النموذجية يطلق عليها الأدوار الوطنية[2]

-**تصور الدور الوطني:** ويتضمن تعريف صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والإلتزامات والقواعد والأنشطة الملائمة بدولتهم فيما يتعلق بالوظائف التي ينبغي أن تؤديها على أساس مستمر في التنسيق الدولي أو الأنساق الفرعية الإقليمية.

-**مصادر الدور الوطني:** وتشير مصادر الدور الوطني إلى الواقع والملامح الطبوغرافية الكبيرة للدولة والموارد الطبيعية و الإقتصادية و التقنية والإمكانيات المتاحة والسياسات

[1] مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس والمغرب نموذجا2009/1999**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية (جامعة محمد خضير بسكرة: كلية لحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010)، ص ص11.10.

[2] محمود دريدي،**البعد الافريقي للسياسة الخارجية الليبية (2009/1995)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية (جامعة محمد خضير بسكرة: كلية لحقوق ولعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2012/2011)، ص. 115.

والأحزاب والحركات الجماهيرية أو جماعات المصالح والقيم الوطنية والمذاهب والأيديولوجيات، ومزاج الرأي العام والشخصية والإحتياجات السياسية لصناع القرار الأساسين.[1]

وعليه فإن إستخدام إقتراب الدور في دراسة السياسات الخارجية للدول قد يساعد على المقارنة بين ما يتكلفه أداء الدور من موارد وإمكانيات وما يصحب تنفيذه من صعوبات ومخاطر،وما تحصل عليه الدولة من ورائه من عائد. فحصول الدولة على العائد الذي توقعته وخططت له يقدم الدليل على نجاح الدور، وعلى نحو ما جرى التخطيط له، أما إذا كان العائد المحقق أقل مما تكلفه كان ذلك مؤشرا عمليا على إخفاقه أو تدني مستوى فعاليته،وفي كلتا الحالتين،النجاح أو الإخفاق، توفر المقارنة بين تكلفة الدور وعائده، مؤشرات حيوية يمكنها أن تزيد من مستوى الفهم والإدراك لبعض الحقائق المهمة، التي تتعلق بتخطيط الدول لسياساتها الخارجية، و تصميمها لأدوارها و لأسلوبها في ترجمتها على أرض الواقع على ضوء المعطيات و الظروف والمواقف القائمة.[2]

بمعنى آخر فإن الدور هو المفتاح الرئيسي في التعرف على السلوك الخارجي للدولة، كما يقدم مؤشرا مهما يساعد على التنبؤ ولو إلى حد ما بأنماط السلوك الذي يمكن أن تتحرك به الدولة في مواقف خارجية معينة.[3]

مقترب صنع القرار:

تعريف القرار:له عدة تعاريف من قبل الباحثين نذكر منها أنه «إختيار بديل من مجموعة بدائل مطروحة لحل أزمة معينة ، أي إختيار الحل الأنسب أو السياسة والإستراتيجية المثلى» وعرف أيضا أنه«الإختيار بين عدد من البدائل المتاحة والتي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها»، وبالتالي في نظرية إتخاذ القرار ما يهم أكثر هو إتباع الخطوات العلمية والعقلانية في صناعة القرار أكثر مما تهم نتائج القرار. كما عرفه**"جوزيف فرنكل" Joseph Frankel**: "أن صناعة القرار تتضمن نهاية مسار لفعل يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص، أين يختارون بديل من عدة بدائل متاحة بطريقة منهجية وعلمية

[1] محمود دريدي،**مرجع سابق**،ص.115.
[2] اسماعيل صبري مقلد،**السياسة الخارجية: الاصول النظرية والتطبيقات العلمية**، (الجيزة: المكتبة الاكاديمية، 2013)، ص. 39.
[3] **المرجع نفسه**، ص.40.

وموضوعية تتوافق مع أهداف وقيم تنتج في الأخير من السلطة المسؤولة و المخول لها اتخاذ القرار والتي تحدد الإتجاه الأخير للقرار.[1]

صنع القرار في تحليل السياسة الخارجية:قدم**"ريتشارد سنايدر" Richard Snyder**نموذج نظري لإستيعاب وتفسير نشاطات صناع القرار في السياسة الخارجية، يعتمد في ذلك على الفرد ممثلا في صانع القرار كوحدة تحليل أساسية،على أساس أن نشاطات الدول هي في نهاية التحليل نشاطات صناع القرار الذين يمثلونها. وهو ما يسمى بتشخيص الدولة،وعلى ضوء ذلك قام**"سنايدر"** بدراسة دقيقة و مفصلة لنظرية صنع وإتخاذ القرار، تعتمد على التفاعل بين المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية والسيكولوجية مستخدما أساليب البحث السلوكي وتقنياته ومصادر وقنوات المعلومات الكفيلة بتزويد صانع القرار بالمعلومات المفيدة والتي تمكن من إتخاذ القرار الذي يخدم طبيعة الأهداف المرجوة ودوافع صانع القرار.[2]

وقد إهتم **سنايدر** في دراسته للسياسة الخارجية بالبعد الإدراكي عند صانع القرار وهذا يعني أن الآخرين يتعاملون مع بيئتهم بموجب إدراكهم الحسي لهذه البيئة و التصورات المكونة في مخيلتهم عنها، إن هؤلاء يتعاملون مع العوامل البيئية تبعا لتصوراتهم وإدراكهم لها وليس مع حقيقتها في الواقع الفعلي.[3]

وبالتالي الفعل الصادر عن الدولة ما هو إلا عبارة عن فعل صادر عن أشخاص، فالكيفية التي يحدد بها صانع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة إتجاه الوضع.[4]

وبالتالي فعند تحليل قرار معين لابد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار مثل طفولته، خلفيته الإجتماعية، ثقافته وخبراته في الحياة،و رغم تنبيه **"سنايدر"** أن الهدف من نظرية صناعة القرار ليس الدخول في تحليلات نفسية لصانع القرار بمقدار ما هو معرفه النتائج المترتبة عن موقف معين، إلا أنه يعود ليؤكد على أهمية العوامل الشخصية

---

[1] رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الامريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد احداث 11 سبتمبر**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: العلاقات الدولية (جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية،2012/2011)، ص. 26، 27.

[2] ايناس شيباني،**السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الوسط خلال ادارتي جورش بوش الاب والابن – دراسة تحليلية مقارنة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية (جامعة الحاج لخضر –باتنة-: كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2010/2009)، ص ص. 33.34.

[3] احمد النعيمي،**السياسة الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011)، ص.22.

[4] حمدوش،**مرجع سابق**، ص .30.

لصناع القرار مثل: روح المغامرة ، الذكاء ، الأخلاق ، الثقة ، السلطوية ، السعي للقوة أو الشهرة...[1]

إن من أهم مسلمات " **سنايدر**" في فهم وإستيعاب سياسة الدولة وعوامل التأثير في تصرفات وسلوكيات الدول ، تكمن في التحليل على مستوى الدولة،حيث أن المدرسة السلوكية والتي من بينها نظرية صنع القرار ماهي إلا إمتداد للمدرسة الواقعية السياسية التي تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.[2]

ومن هنا تبدو أهمية عملية صنع القرارات الخارجية وإتخاذها، إذ لا يمكن من خلالها التعرف على الكيفية التي تتفاعل بها الدول مع بعضها وتدفعها إلى التحرك بصورة معينة على المسرح الدولي، وهي التحركات التي تنبع في الأساس من ظروف البيئتين الوطنية والدولية، بكل ما يطرأ عليها من تحولات وتطورات،و التي لا تملك الدول ازائها إلا أن تعيد النظر فيما تنتهجه من مواقف وسياسات وهو ما تترجمه عادة إلى قرارات خارجية محددة ، تكون أقدر على التعامل مع مستجدات الظروف وضرورات التغيير.[3]

قد إرتكز نموذج **سنايدر** لصنع وإتخاذ القرار على مجموعة من المتغيرات البيئية ساهمت في تفسير السلوك الخارجي للدول وتتمثل هذه المتغيرات فيمايلي :

-**المحيط الخارجي**: ويشمل الوضع السياسي الدولي، المنظمات الدولية ، الرأي العام العالمي ، المصالح الإقتصادية الدولية ، القانون الدولي، الأخلاقيات الدولية.

-**المحيط الداخلي:** يشمل السياسات الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي، الثقافة العامة وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه.

-**البيئة المجتمعية والسلوكية**: هي فئة مستقلة عن المحيط الداخلي تتألف من نظام القيم في المجتمع، الأنماط السياسية الهامة وكيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع .

[1] إيناس شيباني،**مرجع سابق**، ص. 30.
[2] رياض حمدوش،**مرجع سابق**، ص.30.
[3] اسماعيل صبري مقلد،**مرجع سابق**، ص .104.

-عمليه صنع القرار: وهي تعبر عن سلوك الدولة ضمن نطاق الصلاحيات المناطة بصانع القرار والبعد الإتصالي والمعلوماتي والحوافز الشخصية.[1]

وعليه فان نموذج **سنايدر** يقوم على ثلاثة أنواع من التفاعلات المرتبطة والمتشابكة وهي:

-تفاعلات على المستوى الحكومي (دول وأنظمة سياسية)

-تفاعلات على المستوى غير الحكومي (المجتمعات المدنية والثقافات)

-تفاعلات داخل المجتمع الواحد (على المستويين الحكومي والغير الحكومي) .[2]

المطلب الثاني: التفسيرات الجيوسياسية للدراسة.

1-تفسير راتزل: إعتمد **"فريديريك راتزل"Friedrich Ratzel** في نظريته قبل كل شيء على عنصرين أساسيين تقدمهما الجغرافيا السياسية وهذين العنصرين هما: المكان أو المجال المحدود الإتساع ومميزاته الطبيعية، مناخه، والموقع الذي يحتله المكان المحدد فوق الكرة الأرضية، ويحدد نوعا ما علاقاتها ويتحكم الإحساس المكاني بتصرفات الإنسان،أي قابلية وقدرة الشعوب على التأثير بالطبيعة وتنظيمها وإصلاحها. وهذا يعني أن مؤهلات الشعوب للتنظيم والقيادة تتفاوت فيما بينها،أي أن قدرتها على حكم نفسها وفرض السلطة على الآخرين تختلف من شعب إلى آخر.[3]

في كتابه**"الجغرافيا السياسية"** أظهر **راتزل** نزعته الحتمية في الجغرافيا، فقد حاول إيجاد العلاقة بين الأرض والدولة وبدأ يدرس أثر البيئة في الدولة وسياساتها، أو أثر العامل الثابت وهو عامل البيئة بالعامل المتغير وهو العامل البشري.[4]

[1] ايناس شيباني،**مرج سابق**، ص .34.
[2] رياض حمدوش،**مرجع سابق**، ص.32.
[3] بيير سيليريه،**الجغرافيا السياسية والجغرافية الاستراتيجية**، ترجمة احمد عبد الكريم (دمشق: الاهالي للطابعة والنشر والتوزيع، 1988)، ص.23.
[4] نوار محمد ربيع الخيري،**مرجع سابق**، ص.42.

بين **راتزل** أن التربة هي المعطى المؤسس الوطيد الذي تدور حوله مصالح الشعوب . وحركة التاريخ محددة مسبقا في التربة والأرض،و تلي ذلك نتيجة -على أساس التطور- وهي أن "الدولة كائن حي"، فالدولة تتكون من السطح الأرضي و من البعد المساحي و من وعي الشعب لهما، وعلى هذا ينعكس في الدولة المعطى الجغرافي الموضوعي والوعي الذاتي القومي العام لهذا المعطى والذي يتم التعبير عنه في السياسة.[1]

وقد ركز **راتزل** في بناء ووضع أفكاره المتطورة على دراسة الإنسان والدولة والعالم كوحدة عضوية، إذ كانت رؤيته للدولة تتجسد بكون الدولة كائن عضوي يحتل حيزا أو مساحة ينمو فيها ويتقلص ثم يموت. كما أنه لم ينظر للدولة كواقع مادي تماما أو مادي وحسب وإنما هي تكتل يتشكل بفعل القوة الروحية والمعنوية.[2]

في الجانب الجغرافي للدولة أوضح **راتزل** أهم أسس جغرافية الدول السياسية وهما الموقع و المساحة، وبدأ بدراسة مكان الدولة على الخريطة والمجال الذي يتحرك فيه الإنسان في الدولة والمدى الذي يحدد هذا المجال، وفي سنة 1896 نشر **راتزل** مقال في مجله "**Petermanns Mitteilungen**"عنوانه**"قوانين النمو الأرضي للدول"** وهي القوانين السبعة التي وضعها **راتزل** للنمو الأرضي والمتمثلة في الاتي :

1-أن رقعة الدولة تنمو بنمو الثقافة، فكما إنتشر السكان وحملوا معهم طابعا خاصا للثقافة، فإن الأراضي الجديدة التي يحتلها هؤلاء تزيد من مساحة الدولة.

2-أن نمو الدولة عملية لاحقة لمختلف مظاهر نمو سكانها - ذلك النمو الذي يجب أن يتم قبل أن تبدأ الدولة في التوسع- فهو يسلم بصحة نظريات أن العلم يتبع التوسع التجاري.

3-أن نمو الدولة يستمر حتى تصل إلى مرحلة الضم وذلك بإضافة وحدات صغيرة إليها، وأن التربة ومن عليها من السكان يجب أن يمتزجا بعضهما إذا ما أريد إتمام عملية الضم.

4-إن حدود أي دولة هو العضو الحي أو الجزء المغلف لها،وإن الحدود لا تعني مدى ضمان سلامتها فحسب بل إنها تعني أيضا مدى نموها.

[1] الكسندردوغين،**أسس الجيوبوليتيكا**، ترجمة عماد حاتم، (طرابلس: دار اويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية ،2004)، ص. 76.
[2] نوار محمد ربيع الخيري،**مرجع سابق**، ص .42.

5-إن الدول في نموها تسعى إلى إمتصاص الأقسام ذات القيمة السياسية، وهذه الأقسام ذات القيمة قد تكون سهول أو أنهار أو مناطق ساحلية أو مناطق غنية بثروتها المعدنية أو بزيت البترول (النفط) أو ذات قيمة إنتاج الغذاء.

6-إن الدافع الأول للتوسع الأرضي يأتي للدول البدائية من الخارج، ومعنى هذا أن الدول الكبرى ذات الثقافة تحمل أفكارها إلى الجماعات البدائية التي تدفعها زيادة عدد السكان إلى الشعور بالحاجة إلى التوسع .

7-إن الميل العام للتوسع ينتقل من دولة إلى دولة ثم يتزايد ويشتد، فتاريخ التوسع يدل على أن الشهية تزداد نتيجة لتناول الطعام .[1]

ويقول أن التنظيم السياسي للدولة يتضمن خصائص الأرض من موقع ومساحة وحدود و تربة ونباتات طبيعية إلى جانب علاقاتها بالأجزاء الأخرى من سطح الأرض، والدولة في نظر **راتزل** ليست كائن حي لأنها تضم عناصر حية فقط ،بل بسبب التفاعل والعلاقات المتبادلة بين العناصر الحية وغير الحية على رقعتها.[2]

2-تفسير ماكيندر:إن نظرية **"هالفورد ماكنيدر"Halford Mackinder** عن الجزيرة العالمية وقلب الأرض التي نشرها في عام1909 كان فيها أول من إستطاع أن ينظر إلى العالم ككل في ضوء وحدة الأرض، وأن يشمل العالم كله بنظرة سياسية واحدة تجعل منه نظاما سياسيا متكاملا، فيعد أول من تكلم عن فكرة كوكبية العالم التي تطرح بشكل جديد في الوقت الحاضر، وإستطاع أن يضع الجغرافيا في خدمة السياسة والإستراتيجية كما إهتم الى جانب ذلك بالنظرة الإقليمية التي مثلها بتقسيم العالم على ثلاثة أقاليم استراتيجية كبرى: قلب الارض، الهلال الداخلي، والهلال الخارجي، متخذا الموقع بالنسبة للأرض القلب أساسا لهذا التقسيم.[3]

لقد وضع **ماكيندر** تصور القارات العالم القديم أوروبا و آسيا وإفريقيا كتلة يابسة ضخمة متصلة اتصالا بريا كاملا أطلق عليها إسم**"الجزيرةالعالمية world island"**ولاحظ أن هذه الجزيرة العالمية تكون ثلثي مساحة اليابسة الكلية، وأن الكتلة اليابسة الاخرى تكون الثلث الباقي وتحيط بالجزيرة العالمية ممثلة في أمريكا الشمالية

[1]نوارمحمد ربيع الخيري،**مرجع سابق**، ص .43.
[2]محمد محمود محمدين،**الجغرافيا والجغرافيون بين الزمان والمكان**، (الرياض: دار الخريجين للنشر والتوزيع، ط .2، 1996)، ص .305.
[3]محمد ربيع الخيري،**مرجع سابق**،ص.168.

وامريكا اللاتينية وأستراليا، وعدها جزر تحيط به اليابسة تغطي **1/ 12** من مساحة الأرض، يرى **ماكنيدر** أن ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية مغطاة بالمياه في حين أن مساحة اليابسة لا تتجاوز ربع إجمالي مساحة العالم ، ومثلما يرى في الكتلة اليابسة بين القارات الثلاث للعالم القديم إتصالات متكاملة لاحظ أيضا إتصال البحار بعضها البعض أطلق عليها **"المحيط العالميworld ocean"**،و يشير إلى أن الجزيرة العالمية من أفرواوراسيا و التي يتوسطها البحر الأبيض المتوسط يقطنها **16/14** من سكان العالم، أما الجزر المحيطة الأخرى فيسكنها **16/1** من سكان العالم، ويسكن هذه الجزر الخارجية التي ذكرناها أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأستراليا نحو**16/1** من سكان الكرة الأرضية.[1]

يؤكد **ماكيندر** على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي ،و المركزية مفهوم نسبي،و يمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد، إلا أن القارة الأوراسيا من وجهة النظر الكونية تقع في مركز العالم-ويقع في مركزها-قلب العالم (heart land)فالـ(heart land) هو تجمع الكتل القارية للأوراسيا. وهذا هو أساس الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة على العالم بأسره،فالـ (heart land) هو المنطقة الأكثر أهمية في السياق الأعم ضمن حدود الجزيرة العالمية(world island) .ويدخل في الجزيرة العالمية آسيا، إفريقيا وأوروبا.[2]

وقد أطلق **ماكيندر** على المنطقة المحيطة بمنطقة القلب أو المنطقة التي ترتبط أو تحيط أو تتصل مباشرة بأرض القلب منطقه الهلال الداخلي، ثم يأتي بعدها الهلال الخارجي، أما الهلال الخارجي فتفصله البحار عن الهلال الداخلي، بمعنى أن الهلال الداخلي يأخذ شكل القوس الأرضي الذي يطوق ذلك القلب الأرضي،ويرى **ماكيندر** أن العلاقة الجغرافية بين القلب والهلال الداخلي والمتمثل بإستمرار ضغط المحور الأرضي على الهلال وسواحله سيزيد من سرعة الحركة، أما الهلال الخارجي أو الهلال الجزري فيتكون من دول تعتمد قوتها على البحر.[3]

[2]الكسندر دوغين،**مرجع سابق**، ص.86.
[3]نوار محمد ربيع الخيري،**مرجع سابق**، ص.170،171.

رأى **ماكيندر** أن :

1-من يسيطر على شرق أوروبا يتحكم في قلب العالم.

2-من يسيطر على قلب الأرض يتحكم في جزيرة العالم.

3-من يتحكم في جزيرة العالم يتحكم في العالم كله.[1]

3-تفسير نيكولاس سبيكمانNicholas Spykman: بعد أن درس **سبيكمان** بكل إهتمام أعمال **ماكيندر** وتقدم بصياغته لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف قليلا عن نموذج ماكيندر ، وكانت فكرة **سبيكمان** الأساسية تقوم على أساس أن **ماكيندر** قد بالغ في تقييم الأهمية الجيوبوليتيكية للـ heart landوهذه المبالغة لم تتناول فقط التموضع الحيوي للقوة على خريطة العالم. فكان سبيكمان يرى أن التاريخ الجغرافي (الهلال الداخلي) الـrimland(المناطق الشاطئية) قد تكون من تلقاء نفسه وليست بتأثير من (رجل اليابسة) حسب رأي **ماكيندر**. فالـheart Land من وجهة نظر**سبيكمان** ليست إلامدى مكاني محتمل يتلقى جميع النبضات الحضارية من المناطق الشاطئية و لا يحصل في طياته أي رسالة جيوبوليتكية مستقلة أوحافز تاريخي، والـ rimland وليس الـheartlandهو -في رأيه- في السيطرة العالمية.[2]

إن تركيز **سبيكمان** على منطقة الرملاند أو الحافات أو الأطراف يرجع إلى أهميته المتمثلة في:

1-أن هذا النطاق أو الإطار أو الرملاند التصادمي أو العازل يضم عددا كبيرا من سكان العالم.

2-من ناحية المناخ يقع الإطار أو الرملاند في مناطق معتدلة المناخ.

3-يمتاز الإطارأو الرملاند بموارده الزراعيةوالرعوية والمعدنيةالغنيةوالمتنوعة.

[1] محمد حجازي محمد،**مرجع سابق**، ص .294.
[2] الكسندر دوغين،**مرجع سابق**، ص.106.

4-يمتاز الإطار أو الرملاند بأنه يعد منطقة إلتقاء بين اليابس القاري والبحار الداخلية، فعليه يتمتع بكثرة الطرق البرية و الطرق البحرية الداخلية التي تتلاقى مع بعضها.

5-يجمع الرملاند بين القواعد الجوية الثابتة على الأرض و القواعد الجوية العائمة أو المتحركة في البحار الداخلية.[1]

وعليه نتيجة لكل تلك السمات التي يراها **سبيكمان** في الإطار أو الرملاند سيكون بالنتيجة معارضا ومعاكسال مبدأ **ماكيندر** الجيوبوليتيكي المذكور سلفا،وسيكون مبدأه -أي مبدأ **سبيكمان**- هو: أن من يتحكم في الرملاند يتحكم في أوراسيا ومن يتحكم في أوراسيا يتحكم في معايير العالم.[2]

كما يرفض **سبيكمان** مفهوم جزيرة العالم world island لأن افريقيا كما يرى والجزر المحيطة بأستراليا Australasia (جزء من قارة أوقيانوسيا يضم أستراليا وأرخبيل نيوزيلاندا وغينيا الجديدة وبعض الجزر الصغيرة المحيطة بها) لا تضطلع إلا بوظيفة محدودة في السياسة الدولية، وهذه الأسباب تفسر غياب مراكز سياسية وهو سبب رفض أية فكرة عن وجود قلب عالم جنوبي، فهل يمكن أن تكون إمبراطورية الأراضي- على الرغم من ضعفها وغياب ما يعارضها-أن تفرض إرادتها على العالم؟ الجواب هو النفي طبعا، لأن خلف المحيطات تقبع قوة بحرية توازيها، العالم الجديد من خلال مرونة قوته قادر تماما على الوقوف على وجه تأثير قلب العالم على القارات والجزر المحيطة بها.[3]

[1] نوار محمد ربيع الخيري،**مرجع سابق**،ص.181،180.
[2] **المكان نفسه،ص.181.**
[3] جيرارد ديسوا، **دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيوسياسية**، ترجمة قاسم مقداد (سورية: دارنينوى للدارسات و النشر و التوزيع ، 2014) ، ص.155.

خلاصة الفصل:

نستخلص ومما سبق على الصعيد المفاهيمي أن السياسة الخارجية هي سلوكيات الدول تجاه محيطها الخارجي و الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول، وأن الجغرافيا السياسية هي ذلك العلم الذي يختص بدراسة الظواهر السياسية وعلاقتها بالمكان،وبذلك فهي تحليل مكاني للظواهر السياسية وتدرس العوامل الجغرافية و أثرها على القرارات السياسية، وأثر هذه الأخيرة على الظواهر الجغرافية.كما تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة ذات أهمية إستراتيجية بالغة، لكونها منطقة تقاطع ثلاث قارات : إفريقيا أوروبا وآسيا، وهذا ما يكسبها أهمية كبيرة خاصة من الناحية الاقتصادية لسهولة مرور السلع .

أما على الصعيد النظري فإن إقتراب الدور هو المفتاح الرئيسي في التعرف على السلوك الخارجي للدولة، كما يقدم مؤشرا مهما يساعد على التنبؤ ولو إلى حد ما بأنماط السلوك الخارجي الذي يمكن أن تتحرك به الدولة في مواقف خارجية معينة،إضافة إلى إقتراب صنع القرار،فالفعل الصادر عن الدولة ما هو إلا فعل صادر عن أشخاص فالكيفية التي يحدد بها صناع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تضع سلوكية الدولة إتجاه الوضع ، وبالتالي عند تحليل قرار معين لابد من دراسة الحياة الشخصية لصانع القرار.أما فيما يخص التفسيرات الجيوسياسية للدراسة فإنه لكل مفكر وجهة نظر تختلف عن الآخر،فراتزل مثلا يرى أن الدولة هي كائن حي يحتل مساحة ينمو فيها ويتقلص ثم يموت. في حين إهتم ماكيندر بجزيرة العالم ورأى أنه من يتحكم في شرق أوروبا يتحكم في قلب العالم و من يسيطر على قلب العالم يتحكم في جزيرة العالم ،ومن يتحكم في جزيرة العالم يتحكم في العالم كله. بينما رفض سبيكمان مفهوم جزيرة العالم ورأى أن الـrimland هو مفتاح السيطرة العالمية وليس الـheart Land كما يرى ماكيندر.

الفصل الثاني:

دراسة جيوسياسية للمنطقة المغاربية

تمهيد:

تشكل المنطقة المغاربية ذاتا حضارية لها خصوصياتها ومميزاتها التي تميزها وسط دول العالم الثالث عامة، والدول العربية على وجه الخصوص، فبالإضافة الى كونها منطقة ذات بعد استراتيجي بالغ الأهمية، فهي أيضا ذات موقع حيوي في مجال السياسة الدولية في عصرنا الحالي، وبحسب ما تقتضيه أي دراسة جيوسياسية سنحاول في هذا الفصل التطرق الى أهمية منطقة المغرب العربي، من خلال البحث في مكوناتها الطبيعية والإجتماعية والسياسية، كما سنحاول الوقوف عند أهم السمات و الخصائص التي تميز دول هذه المنطقة، وسيتم ذلك وفقا لمبحثين يتضمن كل منهما المقومات الجيوسياسية للمنطقة المغاربية ومحددات البيئة السياسية لها.

المبحث الاول: المقومات الجيوسياسية للمنطقة المغاربية.

تعد منطقة المغرب العربي من المناطق ذات البعد الإستراتيجي الهام عبر تطور العصور، إذ تتوسط اتجاهات مسارح الأحداث العالمية و تمثل أحد المنافذ الأساسية في العالم،كما تحتل بدولها الخمس أهميه بالغة من حيث الثقافة والحضارة، وكذلك من حيث الإقتصاد،و تعتبر دول المنطقة المغاربية من الدول التي تفاعلت بشكل كبير مع العوامل الجيوسياسية في علاقاتها الخارجية. وسنتطرق في هذا المبحث الى مكونات هذه المنطقة (الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية) بحسب ما تفتضيه أي دراسة جيوسياسية، وقد تم تقسيم المبحث الى ثلاثة مطالب تمثلت في:

المطلب الاول: المقومات المكانية.

المطلب الثاني: المقومات البشرية.

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية.

المطلب الأول: المقاومات المكانية.

إن إقليم المغرب العربي مثلما وصفه **"د. مصطفى الفيلالي"** متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية، متكافئ في الموارد و منابع الرزق، متجانس العمران، ومتقارب في الملامح البشرية ، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف، يمتد على خطوط المواصلات التجارية وعلى طرق الترابط الإجتماعي و التفاعل الثقافي بين الشمال والجنوب، ومن الشرق الى الغرب، فيكسب الجبهة المغاربية موقعها هذا عمقا افريقيا الى جانب إمتدادها العربي الإسلامي، ومجاوراتها لمشارف الغرب الأوروبي فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس والتقارب الثقافي و التمازج الإجتماعي.[1]

فالجغرافيا -مثلما التاريخ- تتمرد على السياسة، ولذلك فهي لا تعترف بالمغرب وتونس والجزائر،ولنضف ليبيا شرقا وموريتانيا جنوبا بغرب،وإنما تتحدث عن كتلة واحدة اسمها -المغرب- يوصف بالعربي أو الكبير أو المغارب للتميز و ليس للتحديد، فالجغرافيا حددته بالجزء الغربي من شمال القارة الإفريقية الذي تربط بينه روابط مشتركة تحددها الطبيعة في مجموعة الجبال والوديان والسهول والصحاري و شواطئ المتوسط والاطلسي.[2]

فالمغرب الكبير يصور على أنه حقيقة تاريخية وجغرافية، فمن الناحية الجغرافية يمثل غرب العالم العربي، من البحر المتوسط الى المحيط الاطلسي، ومن الناحية التاريخية يمثل مصيرا مشتركا ولكن أحيانا يعاني من مشاكل خاصه الحدودية.[3]

أي ان المغرب العربي يقع في شمال قارة افريقيا ممتدا على ساحل البحر المتوسط وحتى المحيط الاطلسي، وهو منطقة تشكل الجناح الغربي لما يسمى بالوطن العربي،

[1] عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: رسم السياسات العامة (جامعة الجزائر يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008/2007)، ص.45.

[2] عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ لمغرب العربي-مغرب الارض والشعب عصر الدول والدويلات-الجزء الاول**، (بيروت: دار الغرب الاسلامي، 2005)، ص. 25.

[3] Fauad Maarouli**, Le Grand Maghreb : Recréation des institutions politique dans les années quatre-vingt,** thèse déposée à l'école des études supérieures et la recherche en vue de l'obtention de la maitrise ès arts en science politique (Université d'ottawa, Canada, 1994), p.01.

ويتألف من خمسة أقطار و هي: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس وليبيا.[1] (انظر الشكل 1)

الشكل رقم (2): خريطة المغرب العربي.

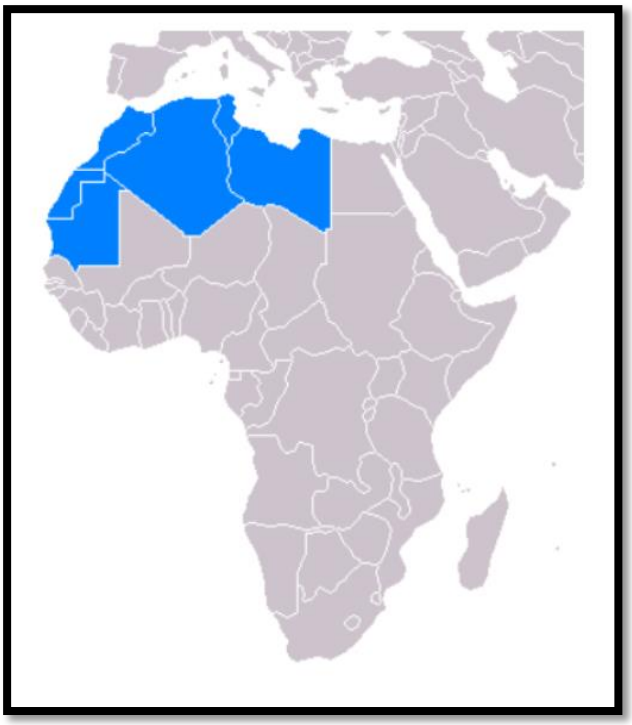

المصدر:

https://ar.wikipedia.org/wiki

و تبلغ مساحته حوالي 5,782,141 كلم²، محددة شمالا بالبحر الابيض المتوسط الذي يفصله عن جنوب أوروبا، والمحيط الأطلسي غربا، ومنطقة الشرق الأوسط والخليج شرقا. ويشكل هذا الموقع الجغرافي المتميز عنصر تنوع لمنطقة تعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيواستراتيجية موسعة ومترابطة، بدءا بالبعد المتوسطي وامتداداته الأوروبية شمالا،فالبعد الافريقي جنوبا،والبعد الشرق أوسطي شرقا امتدادا الى الخليج وآسيا، وأخيرا البعد الأطلسي غربا.[2]

[1] محمد امين بروس، **البعد الامني للسياسة الخارجية الامريكية في المنطقة لمغاربية بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية (جامعة مولاي طاهر سعيدة: كلية لحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2016/2015)، ص.165.

[2] فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص. 93.

وكليا يمتد المغرب العربي ما بين خطي طول 25° شرقا (الحدود الليبية المصرية) و17° غربا (تحديدا الساحل الأطلسي لموريتانيا) ويتحدد من الشمال الى الجنوب بين دائرتي عرض 37° شمالا (بنزرت الليبية) و18° جنوبا (الحدود الجزائرية)، وبذلك يتربع المغرب العربي على مجموعة أقاليمة توزعت مساحاتها كالاتي:[1]

- الجزائر: 2.381.741كم^2
- ليبيا: 1.759.540 كم^2
- موريتانيا: 1.030.700 كلم^2
- تونس: 163.610 كلم^2
- المغرب: 446.550 كلم^2

فالمغرب العربي يشكل كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص متماثلة، لا توجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، وتتخللها الأقاليم الجغرافية عرضا، و قد هيأت هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الظروف المناخية والإقتصادية والإجتماعية، يسرت سبل التواصل بين أقطارها وعززت عبرالعصورعوامل التبادل بينها، فالشخصية الطبوغرافية لبلدان المغرب العربي هي ذات مميزات طبيعية متجانسة،فنجد السهول الضيقة و المنقطعة في المناطق التلية المحاذية للشريط الساحلي، وما يتخللها من جبال وهضاب في حين تمثل المناطق الصحراوية مساحة شاسعة، إذ تمتد على ما يفوق 4000 كيلومتر انطلاقا من موريتانيا غربا الى ليبيا شرقا.[2]

إن طبيعة تضاريس بلاد المغرب العربي جعلت منها منطقة جغرافية واحدة تتألف في مجملها من إقليم ساحلي خصب وهضاب قارية رعوية في الوسط وامتداد صحراوي شاسع في الجنوب، تتخللها سلاسل جبال الاطلسي في شكل كتلة جبلية متعاقبة من ساحل البحر في الشمال وحتى حافة الصحراء في الجنوب، مع ارتفاع نسبي بالمغرب الاقصى جبل طوبقال 4165 متر، وبعض أقاليم الجزائر جبل الشلية 2328 متر، وهذا ما اعطى للمنطقة المغاربية صفة إقليم متكامل يغطي مساحة شاسعة.[3]

[1] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص. 39.
[2] **المرجع نفسه**، ص. 40.
[3] رقية بلقاسمي، **التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والافاق المستقبلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية (جامعة محمد خضير – بسكرة-: كلية لحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010)، ص.40.

وبخصوص المناخ فإنه يتسم بالتنوع، ففي المناطق الساحلية نجد مناخا معتدل الحرارة في فصل الصيف، وبارد ودافئ مصحوبا بأمطار في فصل الشتاء، ويتغير هذا المناخ كلما توغلنا باتجاه المناطق الصحراوية أين تعرف درجة الحرارة ارتفاعا شديدا و أمطارا تكاد تكون منعدمة.[1]

أما عن الخصائص الجغرافية لدول إقليم المغرب العربي كل منها على حدى، فهي كما يلي:

1- الجزائر: تقع في المنطقة الوسطى من شمال افريقيا، وتطل على البحر الابيض المتوسط شمالا بساحل يمتد طوله 1200 كيلومتر، يحدها النيجر مالي وموريتانيا جنوبا، تونس وليبيا شرقا،و المغرب غربا، كما تنقسم طبيعتها الجغرافية في السطح الى ثلاثة مناطق، وهي منطقة التل المحاذية للبحر الابيض المتوسط،والتي توجد بها السهول الساحلية و سلسلة جبال الأطلس، وتليها منطقة السهوب ثم المنطقة الصحراوية من الشمال نحو الجنوب، أما عن مناخها، فنجد المناخ المتوسطي في الجزء الشمالي المحاذي للبحر الأبيض المتوسط، هذا المناخ يتغير كل ما تم التوغل نحو الداخل أين يصبح المناخ قاريا، أما جنوبا فنجد المناخ الصحراوي الذي ترتفع حرارته وتقل امطاره، كما أن التنوع في الإقليم المناخي و التضاريس جعل الجزائر تزخر بإمكانيات زراعية هائلة.[2]

2-المملكة المغربية: تقع في الجزء الشمالي الغربي من القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 537 كيلومتر والممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل الى حوالي 2446 كيلومتر، يحدها من الشرق الجزائر،ومن الغرب المحيط اأاطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية.[3]

و بالنسبة لمناخ المغرب نجده معتدل الحرارة صيفا وقليل البرودة شتاءا،وهذا على الشواطئ المتوسطية والأطلسية،ومناخا قاريا على جبال الأطلس، كما أن موقعه على الشريط الساحلي للبحر الأبيض المتوسط جعله بوابة مضيق جبل طارق نحو إسبانيا.[4]

[1] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص. 40.
[2] عائشة مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص. 13.
[3] رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص. 39.
[4] مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص. 14.

3-تونس: تقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1300 كيلومتر،و يحدها من الجنوب والشرق ليبيا، ومن الغرب الجزائر.[1]

يتميز مناخها بالتنوع بين مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال والمناخ الصحراوي بالجنوب، كما أن موقعها الإستراتيجي جعلها تطل على مضيق صقلية.[2]

4-ليبيا: تقع في وسط شمالي افريقيا بين المشرق والمغرب العربيين، يحدها من الشرق مصر والسودان ومن الغرب تونس والجزائر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1900 كيلومتر، ومن الجنوب النيجر وتشاد، أما مناخها فهو مناخ متوسطي في الجزء الشمالي المحاذي للبحر المتوسط أين نجد صيفا حارا وشتاءا معتدلا معروفا بكثرة الأمطار،و تقل هذه الأخيرة كل ما تم الإبتعاد عن الساحل و التوغل نحو الجنوب أين يصبح المناخ صحراويا معروفا بالحرارة الشديدة صيفا و البرودة شتاءا، وبالنسبة لوضعها الجغرافي، فنجد أكثر من 95 بالمئة من مساحة ليبيا تتكون من صحاري صخرية ورملية قليلة في الارتفاع ،أما المنطقة المحاذية للبحر الأبيض المتوسط فهي منطقه خصبة والتي منها الجبل الأخضر الذي يتصل في إنحداره بالصحراء ثم منطقة الصحراء الجنوبية التي توجد بها المياه الجوفية .[3]

5-موريتانيا: تقع في الجزء الشمالي الغربي من افريقيا ، يحدها من الشمال الجزائر ومن الجنوب نهر السينغال ومن الشرق مالي ومن الغرب الصحراء الغربية والمحيط الأطلسي الذي تطل عليه بساحل يصل طوله الى حوالي 700 كيلومتر.[4]

أما عن وضعها الجغرافي فمعظم أراضيها سهول تتخللها بعض الهضاب والمرتفعات، وأعلى قمة بها (كدية الجبل) التي يصل إرتفاعها 719 متر، أما مناخها فتسيطر عليه الحرارة التي ترتفع في بعض المناطق و تنزل في المناطق المطلة على الأطلس.[5]

[1] رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص. 39.
[2] عائشة مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص. 13.
[3] **المرجع نفسه**، ص. 14.
[4] بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص. 39.
[5] مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص. 15.

وبهذا تعتبر منطقة المغرب العربي أو المنطقة المغاربية همزة وصل بين العالم العربي وأوروبا وبين افريقيا وأوروبا، وهذا ما يفسر وجود التنافس الأوروبي الأمريكي حول النفوذ.[1]

فالتحليل الإستراتيجي للموقع الجغرافي لهذه المنطقة، يبين أن المسرح الجنوبي الغربي للبحر المتوسط يتشكل أساسا من كيان إستراتيجي واحد وهو المغرب العربي.[2]

المطلب الثاني: المقومات البشرية.

منذ الستينات حاول السوسيولوجين والأنثروبولوجيون، وكذا مؤرخون وفي بعض الأحيان جغرافيون دراسة المجتمعات المغاربية من خلال نماذج نظرية تم إعدادها في إطار مجتمعات أخرى تشترك معها في بعض سماتها الأساسية.[3]

فمن الناحية البشرية تميز المغرب بإحتفاظ عنصر السكان الأصليين -أي البربر- ببعض مميزاتهم،و خاصة في المناطق الجبلية، فاحتفظوا بلغتهم الأصلية كلغة للحديث فقط، ولكن الغالبية العظمى استعربت مثل الأجناس الأخرى التي اعتنقت الإسلام.[4]

صحيح أن كثيرا من أجزاء العالم خضعت لموجات من الهجرات الجماعية، التي كان منشأنها البحث عن الغذاء أو الهروب من الكوارث الطبيعية أو من طغيان الحيوان في بعض الأحيان، وكان هذا في العصور القديمة إبتداءا من العصور الحجرية، واستمر حتى العصر الحديث ، فإعمار أمريكا شمالها و جنوبها وإعمار أستراليا ونيوزلندا وغيرها من الجزر الكبرى والقارات جاء - بعد الإكتشاف- نتيجة الهجرة الجماعية من أوروبا و آسيا ونتيجة التهجير من افريقيا، ولكن هذه الظاهرة العرقية والسكانية لا يمكن أن تنطبق على جميع الأقطار والأقاليم خاصة في وسط المعمور الذي عرفته البشرية القديمة، فلا شك أن افريقيا شمالها وجنوبها كانت مسكونة منذ عرف الإنسان على وجه الأرض،و كما أن اليمنيين أو الأوروبيين كانوا أصلاء في بلادهم فكذلك الأمازيغيون كانوا أصلاء في بلاد

[1] قويدر شاكري، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية**،2001-2011، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: ازمات مغاربية (جامعة الجزائر -3-: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية: قسم الدراسات الدولية، 2015/2014)، ص.42.

[2] فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص. 94.

[3] ليليا بنسالم واخرون، **الأنثروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي**، ترجمة: عبد الاحد السبتي وعبد اللطيف الفسلق (الدار البيضاء: مكتبة دار توبقال،1988)، ص.11.

[4] بدون كاتب، **اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية**، (الامارات: مركز زايد للتنسيق والمتابعة،2001)، ص.15.

المغرب الممتدة من لوبيا (تسمى الآن ليبيا) حتى نهر السينغال،وامتد وجودهم من افريقيا جنوب الصحراء، مع اختلاط وامتزاج فرضته الإقليمية الجغرافية والتنقل البشري.[1]

فالإنسان المغربي هو ابن موقعه الجغرافي،حيث أن الجغرافيا هي التي منحته هذا التنوع، لأنها فتحت أبواب المغرب في الجنوب على الصحراء وما وراء الصحراء - افريقيا السوداء-. والصحراء لم تكن جدارا عازلا، وفتحت أبواب شمال المغرب على البحر، والبحر أيضا لم يكن عازلا، سواءا للمغاربة أو للآخرين. وكان البحر في أضيق آفاقه (البوغاز) سبيل اتصال بأوروبا، وفي أوسع آفاقه لم تكن تفصل يابسته الجنوبية عن يابسته الشمالية الشرقية غير بضعة أيام (في حساب الملاحة القديمة) ،ولذلك أيضا لم يكن عازلا كما كانت المحيطات في القرون القديمة، ثم أمدت الجغرافيا المغرب بانفتاح آخر على الشرق سبيله الصحراء(بحر العرب) والشمال أيضا،وهي طريق هجرة القبائل العربية،ولم تكن الجبال عازلة أيضا للشمال عن الجنوب،أو للشواطئ عن السهول أو لمنطقه الخصب عن منطقة الجفاف، بل هناك الإنفراجات التي كانت ممرات صالحة للتحرك عندما تلجئ المواطنين الظروف العسكرية ليتحركوا نحو رؤوس الجبال،أو تلجئهم الظروف الإقتصادية ليتحركوا نحو السهول و المراعي، فالإنسان المغربي إذن هو ابن موقعه الجغرافي.[2]

مقومات الهوية المغاربية:

السكان وأصل الانسان: لقد تعاقبت عدة حضارات على بلاد المغرب العربي، افريقية رومانية وبيزنطية،واسلامية عربية وصولا الى الغزو الأوروبي،إلا أن السكان الأصليون هم البربر، وهو اسم أطلقه الإغريق على من يتكلمون بلغة غير لغة الإغريق، أما البربر فيطلقون على أنفسهم اسم "الأمازيغ" وهو يعني في لغتهم "الأحرار"، فالبربر هم سكان المغرب العربي الأصليون قبل الفتوحات الإسلامية، فحسب الدراسة التي أجراها الباحث **"سعد الدين ابراهيمي"** في تسعينيات القرن العشرين حول إحصاء البربر ونسب تواجدهم على مستوى دول المغرب العربي، توصل الى أن عددهم يفوق 15 مليون نسمة، أي ما يوازي خمس سكان الإقليم،فهم يشكلون 30 بالمئة من سكان المغرب الاقصى،وما

[1] عبد الكريم غلاب، **مرجع سابق**، ص. 35.
[2] **المرجع نفسه**، ص. 42.

بين20-25 بالمئة في الجزائر، إضافة الى توزيعهم في عدة قرى بالجنوب التونسي و في الركن الجنوبي الغربي من ليبيا.[1]

فالمغرب العربي هو حلقة من التجمعات الإقليمية، داخل القارة الإفريقية، حيث بلغ تعداد سكانه حوالي 62 مليون نسمه سنة 1988،و أصبح 85 مليون نسمه سنه 2000، و من المتوقع ان تصل 135 مليون سنة 2025.[2]

وهي نسب موزعة على أقاليمه الخمسة وتختلف من حيث الكثافة السكانية والتمركز البشري و التوزع الحضاري والقطاعي والعرقي والثقافي، حيث أن هناك دول تعاني من كثافة سكانية كبيرة وأخرى ذات كثافة سكانية ضعيفة، كما أن سكان المنطقة يتميزون بصغر سنهم،إذ أن نسبة الشباب تمثل ربع عدد السكان.[3]

و قد بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر 41.1 مليون نسمة في جانفي 2017 مقابل 40.4 مليون نسمة في جانفي 2016، كما عرفت سنة 2017 ارتفاع في حجم الوفيات وانخفاض كبير في عدد الزيجات المتعاقد عليها مقارنة بالسنوات القليلة الماضية.[4]

(انظر الشكل 3)

[1] عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص ص. 48،49.

[2] Fouad Maarouli**, op.cit**, p.02.

[3] عائشة مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 19،20.

[4] Office National Des Statistiques,**Démographie**,sur : http://www.ons.dz/-Demographie-.html, (28-02-2018)

الشكل 3: هرم سكان الجزائر 2017

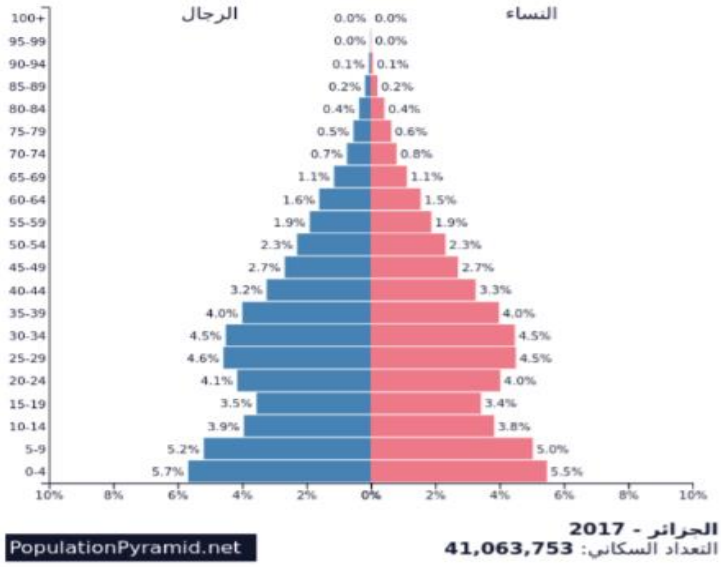

المصدر: Populationpyramid.net

أما فيما يخص الجمهورية التونسية فقد شهد عدد السكان فيها تطورا كبيرا منذ الإستقلال بسبب تحسن مستوى المعيشة وانخفاض نسبة وفيات الرضع ثم عادت لتشهد انخفاضا في نسبة النمو السكاني في فترة ما بين 1975 حتى 2008. وحسب تقرير نشره المعهد الوطني للإحصاء في عام 2014 بلغ عدد سكان تونس 10.982.754 مليون نسمة[1]. ليصل الى 11.494.759 مليون نسمه سنة 2017.[2]

(انظر الشكل 4)

[1] تونس، **من ويكيبيديا**، الموسوعة الحرة،في:
تونس/https://ar.wikipedia.org/wiki، (02-03-2018)
[2] التعداد السكاني، **تونس**، 2017،في:
https://www.populationpyramid.net/world/2017، (28-02-2018)

الشكل4: هرم سكان تونس 2017

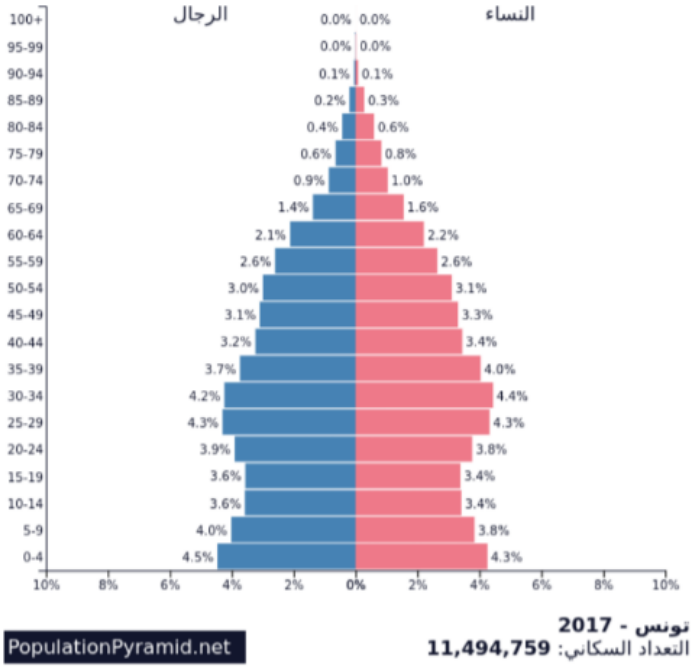

المصدر: Populationpyramid.net

و حسب إحصائيات سنة 2014 بلغ عدد سكان المملكة المغربية حوالي 33.848.242 مليون نسمة ليصل الى حوالي 35.241.418 مليون نسمة في سنة 2017 (انظر الشكل 5)

الشكل 5: هرم سكان المغرب 2017

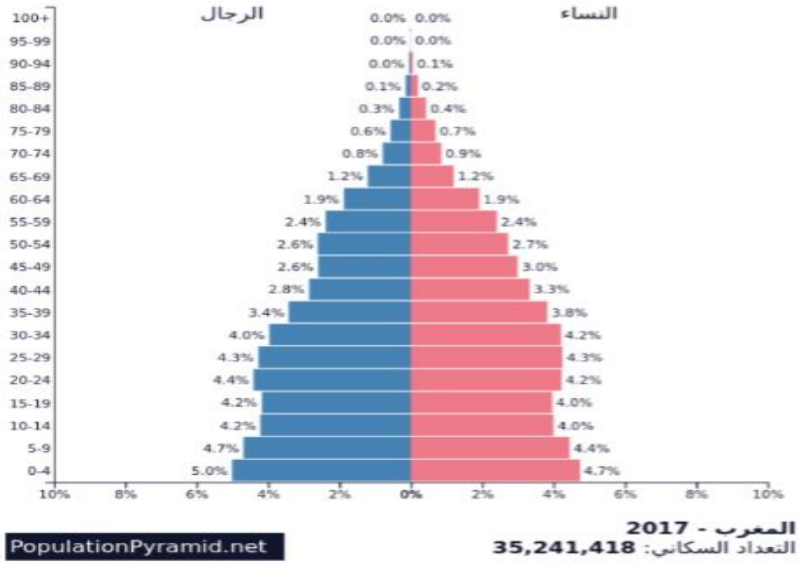

المصدر:
Populationpyramid.net

فيما بلغ عدد سكان الجمهورية الليبية سنة 2017 حوالي 6.408.742 مليون نسمة (انظر الشكل 6)

الشكل 6: هرم سكان ليبيا 2017

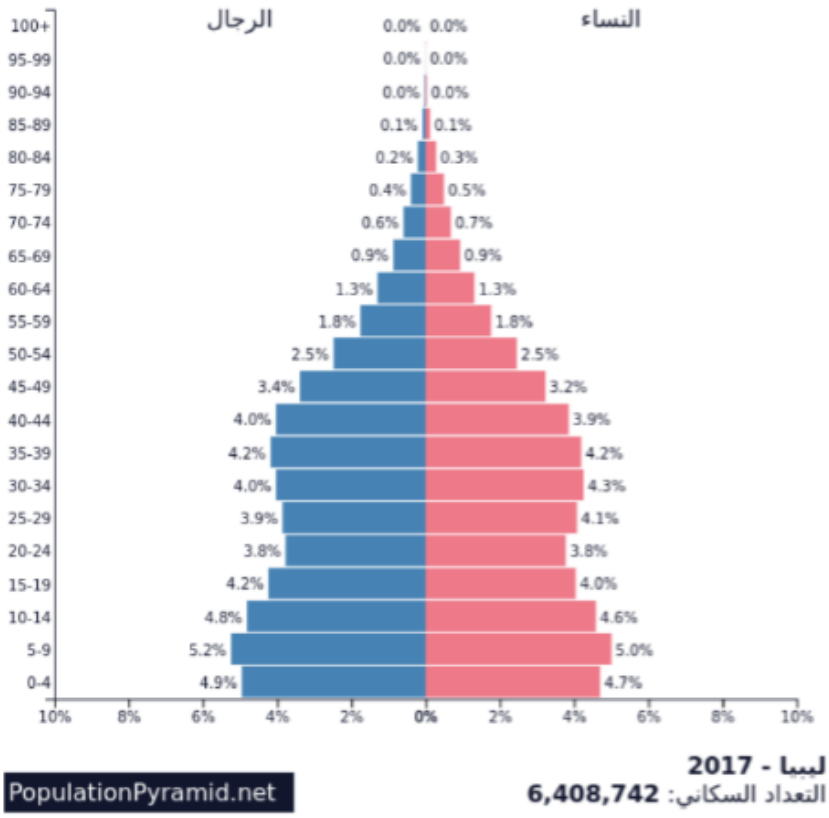

المصدر: Populationpyramid.net

في حين قدر عدد السكان في دولة موريتانيا بحوالي 4.266.448 مليون نسمة وذلك خلال سنة 2017.[1] (انظر الشكل 7)

[1] التعداد السكاني، **ليبيا، موريتانيا**، 2017،في:
https://www.populationpyramid.net/world/2017، (28-02-2018) .

الشكل7: هرم سكان موريتانيا 2017

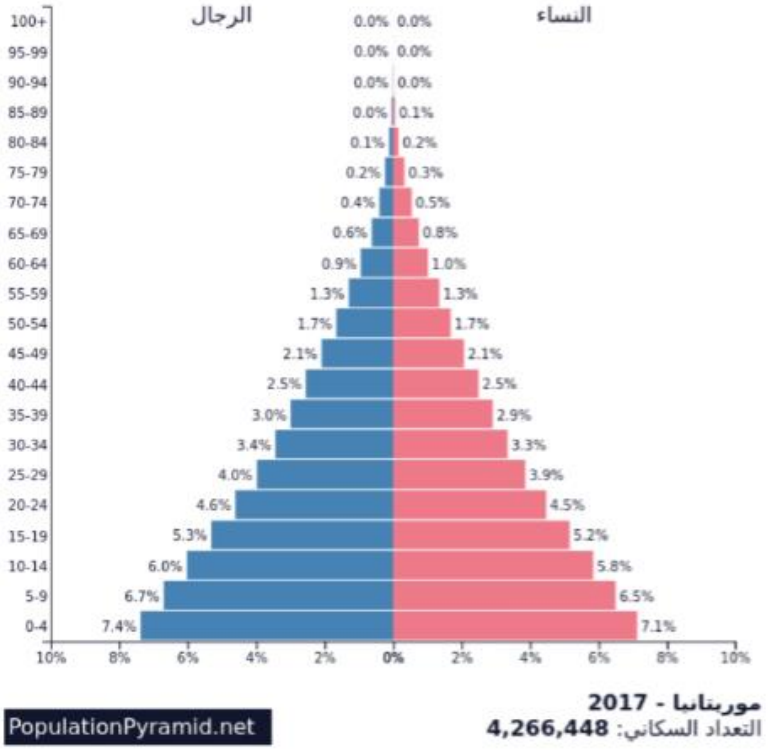

المرجع: Populationpyramid.net

بشكل عام يصل عدد سكان المغرب العربي الى ما يمثل نحو ربع سكان المنطقة العربية اجمالا، وتعد المنطقة المغاربية منطقة تداخل أعراق و ثقافات، تسود فيها بشكل عام حالة من التمازج والتواصل بين الأعراق المكونة لهذه المنطقة،كما أن الأصل العرقي الغالب في المنطقة المغاربية هو الأمازيغي، أما البعد الثقافي فأكثرية الأمازيغ قد تعربت منذ دخول الإسلام الى شمال افريقيا، في حين بقيت أقلية تتداول اللغة الأمازيغية، تختلف نسبتها حسب كل بلد، كما عم الدين الإسلامي مختلف المجتمع المغاربي منذ القرن السابع ميلادي.[1]

اللغة: لقد كانت اللغة البربرية هي السائدة في المنطقة المغاربية قبل الفتح الإسلامي، و هي لغة شفوية لا توجد طريقة لكتابتها ولا حروف لها بالرغم بعض المحاولات، أما بعد الفتح الإسلامي فقد اختلط السكان الأصليون بالعناصر العربية المهاجرة (من اليمن

[1] دول المغرب العربي، **معلومات اساسية**، موسوعة الجزيرة: قسم الدراسات والابحاث،في: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f8857cc3-cf48-4b4c، (2018/02/28).

والحجاز،وكذلك مهاجرين بني هلال وبني سليم ...) هذا الإختلاط نتج عنه الإنتشار الواسع للغة العربية على حساب اللغة البربرية.[1]

فرغم احتفاظ البربر في بعض المناطق الجبلية بلغتهم الأصلية كلغة للحديث فقط، إلا أن قسما كبيرا منهم إستعرب مثل الأجناس الأخرى التي اعتنقت الإسلام، فكان هذا هو العنصر الأول في تأكيد صفة المغرب العربية، خاصة وأن فكرة العروبة تقوم أساسا على وحدة اللغة بدون اعتبار للأصل العربي،أما العنصر الثاني فهو توافد هجرات عربية كثيفة الى المغرب منذ القرن الرابع الهجري، وهناك عنصر ثالث يؤكد عروبة المغرب ويتمثل في هذه الحقيقة وهي أن، المتكلمين بالبربرية يسلمون بأن اللغة العربية هي لغتهم الثقافية الوحيدة،ومن ثم لم يتمسكوا بتراث بربري ولم يحاولوا كتابة لغتهم كما فعلت بعض الشعوب الإسلامية الأخرى مثل الفرس الذين أصبح تراثهم الخاص نواة لقيام قومية أو شعوبية منفصلة في العالم الاسلامي،و قد بلغ عدد المتكلمين بالبربرية في المغرب نحو 36 بالمئة،وفي الجزائر حوالي 25 بالمئة، وتونس 01 بالمئة، إلا أن عدد كبير من هؤلاء لديهم معرفة باللغة العربية ويستخدمون اللغتين في حياتهم اليومية، أما العكس فنادر الوقوع .[2]

فاللغة العربية تكتسي بعدا وطنيا وقوميا في المنطقة المغاربية، وقد كانت لا تزال أداة للحفاظ على الهوية الوطنية والتجانس،حيث أن وحدة اللغة توجد نوعا من ذلك الشعور والتفكير الموحد لديهم،وتقوي الروابط الفكرية والعاطفية لديهم، فهي تشكل إرثا مشتركا لكل الشعوب المغاربية و قد نصت عليها كل دساتير الدول المغاربية على أنها هي اللغة الرسمية في الدول المغاربية الخمس.[3]

الدين : منطقة المغرب العربي تدين بالديانة الإسلامية ، فنسبة اكثر من 90 بالمئة من سكان المغرب العربي يدينون بالإسلام إذا استثنينا الجالية المسيحية التي هاجرت الى المنطقة بعد خضوعها للإحتلال الفرنسي،وكذلك اليهود الذين يقدر عددهم بخمسمائة الف يهودي،وما زاد قوة هذا العامل كون هذه الوحدة الدينية صاحبتها وحدة مذهبية وهي سيادة المذهب المالكي، فالمغرب العربي لا طوائف فيه و لا انقسامات ،فتعدد الديانات لا يطرح في الأقطار المغاربية،كما أن الإختلافات المذهبية غير موجودة، فالاسلام هو أداة للوحدة

[1] عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص. 50.
[2] صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر: الجزائر-تونس-المغرب الاقصى**، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ط.6، 1993)، ص ص. 09،10.
[3] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص. 41.

و يدعو لها وينبذ التفرقة والتجزئة لأنها من عناصر الضعف والإنحطاط،ويحترم الحقوق الإنسانية والحريات الشخصية، ويدعم الأسس العدلية.[1]

فالمنطقة المغاربية ليست موحدة دينيا في الإسلام فحسب، بل هي موحدة مذهبيا بالمذهب المالكي (وحده العامل الديني)، كما أن الدول المغاربية بشكلها الحديث قامت على هذا الأساس،اذ يعتبر الإسلام في دساتير هذه الدول من المبادئ التي لا تقبل التفاوض أو المزاحمة.[2]

التاريخ المشترك: الذي ميز منطقة المغرب العربي أن شعوبها عاشت أحداث مشتركة في السلم والحرب وعرفت نفس المصير عبر التاريخ.[3]

فنحن إذا قلنا أن اللغة هي روح الأمة فالتاريخ هو محدد قيمتها وهويتها، وتاريخ المغرب العربي الطويل لا تستطيع ان تفصل بين جوانبه عند تحديد مراحل تطوره، حيث شهد المغرب العربي لقاءات حضارية مختلفة، تعامل معها وفق معادلة التحدي والإستجابة اغتناءا وسلبا، تأثرا وتأثيرا، ومن بين هذه الحضارات نذكر حضارة الفينيقيين في القرن التاسع ق م، ثم الحضارة الرومانية، وصولا الى الحضارة الإسلامية التي شكلت تحولا فارقا في تطور البناء الحضاري للمنطقة ككل، بالإضافة الى مقاومة الإستعمار الأوروبي خلال القرنين الماضيين الى غاية تحقيق الإستقلال وبناء الدولة المغاربية الحديثة، كل هذه الأحداث سمحت بتحديد وعاء الهوية التاريخية المشتركة كنتيجة للمسار الموحد للشعوب المغاربية.[4]

كل هذا جعل من الدكتور **"عبد الباقي الهارماسي"** يقول "إن المجتمعات المغاربية مندمجة بطريقة غير موجودة في المشرق، فهي اسلامية مالكية متجانسة على الصعيد الديني والمذهبي... ولا نجد تميز بين البعد العربي والبعد الإسلامي،وأكثر من ذلك فالمغرب العربي ينتمي بطريقة حضارية لا تقبل التقسيم...و التطور التاريخي في المغرب جعل من الوطنية لغة النقاش والحوار، هذا يعني ولاء الناس للدولة".[5]

[1] عائشة مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 22،23.
[2] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص. 42.
[3] مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص. 23.
[4] سعيدي، **مرجع سابق**، ص. 42.
[5] عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص. 50.

المطلب الثالث: المقومات الاقتصادية.

بالإضافة للمقومات الجغرافية والسكانية التي يتمتع بها المغرب العربي، فإنه يمتلك مجموعة من الموارد الإقتصادية الهامة التي تجعله قادرا على تحسين أوضاعه الإقتصادية ورفع قدراته الإنتاجية وذلك بالاستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، وبالتالي خلق فرص عمل لمواطنيها والرفع من مستوى معيشتهم، هذه الموارد الطبيعية تتنوع بين الثروات الطبيعية والموارد الطاقوية.[1]

فالإمكانيات الإقتصادية المتاحة للدول المغاربية تؤهلها من أجل تحقيق نهضة إقتصادية حقيقية، حيث تشكل مساحة المغرب العربي نسبة 42 بالمئة من إجمالي مساحة الوطن العربي كما يبلغ طول شريطها الساحلي حوالي 6505 كيلومتر أي ما يعادل 28 بالمئة من سواحل الوطن العربي كله، هذه المساحة منها 22.3 مليون هكتار أراضي زراعية حيث أن مساحة الأراضي الزراعية صغيرة مقارنة بالمساحة الإجمالية، كما تتميز هذه المساحة بمردوديتها المتذبذبة و المتأثرة دائما بالعوامل الطبيعية بشكل مباشر، كما تمثل العائدات الإجمالية من عوائد الزراعة مركزا مهما في دول المغرب العربي خاصة بالنسبة لتونس والمغرب، كما تحتوي دول المغرب العربي إمكانيات إقتصادية هامة على غرار الطاقة أهمها: النفط والغاز الطبيعي في كل من ليبيا والجزائر، الحديد والفوسفات والرصاص في كل من المغرب وتونس وموريتانيا.[2]

(انظر الشكل 8)

[1] عائشة مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص. 16.

[2] فيصل سمارة، **البعد الانساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:(1995-2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع: تنظيم سياسي وعلاقات (جامعة مولود معمري –تيزي وزو-: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية، 2013)، ص ص. 22،23.

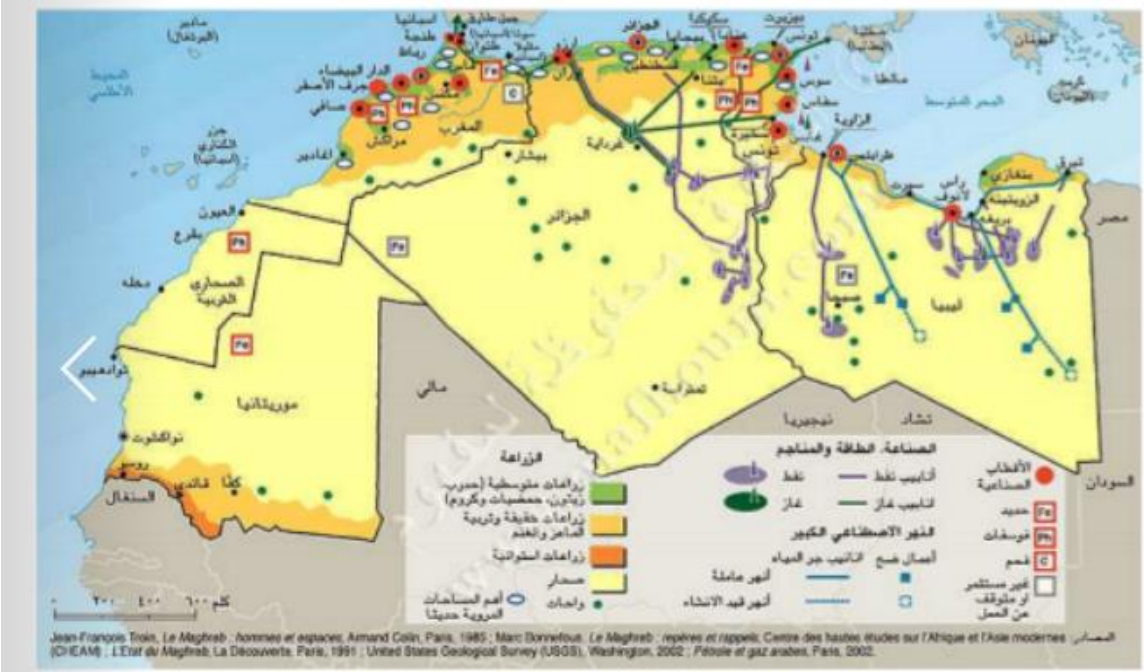

المصدر : http://www.diploweb.com/IMG/jpg/qi10maghreb.jpg

الشكل 8: خريطة أهم الموارد الإقتصادية لمنطقة المغرب العربي.

المصدر: http://www.diploweb.com

فالمنطقة المغاربية تكتسي أهمية كبرى، حيث تشكل السوق البشرية فيها حوالي 92.1 مليون نسمة ما جعلت منها سوقا مغرية لتسويق السلع والمنتجات وسوقا لرؤوس الأموال الغربية واستثماراتها، كما أنها مهمة من الناحية الطاقوية، فهي المنتج والمصدر حيث تصدر الدول المغاربية في المقام الاول النفط والغاز ثم الفوسفات والحديد الخام.[1]

وبصورة عامة فالمغرب العربي يحتوي على:

- 50 مليار برميل من النفط، أي ما يعادل 4.585 % من إجمالي الإحتياطي العالمي من النفط و7.34 % من الإحتياطي العربي للبترول.
- 6100 مليار متر مكعب من الغاز، ما يعادل3.93 % من الإحتياطي العالمي، و 17.58 % من الإحتياطي العربي للغاز.
- 44 مليار طن من الفوسفات، ما يعادل 34% من الإحتياطي العالمي.
- 134 مليون طن من الفحم، ما يعادل 16.6% من الإحتياطي العالمي.

[1] قويدر شاكري، **مرجع سابق**، ص. 42.

- 210 مليون طن من الكوبالت* ، ما يعادل 10% من الإحتياطي العالمي.
- 45 مليون طن من الزنك، ما يعادل 2% من الإحتياطي العالمي.[1]

وتركز الدول المغاربية الغير نفطية على تنويع مصادر دخلها من خلال الإهتمام بتنويع مصادر دخلها ومنتوجاتها على غرار النسيج والحمضيات والزيتون وبعض الصناعات الخفيفة في كل من تونس والمغرب والصيد البحري في موريتانيا.[2]

سنحاول وفيما يلي التطرق الى الخصائص الإقتصادية لكل دولة على حدى:

الإقتصاد الجزائري: تعتبر الجزائر من أكبر منتجي النفط في العالم، نظرا لتمتعها بثروات طبيعية كبيرة من المحروقات، حيث يعتبر القطاع الهيدروكربوني هو العمود الفقري للإقتصاد الجزائري، إذ يمثل نحو 95 بالمئة من عائدات البلاد من التصدير، وبذلك تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم بالنسبة لإحتياط الغاز الطبيعي، و الرابعة عشر بالنسبة لإحتياط النفط ، كما أنها تحتل المرتبة الثانية عشر في مجال إنتاج المحروقات،و المرتبة التاسعة في تصديرها عالميا ، وهي بذلك ثالث أكبر دولة مصدرة للغاز وثاني أكبر منتج للغاز الطبيعي المميع و غاز البترول المسيل.[3]

فقد لعبت العوامل الإقتصادية دورا كبيرا في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، ويرجع ذلك الى طبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم إحتياجاته الغذائية و الصناعية من الخارج، كما يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبه منها، الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية الجزائرية تقع تحت تأثير المتغيرات الإقتصادية الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة، حيث تعد الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لابأس بها وأهمها النفط، لكن المشكل أن إقتصادها يعتمد إعتمادا كليا على النفط، وهو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بسبب تذبذب أسعار النفط (الأسعار العالمية للمادة الخام)، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك آثار عميقة في الإقتصاد الجزائري مما يؤدي

*__الكوبالت:__ معدن رمادي اللون يتميز بصلابته العالية ولمعانه وارتفاع درجة انصهاره وغليانه، وله خصائص مشابهة للحديد والنيكل، ويحظى بأهمية كبيرة لاستخدامه في بطاريات الهواتف الذكية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية.

[1] فيصل سمارة، **مرجع سابق**، ص. 23.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 42.

[3] فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص. 95.

الى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر لا تحقق إكتفاء ذاتي في ما يتعلق بالإنتاج الغذائي.[1]

حيث شهد الإقتصاد الجزائري نمو في النصف الأول من عام 2016 بمعدل 3.6 بالمئة مقارنة بـ 3.9 بالمئة في عام 2013، وتم تعويض الإنخفاض الحاد في أسعار النفط بزيادة إنتاج الهيدروكربونات ورفع مستوى الإنفاق العام، كما إرتفع معدل التضخم والبطالة، أما عجز الموازنة و الحساب الخارجي اللذان يفوقا 10 بالمئة أصلا إزدادا إرتفاعا، ويتوقع أن يتباطأ النمو على مدى سنتين الى ثلاث سنوات مع تطبيق الحكومة إجراءات ضبط أوضاع المالية العامة.[2] (انظر الشكل 9)

الشكل 9: مؤشرات آفاق الإقتصاد الكلي للجزائر.

الجدول 1 الجزائر / مؤشرات آفاق الإقتصاد الكلي — التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك))

	2013	2014	2015	2016ت	2017ت	2018ت
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	2.8	3.8	3.9	3.6	2.9	2.6
الاستهلاك الخاص	5.0	4.4	3.3	4.1	3.5	3.5
الاستهلاك الحكومي	0.8	1.1	2.6	2.7	2.8	2.8
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	8.6	6.4	3.0	4.7	4.3	4.3
الصادرات، السلع والخدمات	-5.7	0.2	0.5	1.9	1.5	1.7
الواردات، السلع والخدمات	10.0	8.6	-3.3	1.6	3.6	5.1
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	2.3	4.0	4.5	4.2	3.4	3.1
الزراعة	8.2	2.5	7.6	4.8	4.9	4.5
الصناعة	2.3	3.4	4.1	4.5	3.2	3.2
الخدمات	-0.3	5.6	3.7	3.4	3.0	2.4
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	3.3	2.9	4.8	5.9	4.8	4.3
ميزان الحساب الجاري (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.4	-4.4	-16.5	-15.5	-14.3	-10.4
ميزان المالية العامة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	-0.4	-7.3	-16.2	-13.2	-9.7	-7.9
الدين (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	7.7	8.0	9.2	13.6	18.1	25.1
الميزان الأولي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	-0.1	-7.0	-15.9	-12.8	-9.2	-7.4

المصدر:البنك الدولي.قطاع الممارسات العالمية لإدارة الإقتصاد الكلي و المالية العامة،و قطاع الممارسات العالمية للفقر.

أما بالنسبة **لتونس:** يعتمد الإقتصاد التونسي على السياحة و الصناعة، مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية العالمية خاصة الأوروبية منها ، كما تشكل الصادرات من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية، حيث تعتبر تونس ثالث مصدر

***المناولة:** يقصد بها في هذه الدراسة التعاقد الصناعي.

[1] ميمون عبرو، **الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة لمغاربية 2011-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية (جامعة مولاي طاهر سعيدة: كلية لحقوق والعلوم السياسية: قسم الحقوق، 2016/2015)، ص. 60.

[2] البنك الدولي، **الجزائر**، 2016،في:
(2018/03/05)، http:// http://www.worldbank.org

لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا، كما أن الصادرات التونسية من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية، بالإضافة الى إمتلاك تونس لإحتياطي من المحروقات جد محدود، يمكن أن يصل إنتاجها من البترول الى 5 مليون طن، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي فيصل الى 6 مليون متر مكعب سنويا، وبذلك تمثل صادراتها 25 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

و تقدر نسبه إنتاجها السنوي للفوسفات بـ 6 مليون طن وتحتل بذلك المرتبة السادسة عالميا ويعتبر الفوسفات أهم مواردها المعدنية.[2]

حيث نما الإقتصاد التونسي بمعدل سنوي يقدر بنحو 1.0% في عام 2016 مقابل 1.1% في 2015. ويعزى النمو في 2016 في الأساس الى قطاع الخدمات القابلة للتداول التجاري، وقطاع الأنشطة غير قابلة للتداول التجاري، ونما كل منهما بالنسبة 2.7 % فضلا قطاع الصناعة التحويلية 0.9 %، ومن المتوقع -في الأجل المتوسط- أن يرتفع معدل النمو الإقتصادي تدريجيا الى 2.8 % في 2018 و3.2% في 2019 وذلك من خلال تعافي القطاعات الإستراتيجية المتمثلة بالزراعة والفوسفات والصناعة التحويلية مع تحسين مناخ الأعمال عبر إصلاحات هيكلية و زيادة الإستقرار الأمني والإجتماعي.[3]

أما بالنسبة **لدولة المغرب الأقصى:** فبالرغم من إفتقارها للمحروقات،إلا أنها تتمتع بإمتلاكها لكمية كبيرة من مادة الفوسفات، حيث تعتبر أول مصدر للفوسفات في العالم، كما تملك 70 بالمئة من إحتياطي الفوسفات العالمي، إضافة للإعتماد على الزراعة مثل الحوامض والبطاطا، وعلى الصعيد البحري عن طريق إمتلاكه لثورة سمكية معتبرة، وفي قطاع الصناعة يعتمد على المواد نصف المصنعة.[4]

كما تشكل السياحة قطاعا هاما للمداخل المغربية،و قد عرف الإقتصاد المغاربي منذ نهاية الثمانينات بداية التسعينيات تحسنا كبيرا، أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية إرتفاعا ملحوظا، فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، فقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الإستثمارات دون تعويض أو ترخيص مسبق من طرف الهيئات المعنية، وخلاصة القول أن الإقتصاد المغربي يصنف

[1] فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص. 96.
[2] عائش مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص. 17.
[3] البنك الدولي، **تونس: الافاق الاقتصادية افريل 2017**،في:
http://www.worldbank.org/aq/country/tunisia/publication/econominc-out look-april-2017،(2018/03/05)
[4] بيرم، **مرجع سابق**، ص. 96.

ضمن قائمة الدول ذات الأداء الضعيف ويظهر وذلك من خلال إرتفاع معدلات البطالة و إنخفاض مستويات المعيشة و تفشي ظاهرة الفقر.[1]

لكن النشاط الإقتصادي المغربي شهد تعافيا في عام 2015 عقب الأداء الإقتصادي الذي شهده عام 2014، وبفضل النجاح الكبير الذي حققه الموسم الزراعي، تسارعت وتيره النمو الإقتصادي مسجلا إرتفاعا من 2.4% في 2014 الى 4.4 % عام 2015 ، غير أن النمو الإقتصادي خارج قطاع الزراعة كان ضعيفا وسجل أقل من 2% ولم يتمكن الأداء الجيد للصناعات الجديدة (صناعة السيارات والطيران و الإلكترونيات) من تعويض التراجع الذي شهدته الصناعة التقليدية (مثل المنسوجات والملابس والسياحة) وسجل معدل التضخم أقل من 2% بما يعكس السياسة النقدية التحوطية وإنخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية.[2]

أما **ليبيا:** ويعتبر النفط أهم مواردها الطبيعية، حيث تحتل المرتبة الحادية عشر من الإحتياطي، ويعتبر مصدر الدخل الرئيسي في البلاد.[3]

حيث يشكل النفط نحو 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و 60 % من العائدات الحكومية و 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وتنتج 6.1 مليون برميل من النفط يوميا كما أن معدل انتاج النفط قدر بـ 1.6 مليون برميل/يوم، وذلك من إحتياطي مؤكد قدره 41.5 مليار برميل كما أن معدل إنتاج الغاز قدر بـ 11.3م^3 يوميا، ويشكل الحديد والصلب أهم الصناعات في ليبيا، إضافة الى الأسمنت ومواد البناء وأسمدة اليوريا والصناعات البتروكيماوية الأخرى، ومن أهم منتجاتها الزراعية نجد الشعير والقمح والطماطم والبطاطا، والزيتون والتمور.[4]

على الرغم من وجود تحديات جسيمة، فالنشاط الإقتصادي الليبي تعافى بوتيرة سريعة مع إستعادة الإنتاج الهيدروكربوني، رغم أن التقديرات تشير الى إنكماش إجمالي الناتج المحلي بنسبة 60 % في عام 2011، فقد بلغ ناتج النفط الخام في أفريل 2012 نسبة

---

[1] مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الاروبية-المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجتسر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات اورومتوسطية (جامعة ابوبكر بالقايد-تلمسان-: كلية لحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010)، ص ص.27 ،28.

[2] البنك الدولي، **تقرير المرصد الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، المغرب الافاق الاقتصادية افريل 2017**،في: http://www.worldbank.org،(05-03-2018) ،ص.01.

[3] عائش مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص. 17.

[4] اقتصاد ليبيا،**من ويكيبيديا**، الموسوعة الحرة،في: https://ar.wikipedia.org/wiki/ليبيا، (05-03-2018).

90% من مستوياته، مما أعطى دفعة لصادرات الهيدروكربون وزاد من فائض الموازنة وفائض الحساب التجاري.[1]

وقد أضر الصراع السياسي في ليبيا بشدة بالإقتصاد، الذي ظل في حالة ركود للعام الثالث على التوالي في 2015، ومازال الصراع السياسي وضعف الظروف الأمنية، وحصار منشئات البنية التحتية لقطاع النفط يضعف جانب العرض من الإقتصاد الذي انكمش بنسبة 10 بالمئة في 2015، وانخفض إنتاج النفط الخام لأدنى مستوى الى نحو 0.4 مليون برميل يوميا أو ربع الطاقة الإنتاجية للبلاد، واستمر ضعف القطاعات غير النفطية بسبب إختلال في سلاسل توريد المستلزمات المحلية والأجنبية، ونقص التمويل. وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله الى 9.2 بالمئة في 2015، فيما يرجع أساسا الى زيادة نسبتها 13.7% في أسعار الغذاء، وأدى نقص التمويل اللازم للواردات (لا سيما الأغذية المدعومة) الى نقص السلع وإتساع نطاق السوق السوداء.[2]

وأخيرا **موريتانيا:** فهي غنية بالثروات المعدنية كالحديد، وتملك إحتياطي يقدر بـ 10 مليار طن من النوعية الجيدة، كما تملك كمية معتبرة من الرصاص والزنك والذهب، ولها مصائد غنية بالثروة السمكية تزيد مساحتها على 195000 كيلومتر مربع، بالإضافة الى ثروة حيوانية كبيرة تصل الى 780 مليون رأس غنم،101 مليون رأس من البقر، وحوالي مليون رأس من الإبل.[3]

حيث يعتبر الإقتصاد الموريتاني إقتصادا تقليديا يعتمد بالأساس على الزراعة والصناعة التقليدية وصيد الأسماك وإستخراج المعادن، و رغم ضعف إنتاجية القطاع الريفي و ضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ظل المواطنون يعتمدون عليه في حياتهم، وإن كانت موجة الجفاف التي ضربت البلاد في نهاية الستينيات بداية السبعينيات قد أدت بعدد كبير من سكان الريف الى النزوح نحو المدن والعمل في قطاع الصناعة والتجارة. ومع ذلك لا يزال هذا القطاع يشغل وحتى عام 1999 ثلثي السكان، كما تميزت الزراعة في موريتانيا بكونها زراعة بدائية وعائلية، تعتمد إعتمادا كبيرا على الأمطار وإستعمال الوسائل التقليدية،و يكاد يكون إستعمال الأسمدة والمبيدات الحشرية فيها معدوم. كما تعتبر موريتانيا من أهم الدول العربية والإفريقية المنتجة للحديد، اذ يقدر الإحتياطي

[1] الصندوق الدولي:ادارة الشرق الاوسط واسيا الوسطى، **ليبيا: زيارة خبراء الصندوق**، 24ماي 2012، ص.02.
[2] البنك الدولي، **تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا، ليبيا: الأفاق الاقتصادية**، 2012، ص.01.
[3] عائشة مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 17،18.

الموريتاني بنسبة 21.6 % من الإحتياطي العربي، و 1.4% من الإحتياطي العالمي، ويتركز هذا المعدن في أقصى الشمال الغربي للبلاد.[1]

بشكل عام يمكن القول أن الدول المغاربية تسعى جاهدة لرفع المستوى الإقتصادي بإستمرار، هذا من خلال زيادة تنويع مداخيلها وهذا عن طريق سياسات إصلاحية واسعة لمختلف القطاعات الإقتصادية، سواء قطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمات، للإشارة فإن هذه الأهمية لم تكن وليدة اليوم، إنما تكتسب المنطقة المغاربية أهمية بالغة منذ عصور قديمة، فالمغرب العربي جزء مهم من المنطقة المتوسطية، هذه المنطقة لطالما تميزت بإزدهارها الإقتصادي بإعتبارها معبر للسفن وحاملات النفط وأنابيب الغاز والنفط نحو مختلف دول العالم، وهذا طبعا عبر مضيق جبل طارق غرب المتوسط، وهذا ما أدى الى ظهور العديد من الموانئ في المنطقة المتوسطية بشكل عام و المغرب خصوصا، ثم فقدت هذه المنطقة أهميتها باكتشاف رأس الرجا الصالح عام 1492 ، وإزدهرت من جديد مع الحركات الإستعمارية منذ بداية القرن التاسع عشر الى يومنا هذا.[2]

[1] احمد ولد الشيباني، **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي –دراسة حالة موريتانيا-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية (جامعة فرحات عباس-سطيف-: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012)، ص .107.

[2] فيصل سمارة، **مرجع سابق**، ص. 24.

المبحث الثاني:محددات البيئة السياسية للمنطقة المغاربية.

تختلف الأنظمة السياسية في الوطن العربي من دولة الى أخرى، فهناك من تبنى النظام الجمهوري وهناك من تبنى النظام الملكي وغيره، وهذا الإختلاف يشمل أيضا الأنظمة في الدول المغاربية وهذا ما سندرسه في المطلب الأول كدراسة عامة للمحددات النظمية للدول المغاربية، بالإضافة الى ذلك سنقوم بدراسة المحددات المؤسساتية في المطلب الثاني وذلك لتحديد المؤسسات الفاعلة والمؤثرة في صنع القرار المغاربي، أما في المطلب الثالث سنتناول دراسة المحددات الخارجية للعلاقات المغاربية من علاقات مغاربية-أمريكية وعلاقات أورومغاربية.

المطلب الأول:المحددات النظمية (البنيوية).

المطلب الثاني:المحددات المؤسساتية.

المطلب الثالث:المحددات الخارجية.

المطلب الاول: المحددات النظيمية (البنيوية).

هناك أكثر من معيار تصنيف الأنظمة في الوطن العربي عامة، وفي دول المغرب العربي خاصة، إذ يمكن تصنيفها الى: أنظمة ملكية، أنظمة جمهورية، أنظمة تقدمية*، أنظمة محافظة، أنظمة تأخذ بتعدد الأحزاب وأخرى تأخذ بالتنظيم الواحد، أنظمة الأقطار النفطية، أنظمة الأقطار الغير النفطية. لكن وإن تباينت الأنظمة السياسية المغاربية من حيث الشكل السياسي فإنها تتقاسم عدة مواصفات من حيث المضمون والدور السياسي الذي تلعبه الدولة في المغرب العربي.[1]

إن الأنظمة السياسية المغاربية المختلفة تتميز بطبيعة سلطوية، هذه الطبيعة الغير متجانسة إنتهت بخلق مناخ من عدم الثقة والمراقبة المتبادلة داخل الإقليم.[2]

ولدراسة مراحل تطور النظام السياسي المغاربي نميز بين مرحلتين مرت بهما دول المغرب العربي:

1. **فترة بناء الدولة:** ففي هذه المرحلة كانت شرعية الدولة مبنية بفعل الدور المزدوج الدور المرشد للرابطة القوية، والتي غذيت بعناية بين الدولة ورعايتها ودور المركز الفريد للدولة بصفتها الوسيط للرعاية الإقتصادية، وفي سعيها -الدولة المغاربية- لتحقيق ذلك فقد عملت على دولنة المجتمع، وإن مشروع الدولة هذا يتأثر بطبيعة الهيكل المؤسسي القائم في كل دولة.
2. **مرحلة الإنفتاح والتجديد في شكل المؤسسات:** أهم ما ميزها هو إنهيار العقد الإجتماعي الوطني القائم بين الدولة والمجتمع في المغرب العربي. هذا نتيجة لضعف مردودية المشروع التنموي الوطني، مما أدى الى الإنفتاح الإقتصادي إضافة الى التحديات (العولمة) التي يفرضها النظام العالمي، كل هذه الظروف جعلت الدولة لم تعد قادرة أن تلعب دور المحرك والمسيطر على كل الأمور وبالتالي كانت مضطرة

*__التقدمية:__ هي فلسفة سياسية عامة تدعم أو تعمل لصالح الإصلاحات التدريجية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال الإجراءات الحكومية، ظهرت التقدمية الحديثة كجزء من استجابة عامة أكبر للتغييرات الاجتماعية الضخمة التي أحدثها التصنيع.

[1] عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص ص. 79،80.

[2] FATY EL MOSTAPHA, **La politique de sécurité et stabilité au Maghreb**, thèse pour obtenir la garde de doctorat de l'université de reins Champagne-Ardenne discipline : science juridiques (l'université de reins Champagne-Ardenne école doctorat sciences de l'homme et société (555), p.33.

لإيجاد صياغة جديدة لمهامها والبحث عن البدائل لحل الأزمة الشيوعية التي تعاني منها الدول المغاربية.[1]

يكشف الواقع الممارساتي داخل الأنظمة السياسية المغاربية، تجاوز في العديد من الحالات للنص القانوني والدستوري، ولذلك يكون التفريق ضروري لفهم الواقع السياسي في النظم السياسية المغاربية:

المملكة المغربية: عرف المغرب أول دستور مكتوب له بعد الاستقلال سنة 1962 شارك الشعب في إنشاء عن طريق الإستفتاء، وكرس لنظام ملكي دستوري ديمقراطي إجتماعي ، يمزج بين التقليدية الدينية والتاريخية الدستورية، وقد مثل هذا الدستور أساسا هيكلا للدساتير الخامسة الآتية بعده، حين كرس بشكل نهائي للملكية بوضعها في قلب البناء المؤسسي للمغرب، حيث يكشف عن ذلك دستور المملكة في 2011، إذ ورد في الفصل الأول من البيان الأول" نظام الحكم بالمغرب ملكية دستورية ديمقراطية، برلمانية واجتماعية. يضم الإطار المؤسسي للمملكة المغربية 3 سلطات تقوم العلاقة على أساس الفصل بينها وهي: السلطة التنفيذية وتضم كل من المؤسسة الملكية، برئاسة الملك الذي تؤول إليه السلطة عملا بنمط الخلافة الوراثية وكذلك الحكومة التي يقوم الملك بتعيينها، فرئيس الحكومة يتم تعيينه من الحزب الفائز في انتخابات مجلس النواب في حين يعين الوزراء بإقتراح من طرف رئيس الحكومة، أما السلطة التشريعية فتأخذ المملكة المغربية بثنائية السلطة التشريعية ويتكون من مجلسين هما: مجلس النواب ومجلس المستشارين، ويستمد أعضاؤه نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق فردي لا يمكن تعويضه.[2]

يضطلع البرلمان في مجمل صلاحياته بمهمة التصويت على القوانين، ومراقبة عمل الحكومة، بالإضافة الى تقييم السياسات العمومية، التي أصبحت كمعطى جديد من صلب العمل البرلماني، وبخصوص السلطة القضائية، فالقضاء في المملكة المغربية مستقل عن السلطة التشريعية والتنفيذية، حيث تصدر وتنفذ الأحكام باسم الملك الذي يعد ضامنا لإستقلال القضاء. يكشف واقع الممارسة السياسية عن حقيقة أن الواقع السياسي المغربي بشكل عام حقل مركب تتداخل فيه المرجعيات التقليدية الأصلية بالمرجعيات الحديثة، بشكل يعكس زئبقية النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي، نتيجة إزدواجية الصريح والضمني في معادلة الحكم ، وما يمثله دور الملك في النظام السياسي المغربي، بصفته يتمتع بصلاحيات دستورية وأخرى روحية لا يشاركه فيها أحد ولا يعهد بها الى أي

[1] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص. 44.
[2] **المكان نفسه.**

شخص بإستثناء خليفته، فالملك في ممارسة مهامه لا يعترف بمبدأ الفصل بين السلطات، حيث يظهر حضوره جليا على مستوى كل السلطات والمؤسسات، فهو الذي يعين وهو الذي يترأس ويقرر وهو الذي يعزل بشكل يجعله مهيمنا على كل مفاصل الحكم كما لا يمكن خضوعه للمسائلة.[1]

شهدت التجربة المغربية منذ إستقلال البلاد سنة 1956 تراكم إيجابيا فيما يتعلق بعلاقة الدولة بالمجتمع خاصة وضع دستور 1972 الذي كان أهم ما جاء به النص، ليس فقط على التعددية السياسية وإنما تجريم نظام الحزب الواحد الذي كان معمولا به على نطاق كاسح في الدول المستقلة حديثا، وهو الأمر الذي أفسح المجال لنمو تيارات سياسية متنوعة كانت قاعدة التطور السياسي في البلاد،و على الرغم من إقرار النظام المغربي بالتعددية الحزبية مبكرا سنة 1963 مقارنة بباقي دول المغرب العربي، إلا أن العائلة المالكة ظلت محتفظة بزمام تسيير الدولة مستندة الى التراث المغربي والقيم السلطية.[2]

الجزائر: تبنت الجزائر غداة إستقلالها نظاما جمهوريا في أول دستور لها تم تشكيله، و حافظت على هذا النهج الذي ضمنته كل الدساتير التي عرفتها الجزائر برغم التعديلات والسياقات التي عرفها تطور النظام السياسي الجزائري ويمكن إجمال تطور نظام الحكم في الجزائر الى مرحلتين:

1. المرحلة الاولى: تمتد من إستقلال الجزائر الى غاية إقرار التعددية السياسية التي تضمنها دستور سنة ،1989 و شهدت هذه المرحلة نمط حكم تمثل في شخصنة السلطات كحزب طلائعي يهتم بتحديد سياسة الأمة ويواجه ويراقب مؤسسات الدولة.

2. المرحلة الثانية: عرفت الجزائر تحولا فارقا في مجال الممارسة السياسية، بعد إقرار دستور 23 فيفري 1989 والذي أرسى لعدد كبير من مبادئ الحكم الديمقراطي، بتكريسه التعددية كإطار منظم يضمن توسع المشاركة في مجال صنع القرار و فسح المجال للعديد من الحريات، وأقر لمبدأ الفصل بين السلطات، وفي خضم هذا الدستور

[1] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص. 45.
[2] مسعود حنصالي، **الحركات الاسلامية في الدول المغاربية أنموذجا:حركة النهضة التونسية(1970-2011)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات السياسية تخصص: دراسات مغاربية (جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص 69.

عرفت الجزائر أول انتخابات رئاسية سنة 1995 لتشهد الجزائر مرحلة جديدة من النظام الجمهوري الديمقراطي.[1]

يقوم النظام السياسي الجزائري على أساس الثنائية في السلطات، بحيث يتضح لنا أن السلطة التنفيذية تتكون من هيئتين مختلفتين مستقلتين عضويا ووظيفيا، رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة المعين من قبل رئيس الجمهورية والخاضع لتعليماته وتوجيهاته، ونفس الشيء للسلطة التشريعية (البرلمان) فهي الأخرى تتكون من مجلسين هما مجلس الأمة كمجلس أعلى والمجلس الشعبي الوطني الذي يعتبر كمجلس أدنى، ولهذه السلطة كامل السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه.[2]

يمثل رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري مركز جد حساس بحجة انتخابه عن طريق الإقتراع العام المباشر والسري، ففي المرحلة الأحادية كان يمثل مركز محوريا بحيث كان يجمع بين قيادة الدولة والحزب في نفس الوقت،مما يجعله في مركز أسمى مقارنة مع غيره من المؤسسات العامة، إلا أنه في دستور 1989 حاول أن يغير من هذه المكانة التي كان يتمتع بها رئيس الجمهورية، بدليل محاولة التقليص من مكانته ولكن لصالح المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة، ولكن بالرغم من هذا فمكانة رئيس الجمهورية تبقى مهمة وفعالة في ظل النظام السياسي.[3]

لقد تميزت المؤسسات السياسية بضعفها الشديد إن لم نقل أنها كانت عديمة الفاعلية وهذا بسبب عدم إستقرار المؤسسات وعدم إستقلاليتها فهي إمتداد للسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الدولة والذي حول الحزب الواحد الى أداة لتعبئة الجماهير وما إن يختفي الزعيم من السلطة حتى تنهار المؤسسات السياسية، عندما استقلت عن تكاد تخلو من المؤسسات، بعد الإستقلال عمل بن بلة على تركيز جميع السلطات بيده وبعدها ازدادت حدة الازمة في عصر بومدين، و ذلك بسبب سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية وكذلك سيطرة الحزب الواحد وقيامه بالدور التشريعي،و تسخير وسائل الإعلام الآلي لنشر إيديولوجية الحزب الواحد.[4]

[1] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص. 46.

[2] ياسين كشيدة، فيروز مزهود، **طبيعة النظام السياسي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق فرع: القانون العام، تخصص: قانون الجماعات المحلية والهيئات الاقليمية (جامعة بجاية عبد الرحمان: كلية العلوم الحقوق والسياسية: قسم القانون العام، 2014/2013)، ص .50.

[3] **المرجع نفسه**،ص. 52.

[4] فاطمة الزهراء قدوش، **الانتقال الديمقراطي في الجزائر وأثره على التنمية السياسية (1989-2004)**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة عامة وتنمية (جامعة الطاهر مولاي-سعيدة: كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014)، ص .45.

فقد نص أول دستور للجزائر سنة 1963 على أن حزب جبهة التحرير هو الحزب الوحيد في البلاد، وعهدت السلطة في ذات السنة الى حل الحزب الشيوعي ما جعل الكثير من النشطاء السياسيين يؤسسون أحزاب بصورة سرية الى غاية الإعتراف بالديمقراطية وحريه تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي.[1]

عرفت الجزائر منذ إقرارها قانونيا ودستوريا بحرية إنشاء الأحزاب السياسية في دستور 1989، تشكيل تنظيمات سياسية مختلفة من حيث المبادئ والأفكار ولو أنها أخذت في البداية شكلا محتشما تمثل في جمعيات ذات الطابع السياسي ثم تطورت الى أحزاب سياسية،و توالت عملية تنظيمها وإنشائها بشكل ولد حركية كبيرة داخل المشهد السياسي الجزائري، لاسيما بعد إصدار قانون جديد للإنتخابات في 2011، ساهم في إعتماد عدد جديد من الأحزاب السياسية، لكن واقع العملية السياسية في الجزائر يكشف عن حقيقة أن الأحزاب ليست في موضعها الوظيفي الصحيح بسبب بنية السلطة التي لا تشجع على الديمقراطية التمثيلية بشكلها التنافسي الحقيقي، كما أن الواقع التنظيمي والسلطوي لهذه الأحزاب يكشف عن العديد من الأزمات الداخلية والإنقسامات داخل كثير من الأحزاب كانت السلطة السياسية طرف غير محايد فيها ،و هنا يذهب البعض الى التشكيك في الإستقلالية الفعلية للأحزاب السياسية من الناحية الثقافية والتنظيمية عن السلطة فيرى أنها امتداد لأحد الأجنحة أو تعمل لتأكيد مشاريع السلطة دون أن تكون لها القدرة على اتخاذ مواقف مستقلة و ومعارضة وذلك لضمان البقاء السياسي، فالأمر برمته في الجزائر يرجع الى غياب المعارضة السياسية والحزبية أو تهميش وتغييب المفاوضة بمختلف الوسائل وتقزيمها بحيث لم يعد لها قوتها السياسية.[2]

موريتانيا: عرفت موريتانيا المستقلة أول دستور لها في 20 ماي 1961, الذي أقر نظاما رئاسيا يتمتع فيه الرئيس بصلاحيات هامة كتعيين الوزراء وإقالتهم، كما نص على أن السلطة التشريعية تتكون من مجمل واحد وهو الجمعية الوطنية، حيث استمر هذا الدستور من (1961- 1978) لكن بعد الإنقلاب العسكري في 10 جويليه 1978، الذي أطاح بالحكم المدني الذي قاده كل من ولد هيداله(1984 -1986) و معاوية ولد الطايع الذي أرسى حكم عسكري بإنقلاب أفريل 1984، على حكم ولد هيداله حيث أجبر على إجراء إنفتاحات تحت الضغوط الدولية خاصة من الجانب الفرنسي، وفي هذه الحالة عمل النظام الموريتاني شأنه شأن الأنظمة العربية و المغاربية على الموائمة بين الضغوطات

[1] غنية شليغم، **ميلاد الظاهرة الحزبية في المغرب**، ع. 02 ديسمبر2016، ص .457.
[2] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص ص. 47،48.

المطالبة بالتغيير والإنفتاح ، حيث تبنى النظام تحولا و انفتاحا مقيدا خلص الى تبني تعددية حزبية محكومة من أعلى في ظل تنافسية مقيدة وحريه معقولة للصحافة.[1]

في موريتانيا خلصت إحدى الدراسات للمؤسسة التشريعية في موريتانيا في ضوء دستور 20 جويلية 1991 الى حق السلطة التنفيذية بالتشريع في ميادين هامة، وبالتالي هي المشرع العادي، بينما البرلمان هو المشرع الإستثنائي وإن كان الدستور قد أعطى السلطة التشريعية ممثلة في الجمعية الوطنية وهي الفرقة الأولى ومجلس الشيوخ الفرقة الثانية وسائل للضغط كالأسئلة الشخصية والكتابية و ملتمس الرقابة والتصويت على مسألة الثقة في مواجهة السلطة التنفيذية، فإن اللجوء إليها يكون نادرا، بالإضافة الى أن الدستور ذاته أعطى لرئيس الجمهورية حق حل الجمعية الوطنية رغم كونها منتخبة مباشره من الشعب.[2]

قد عرف النظام السياسي الموريتاني تطورات متلاحقة منذ إستقلاله الى يومنا هذا يمكن إجمالها في مرحلتين:

المرحلة الاولى: تتميز بالممارسة الأحادية للسلطة غداة حصول البلاد على استقلالها السياسي وتم إعتماد نظام رئاسي بقيادة الرئيس (**المختار ولد داده**) الذي إستمر حكمه لفترة طويلة حيث جمع كل السلطات بناءا على صلاحياته الدستورية وكرس لنظام الزرب الواحد ممثلا في حزب الشعب،و في سنة 1978 تمت الإطاحة بالرئيس **ولد داده** إثر انقلاب عسكري، وأبرز ما يميز هذه المرحلة هو كثرة الإنقلابات وسيادة النظام العسكري الذي عمد الى حل حزب الشعب،و قضى على كل مظاهر الحياة الدستورية حيث أصدر ميثاق دستوريا يمنع التعددية السياسية.

المرحلة الثانية: تميزت ببدء مسار التحول الديمقراطي، حيث صدر في 20 جويلية 1991 أول دستور يكرس للتعددية والحريات وتم تنظيم أول إنتخابات رئاسية وتشريعية و يمكن إعتبار هذه الفترة بمرحلة التوجه نحو بناء المؤسسات الدستورية والنقدية الديمقراطية رغم إستمرار نهج الإنقلابات والصراع على السلطة، إلا أن هذه الفترة حاولت أن تعبر عن نفسها عبر التنظيمات الحزبية عبر المجتمع المدني وهذا ما تكشفه

[1] مسعود حنصالي، **مرجع سابق**، ص ،77.
[2] مصطفى بلعور ، **طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية دراسة في الدستور الجزائري**، دفتر السياسة و القانون، ع.5 جوان 2011، ص. 148.

الإنتخابات التي حصلت طول هذه الفترة، بالإضافة الى نمط المجتمع الموريتاني الذي يرتبط بالأساس بالأبعاد الهوياتية المشكلة و العاكسة لخصوصيات المجتمعات المحلية الموريتانية، حيث يعترف المجتمع بأولويات و أسبقية القبيلة على الدولة وجاذبية و كاريزما المكون الإجتماعي على الروابط المدنية ما جعل في كثير من الأحيان هذه التشكيلات أمام حكم التوجهات القبلية والمناطقية.[1]

تونس: ينظم الدستور التونسي موضوع الجمهورية واختصاصاته في المواد 37 الى غايه 57، اذ أعطى هذا الدستور صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية رغم التعديلات التي أدخلت عليه (أهمها تعديل 8 أفريل 1976) الذي أقر إمكانية النواب الإطاحة بالحكومة، وظلت تحكم تونس بمقتضى هذا الدستور طيلة الفترة البورقيبية* الذي أدخل نصا دستوريا يشير بتولي رئاسة الدولة مدى الحياة، إذ ثقل و هيمنة رئيس الجمهورية على كل الصلاحيات تولد عنه شخصنة السلطة وقد صرح الرئيس (**لحبيب بورقيبه**)" بأن النظام هو أنا je suis le système" هذا وقد إستمرت هذه الظاهرة حتى بعد مجيء الرئيس **زين العابدين بن علي** عام 1987 الذي إستمر في الحكم بعد أكثر من ربع قرن.[2]

ففي تونس شهدت البلاد تجارب متعددة في التعددية، ومع ذلك كان على الرئيس التونسي **"لحبيب بورقيبة"** منذ البداية و بعد الإستقلال مباشرة أن يجتث المعارضة الجوهرية داخل حزب الدستور الحاكم وأن يبطل دعاوي الإتحاد العام للعمال التونسيين من تنظيم حزب معارض إشتراكي، ومع نهاية الخمسينيات أزيلة مخاطر المعارضة و تأسس حزب مفتوح ضم النخب الموجودة تحت رعاية الرئيس ، وفي السبعينيات انطلق حزب الدستور وأصبح حزبا بيروقراطيا واستبعدت العناصر الفنية المتحررة التي آمنت بالتعددية، وفي منتصف السبعينيات وجدت المعارضة قاعدة إجتماعية لها وتطلعت الى ايجاد وسائل للتعبير وظهرت اتجاهات جديدة في الحكم تحاول الإستجابة لهذه المطالب وتجسد في ذلك في تجديد الحزب وإعادة فتح قيادة الهيئات التابعة للحزب و إستدعاء عناصر من الأحرار الأمر الذي فتح المجال في الإنتخابات لمرشحين متعددين في عام 1980 والسماح للأحزاب المعارضة بالعمل رسميا ووجود مرشحين معارضين في الإنتخابات البرلمانية في عام 1981، حيث تمكن النظام التونسي من تضييق الخناق على المعارضة، حيث أقفل الفضاء العمومي ولجأ الى القمع خاصة (1993- 1994) وزج

[1] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص ص. 48،49.
[2] عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص.80.

برئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان **المرزوقي** في السجن كونه حاول الترشح لمنصب رئيس الجمهورية.[1]

جاء البرلمان في تونس وليدا لثلاثة أسباب: شخصنه السلطة، الميراث الإستعماري وتهميش المعارضة، فلم توجد مؤشرات تقوي السلطة التشريعية في المجلس مثل توجيه الإستجواب أو سحب الثقة من الوزراء أو إتهام رئيس الجمهورية والوزراء جنائيا، فهو برلمان يوصف بأنه هيكل بلا أثر يذكر، يحركه شخص الرئيس ومازالت هذه العقبة تضع تساؤلات أمام مستقبل الديمقراطية في تونس.[2]

ليبيا: حكم العملية التشريعية في الجماهيرية الليبية التطور الليبي في مستوى الوعي العام وطبيعة التنظيم الإقتصادي الإشتراكي،و إستمرار غياب الحياة الحزبية و الرؤى الفكرية للقيادة الليبية التي تحكمت بشكل كامل في الحياة السياسية، وفي المؤسسة التشريعية التي اختصت بها المؤتمرات الشعبية على كل المستويات المحلية والوطنية، وقد أثبتت الوقائع ضعف فعالية المؤتمر الشعبي العام بسبب تزايد المهام المنوطة به مع ضيق وقت اجتماعاته، ونقص القدرة الفنية والمعلوماتية للأعضاء ما يدفعهم الى الموافقة على مقترحات مجلس الوزراء واللجان الثورية ،وهما الجهتان اللتان تعبران عن وجة نظر الهيئة التنفيذية ممثلة في شخص (**معمر القذافي**) فضلا عن تدخل هذا الأخير لتجريد منصب الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام من الإختصاصات الى القذافي نفسه، وكذلك إستأثر بمناقشة وتقنين الأمور بقضايا الأمن والقوات المسلحة والنفط بدعوى طبيعتها الثورية.[3]

أحدث ليبيا بداية 1977 تغيرات سياسية وراديكالية، حيث تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما باسم "سلطة الشعب" ولقد نص إعلان سلطة الشعب على أن السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الأشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطاته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والإتحادات والروابط المهنية و مؤتمر الشعب العام، ويحدد القانون نظام عملها ، ومن الناحية الرسمية فإن المنصب الوحيد الذي يشغله، فإن تأثير الرئيس في عملية صنع القرار السياسي قوي وملموس وفعال ويبرز هذا الدور في جميع جوانب وأبعاد

[1] مسعود حنصالي، **مرجع سابق**، ص .184.
[2] مصطفى بلعور، **مرجع سابق**، ص ص. 47،48.
[3] حنصالي،**مرجع سابق**، ص. 183.

صنع القرار في ليبيا، سواء كان ذلك يتعلق بالمبادرة بإقتراح القرارات والسياسة العامة والرقابة عليها وتوجيهها و يستمر الرئيس **معمر القذافي** في ممارسة نفوذه الى شرعية الثورة و الى حقه كقائد للثورة وهذا الى جانب أن المؤتمرات الشعبية الأساسية في دوراتها المختلفة تقرر عادة إعتبار توجيهات الرئيس الليبي منهجا عمليا تسير عليه المؤتمرات الشعبية.[1]

اتجهت كل التشريعيات في فترة حكم القذافي الى تجريم إنشاء جميع أشكال التنظيم المستقل، وبعد سقوط القذافي، الغى المجلس الوطني الانتقالي جميع القوانين الإستثنائية وأصدر القانون رقم (29) في 2 ماي 2012 ، خاص بإنشاء و تنظيم الأحزاب السياسية وبالفعل تم انشاء أحزاب سياسية، في ظرف قياسي وذلك يهدف للمشاركة في إنتخابات المؤتمر العام ، أما بخصوص الجمعيات فقد دخل الليبيون في سباق محموم من أجل تأسيس الجمعيات، وأنشات لذلك الحكومة المؤقتة وزارة الثقافة والمجتمع المدني، و تشير معطيات هذه الوزارة الى وجود ما بين 2000 الى2400 منظمه تنشط في مختلف المجالات.[2]

المطلب الثاني: المحددات المؤسساتية.

بدأت فكرة إرساء تكامل مغاربي، تلوح في الأفق بعد الإنفراج السياسي الذي عرفته المنطقة ،لا سيما بعد التصالح المغربي-الجزائري في ماي 1987 والتآخي الليبي-التونسي في ديسمبر 1987 ،و ما نتج عنه من تطبيع في العلاقات البينية المغاربية، وتهيئة المناخ لقيام المغرب العربي الكبير على أساس الأخوة والتعاون والمصالح المشتركة، ففي العديد من العواصم المغاربية تم عقد العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة، أكد فيها على مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي، إنطلاقا من الأبعاد الوحدوية للنضال المغاربي المتواصل على أكثر من نصف قرن و الذي يستمد مرجعتيه التأسيسية من كفاح المستعمر الأوروبي للبلاد المغاربية لعقود من الزمن.[3]

وقد سبق التوقيع على معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي مجموعة من الأعمال التحضيرية، إذ على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 8 الى 10 جوان 1988 تم إصدار بلاغ زرالدة التاريخي بعد إجراء عدة مقابلات ومحادثات جانبية

[1] مسعود حنصالي، **مرجع سابق**، ص ص. 74،75.
[2] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص .53.
[3] **المرجع نفسه**، ص .147.

بين القادة المغاربة، وبعد إجتماع اللجنة السياسية المغاربية يومي 13 و 14 جويلية 1988 بالجزائر خلصت الى مجموعة من المقترحات والتوصيات تدعو في مجملها على ضرورة الإتحاد المغاربي، وفي 17 فيفري 1989 بمدينه مراكش بالمغرب الأقصى وبحضور قادة الدول الخمسة تم التوقيع على ثلاثة وثائق وهي:

أ-إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.

ب-قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغربية ومقترحات لجانها الفرعية.

ج-معاهده إنشاء اتحاد المغرب العربي.[1]

الهيكل التنظيمي لاتحاد المغاربي:

1. مجلس الرئاسة: هو أعلى هيئة في الإتحاد، ويتألف مجلس الرئاسة من رؤساء الدول الأعضاء، تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء، وذلك حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء في الإتحاد المغاربي، ويعقد مجلس الرئاسة دورته العادية مرة كل سنة، وله أن يعقد دورات إستثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك ويتخذ قراراته بالإجماع، ويملك وحدة سلطة اتخاذ القرار كما ترأس دولة الرئاسة كل هيئات الإتحاد.

2. مجلس وزراء الخارجية: وهو بمثابة الفرع التنفيذي،و يأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة، يتكون من وزارء الخارجية للدول المغاربية.

3. لجنه المتابعة: تتكون من كتاب الدولة المعنيين في حكومات أقطار المغرب العربي، وتختص بمتابعة قضايا الإتحاد بالتنسيق مع باقي الهيئات وكذا تطبيق القرارات وتنشيط العمل الوحدوي، كما تعمل على إقتراح مشاريع تنموية مشتركة تعزز عمل اتحاد المغرب العربي.

[1] عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص .65.

4. اللجان الوزارية المتخصصة: تم تأسيس اللجان الوزارية المتخصصة من قبل مجلس الرئاسة، حيث أحدث هذا المجلس أربع لجان وزارية متخصصة، وهاته اللجان هي:

أ- لجنة الأمن الغذائي: مهمتها وضع الخطوط الرئيسية للسياسات الزراعية والمائية.
ب- لجنه المالية والإقتصاد: مهمتها التخطيط الإقتصادي.
ت- لجنه البنية الأساسية: تداول أمور الإسكان والتعاون في مجال النقل البحري والري والإتصالات والعمل على تكوين شركة جوية للخطوط المغاربية.
ث- لجنه الموارد البشرية: تهتم بوضع استراتيجية تربوية في دول المغرب العربي وبتطوير المناهج الدراسية وتوحيدها.[1]

5. الأمانة العامة للإتحاد: هو بمثابة الجهاز الإداري والفني للإتحاد، حيث تتولى المهام المحددة في نظامها الأساسي والمهام التي يحملها إليها مجلس الرئاسة، وكذا المهام التي ترفع إليها في إطار الإتفاقيات الجماعية المبرمة بين الدول الأعضاء في الإتحاد، وتتكون الأمانة العامة من مجموع موظفين يعملون بها في إطار القانون الدولي لا كممثلين الدول الأعضاء، وهؤلاء الموظفين هم الأمين العام وعدد كاف من الموظفين، ويعين الأمين لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

6. مجلس الشورى: يعتبر بمثابة الجهاز التشريعي للإتحاد، يتألف من 50 عضوا بواقع خمسة أعضاء من كل دولة عضو بالإتحاد، و يتم إختيارهم من نواب البرلمانات الوطنية، يعقد المجلس دورة عادية كل سنة كما يعقد دورة استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة كما يبدي المجلس رأيه في ما يحيله الى مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات، كما له أن يرفع الى مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه، ويعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة عليه ولعله يمكن الإشارة الى هذه الآلية بالتحديد على أنها بمثابة إبتكار مؤسساتي مهم عن التجارب التكاملية العربية والإفريقية بالتحديد.[2]

7.الهيئة القضائية: تتألف من قاضيين عن كل دولة، تعينهما الدولة المعنية لمدة 3 سنوات ويتم تجديد نصف الهيئة كل 3 سنوات، ومقرها نواكشط، وهي تختص بالنظر في

[1] عائشة مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص ص.62،63.
[2] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص. 149.

النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والإتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة.

8.المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية: تمت المصادقة على إتفاقية إنشائه بين دول الإتحاد في 10 ماي 1989 ومقرها في تونس ويهدف الى المساهمة في إقامة إقتصاد مغاربي مترابط ومندمج، ومن ذلك:

- إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة.
- إستغلال رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات التنمية الإقتصادية.[1]

9.الجامعة وأكاديمية العلوم المغاربيتين: وقد تمت المصادقة على قرار تأسيسها في 23 جويلية 1990 ويوجد مقرها بطرابلس، من مهامها:

- المساهمة في تنمية البحوث العلمية في كافة الميادين.
- تنظيم لقاءات علمية ودورات تدريسية.
- الحد من هجرة الأدمغة.[2]

المطلب الثالث: المحددات الخارجية .

أولا- العلاقات المغاربية الأمريكية:

نظرا لأهمية العلاقات التقليدية ما بين الدول المغاربية والولايات المتحدة الأمريكية وتجديد العلاقات المغاربية والإتحاد الأوروبي كان لزاما على أمريكا تكثف علاقتها مع الدول المغاربية وتمحورت هذه العلاقات في الجانب الإقتصادي والجانب السياسي والعسكري.[3]

[1] عائشة مصطفاوي، **مرجع سابق**، ص ص. 65،66.
[2] **المكان نفسه**.
[3] صمارة محمد سليم، **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الاورومتوسيطية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2002/2001)، ص.289.

أ.الجانب العسكري: يعتبر التقارب الأمريكي تجاه الدول المغاربية يتمثل في مشروع نائب كاتب الدولة الأمريكية **"ستيوارت ايزيتستات"** في جوان 1998، هذا المشروع ذو البعد المتعدد الأطراف كان موجه في البداية الى الدول المركزية الثلاثة للمغرب العربي "الجزائر وتونس والمغرب"، بخلاف مشروع برشلونة الذي يفضل من خلال الإتحاد الاوروبي التعامل مع دول جنوب وشرق حوض المتوسط على أساس ثنائي الرأي بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المغاربية على حدى، نجد أن مشروع **ايزنتستات** يفضل التعامل مع الدول المغاربية بصفة جماعية، حيث تشجع الولايات المتحدة الأمريكية تنشيط اتحاد المغرب العربي قصد تسهيل العلاقات. ويتمثل المشروع الأمريكي من الناحية التقنية في المحاور الأربعة التالية:

1. الحوار ما بين الأربعة (الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، المغرب، تونس) على أساس منتظم وعلى مستوى عالي، في ميدان السياسة الإقتصادية.
2. تعاون إقتصادي مركز على التجارة والإستثمارات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والفضاء المغاربي من جهة أخرى،مما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية التجارية والتبادل الحر.
3. الأهمية المعطاة للقطاع الخاص الوطني والدولي ضمن هذا التعاون.
4. ضرورة اتخاذ الحكومة المغاربية إصلاحات هيكلية تسمح لها بإرساء قواعد نحو القطاع الخاص.[1]

ب. الجانب السياسي والأمني: تتمحور العلاقات السياسية والأمنية لدول المغرب العربي مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار علاقات الدول المغاربية مع الحلف الأطلسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وتجدر الإشارة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تهتم كثيرا بالضفة الغربية لحوض البحر المتوسط، مركزة نشاطها في الضفة الشرقية للحوض نظرا لحساسيتها من الناحية السياسية والأمنية ومن الناحية الإقتصادية في ما يخص حمايه المصالح النفطية للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد ساهمت نهاية الحرب الباردة و بداية محاولات إستقلالية النظام الأمني الأوروبي عن الولايات المتحدة الأمريكية خاصة من طرف دول أوروبا اللاتينية في جانب إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالضفة الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط من خلال دول المغرب العربي.[2]

[1] مريم زكري، **مرجع سابق**، ص.143.
[2] صمارة محمد سليم، **مرجع سابق**، ص .293.

ج.الجانب الاقتصادي: للولايات المتحدة الأمريكية مصالح إقتصادية هامة الى جانب المصالح الجيوسياسية في منطقة المغرب العربي، حيث تدخل هذه الأخيرة ضمن الإستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي التي تحددت أطرها بعد حرب الخليج الثانية، والتي تعتبر التموين الطاقوي مسالة حيوية لإقتصادها الوطني، وفي هذا الصدد يقول المحلل السياسي الفرنسي **Bernard ravenel** أن القضية الإستراتيجية الأمريكية الحقيقية لسنوات التسعينيات و القرن الواحد والعشرين هي التحكم في الرهانات الطاقوية، والفضاء المعني لتحقيق هذا الهدف هو منطقة جنوب المتوسط، لقد تبلورت هذه الإستراتيجية في المنطقة بتشجيع الإصلاحات الإقتصادية بها و توفير وسائل المالية لخلق سوق موحد، فمن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على الموارد الطاقوية التي بدورها تندرج ضمن إستراتيجيتها العالمية للسيطرة على الموارد الطاقوية في العالم ككل، وتظهر هذه الفكرة في جمع الدول الثلاث في قطب إقتصادي يمكن أن تستفيد من إستثمارات أمريكية تمس مختلف النشاطات، وهنا تبرز أهمية الجزائر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار الدبلوماسية البترولية.[1]

ثانيا- العلاقات الأورومغاربية:

إن تحليل العلاقات الأورومغاربية الرامية الى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الضفتين يتطلب الوقوف على تطور هذه العلاقات بين مختلف المراحل التي مرت بها:

مرحلة الستينات: لقد عرفت العلاقات الأورومغاربية توقيع عدة اتفاقيات في عقد الستينيات نتج عنه توقيع مجموعة من الإتفاقيات التجارية مع بلدان إفريقية وبلدان عربية، استهدفت هذه الإتفاقيات ترسيخ التدفقات التجارية التي نسجت خلال الفترة الإستعمارية وبالتالي فإن مضمون الإتفاقية كان يغلب عليها الطابع التجاري والثنائي.[2]

وقد حاولت فرنسا منذ اتفاقية روما سنة 1957، إشراك الدول المغاربية مثل تونس والمغرب في المشروع المتوسطي، بالإعتماد على العلاقات المميزة التي تربطها بهاتين الدولتين وإلتحاق الجزائر بهما بعد نيل الإستقلال سنة 1962.

مرحلة السبعينيات: عقدت في هذه المرحلة عدة اتفاقيات لأجل تكييف العلاقات بين السوق الأوروبية والمغرب العربي، مع أهداف السياسة الأوروبية الجديدة في الميدان التجاري والتي تميزت بالحمائية و إستمرار الأزمة الإقتصادية، وتتميز هذه المرحلة عن

[1] منيرة بلعيد، **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002**، مذكرة لنيل شهادة الماستر (جامعة منتوري-قسنطينة: كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية.2005)، ص .94.

[2] مريم زكري، **مرجع سابق**، ص. 38،37.

سابقاتها بكونها أكثر شمولية، حيث لم تعد تركز فقط على الجانب التجاري بل تعدت ذلك الى الجانب المالي من خلال تقديم تسهيلات مالية لكل من الجزائر وتونس والمغرب، وكذلك الجانب التقني تبادل المعلومات والخبرات في ميادين البحث العلمي والإجتماعي خاصة والمتعلق منه بالأيدي العاملة في أوروبا، إضافة الى إدخال بعض التعديلات على الرسوم والإعفاءات لجعلها أكثر إنسجاما مع السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة.[1]

مرحلة 1994 إلى يومنا هذا:

ظهرت بوادر التأسيس للشراكة الأورومتوسطية في القمة الأوروبية المنعقدة في مدينة أسن الألمانية في ديسمبر 1994، من خلال موافقة المجلس الأوروبي بإعتماد مقترحات لجنة بروكسيل كأساس للشراكة الأورومتوسطية، معلنا بذلك الدخول في مرحلة ما بعد السياسة المتجددة، وأصبح مصطلح الشراكة أكثر تداولا بين دول البحر المتوسط منذ ذلك التاريخ، وتضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الإتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية عن طريق إقامة حوار سياسي نشيط يهدف الى تحقيق السلام والإستقرار بالمنطقة و إقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية، من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة و زيادة المساعدات المالية للدول المتوسطية، و تطوير التعاون في المجالات العلمية والإجتماعية.[2]

اتفاقية برشلونة للشراكة الأورومتوسطية:

كان لدول جنوب المتوسط ودول الإتحاد الأوروبي بيوم 27 نوفمبر 1995 موعد مع التاريخ، حيث تقرر إنشاء ما يعرف اليوم بالشراكة الأورو متوسطية بمدينة برشلونة، ومثّل هذا الإتفاق الإطار الموسع للعلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين 15 دولة عضو في الإتحاد الأوروبي، و12 دولة شريكة من دول جنوب المتوسط و هي الجزائر والمغرب، تونس، ليبيا، مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، تركيا، الأردن، قبرص، مالطا، سوريا.[3]

[1] رقية بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص . 115،116.
[2] قويدر شاكري، **مرجع سابق**، ص . 71،72.
[3] بلقاسمي، **مرجع سابق**، ص . 116.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستخلص أن المنطقة المغاربية تملك ما يجعلها قادرة على رفع جميع التحديات السياسية، الإقتصادية والإجتماعية وغيرها، وتحسين ظروفها المعيشية وقدراتها الإنتاجية، فالمغرب العربي يحتوي على موارد طبيعية متنوعة، حيث تملك الجزائر وليبيا احتياطي من النفط والغاز، وموريتانيا غنية بالحديد والفوسفات، وتتميز تونس والمغرب بإمتلاكهما إمكانيات زراعية وسياحية مهمة. كما أن المنطقة المغاربية تحتوي على طاقة بشرية معتبرة، فالمجتمع المغاربي يضم شريحة كبيرة من الشباب القادر على العمل والإنتاج، بالإضافة الى وحدة الدين واللغة والثقافة و الإرث الحضاري المشترك، ومن الناحية السياسية فتوجد العديد من الأنظمة السياسية في دول المغرب العربي التي تصنف في مجملها الى أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية ، و أنظمة متعددة الأحزاب وأخرى تأخذ بالتنظيم الواحد، ولكن و رغم تباين هذه الأنظمة من حيث الشكل السياسي إلا أنها تشترك في عدة مواصفات و قواسم من حيث المضمون و الدور السياسي الذي تلعبه الدولة في المغرب العربي، أما فيما يخص الجانب المؤسساتي للمنطقة المغاربية فقد أخذت فكرة إتحاد المغرب العربي حيزا من إهتمام دول المنطقة من أجل تجسيد اتحاد فعلي على أرض الواقع، حيث تم تجسيد مبدئي لهذا الإتحاد عن طريق توقيع معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي بمراكش (17- 02-1989) كإعلان عن قيام اتحاد مغاربي ذو هيكل تنظيمي متعدد المؤسسات، ومن جانب المحددات الخارجية فقد ارتبطت المنطقه المغاربية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي بالعديد من العلاقات الإقتصادية والسياسية والأمنية، تجسدت في توقيع العديد من المعاهدات التي من أبرزها معاهدة الأوروغواي مع الإتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث:

أثر العامل الجغرافي في سياسة الجزائر الخارجية المغاربية

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل لدراسة دولة الجزائر بالنسبة للمغرب العربي من خلال إبراز أثر العامل الجغرافي في سياسة الجزائر المغاربية، وقد قسمنا هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث تضمنت الأهمية الجيوسياسية للجزائر بالنسبة لمنطقة المغرب العربي،ثم طبيعة العلاقات الجزائرية المغاربية في إطتر التعاون و التنازع،و أخيرا مختلف خيارات السياية الخارجية الجزائرية في ظل ما تشهده المنطقة المغاربية من تحولات سياسية.

المبحث الأول:الأهمية الجيوسياسية للجزائر في المنطقة المغاربية.

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى ثنائية المحددات الجغرافية والسياسية للجزائر، دور العامل الجغرافي في رسم وتوجيه السياسة الخارجية الجزائرية، وكيف يلعب المحدد الجغرافي دورا مهما في تحديد أهداف الخيارات السياسية، وذلك بالتركيز على موقع ومساحة الجزائر التي تطرحها مزايا وتحديات، بالإضافة الى أهم مبادئ وآليات السياسة الخارجية الجزائرية. و قد قسمنا المبحث الى مطالبين كالتالي:

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية.

المطلب الثاني:الأهمية السياسية.

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية.

يعتبر الموقع الجغرافي لأي بلد محدد رئيسي في رسم سياستها الخارجية، ويمكن أن يكون هذا الموقع عاملا إيجابيا وكذا يمكن أن يكون عاملا سلبيا، وهذا ما سنتطرق إليه في حالة الجزائر.

تقع الجزائر وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينيتش و 12 شرقه، وبين دائرتي عرض 19-37 شمالا، كما تقدر مساحة الجزائر بـ2،381،741 كيلومتر مربع، إمتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم أما إمتدادها الشرقي الغربي فيتراوح ما بين 1200 كيلومتر على خط الساحل، و 1800 كيلومتر على خط تندوف غدامس، تحدها من الشرق تونس بطول حدود 965 كيلومتر وليبيا بـ 982 كيلومتر، ومن الجنوب النيجر بـ 956 كيلومتر و مالي بـ 1376 كيلومتر وموريتانيا في الجنوب الغربي بـ 463 كيلومتر، و الصحراء الغربية بـ 50 كيلومتر و المغرب بـ 1559 كيلومتر من الغرب.[1]

نظرا لموقع الجزائر الجغرافي الذي تحتله وسط شمال غرب القارة الإفريقية لطول حدودها البرية التي تبلغ 6،343 كلم، جعل منها بوابة شمالية للبحر الأبيض المتوسط على مدى الشريط الساحلي الذي تصل مسافته 1622 كيلومتر وعلى حدود بحرية قدرت بـ 12 ميلا بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية،و ما بين 32 الى 52 ميلا بحريا كنطاق للصيد البحري.[2]

تشبه الجزائر في حدودها الجنوبية زاوية متوغلة بعمق في القارة الإفريقية عبر الصحراء و الساحل الإفريقي ، اذ تعتبر الصحراء الكبرى من أكبر الصحاري في العالم بمساحة تقدر ب 9،065،000 كيلومتر مربع، تشغل الصحراء معظم مساحة الصحراء الغربية، موريتانيا، الجزائر، نيجيريا، ليبيا، مصر،و جزء من المناطق الجنوبية لكل من المغرب الأقصى، وتونس والجزء الشمالي لمالي ، تشاد و السودان، وتشغل الجزائر أكبر جزء من صحراء المغرب العربي بمساحة (1.000.000 كيلومتر مربع) و بما تزخر به

[1] عائشة بوزيد، **مرجع سابق**، ص. 57.

[2] عيدون الحامدي، **أمن الحدود وتداعيات الجيوساسية على الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات السياسية المقارنة (جامعةالميلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014)، ص .66.

من موارد طاقوية و منجمية (احتياطات الغاز،النفط،اليورانيوم ،الذهب، الحجر الصخري، المياه الجوفية، الطاقة الشمسية وغيرها).[1]

كل هذه المساحة جعلت من الجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالميا و الأولى على المستوى العربي والإفريقي بعد انفصال السودان الى قسمين الشمال و الجنوب في 11 جويليه 2011، فالجزائر بلد يغلب عليه الطابع الجاف وشبه الجاف ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من المناخ: مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق الى الغرب، مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا، مناخ صحراوي في مناطق الجنوب و الواحات، كما تعرف الجزائر بحسب موقعها الجغرافي أربع أنواع من التضاريس المتباينة من حيث الإمتداد و التتابع من الشمال الى الجنوب،إذ في الشمال على إمتداد ساحل المتوسط تمتد السهول ذات عرض متباين من 80 كيلومتر مربع الى 190 كيلومتر مربع تحتوى على معظم الأراضي الزراعية، ثم يأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على عدة سلاسل جبلية : الأطلس التلي، الأطلس الصحراوي،و مرتفعات الأوراس، اذ تحيط بدورها منطقة شاسعة مرتفعة تعرف بالهضاب العليا جنوب الأطلس الصحراوي تمتد الصحراء، اذ تمثل لوحدها أكثر من 80 بالمئة من المساحة الكلية للجزائر، تحتوي على عدة هضاب صخرية وسهول حجرية تتخللها منطقتين رمليتين (العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير) والتي تمثلان مساحات شاسعة من الهضاب الرملية.[2]

يؤثر موقعها الاستراتيجي الهام على نظرتها لنفسها في هندستها لسياستها الخارجية من عدة نواحي، فهو يبرز الى حد كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الجزائر الخارجية، كما أنه يحدد ما هي التهديدات الموجهة ضدها، فالدولة توجه سياستها الخارجية في أغلب الحالات الى المنطقة الجغرافية التي تقع في فضائها الإقليمي، كما أن الجزائر تتمتع بموقع جيواستراتيجي هام جعلها محط الأنظار منذ القدم، وهناك من يعتبرها مخبر جيوبوليتيكي لحوض البحر الأبيض المتوسط.[3]

إن الموقع الجغرافي للجزائر يوفر لها مزايا إقتصادية وإجتماعية وثقافية ولكنه في الوقت نفسه تسبب في عدم إستقرارها ولاسيما في فترة اندلاع الحروب بين جيرانها، فخريطة الجزائر اليوم محاطة بحزام نار على حدودها، وهي من الدول التي عانت الكثير

[1] عيدون الحامدي، **مرجع سابق**، ص ص. 66،67.
[2] فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الإقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية واقتصاد دولي (جامعة -الشلف-: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: قسم العلوم الاقتصادية، 2012/2011)، ص ص.61،62.
[3] عائشة بوزيد، **مرجع سابق**، ص. 57.

ولازالت تعاني بسبب موقعها الجغرافي، وإتساع مساحتها حيث كان عليها من أجل حماية حدودها تنمية المناطق الحدودية تحقيقا للأمن وحفاظا على الإستقرار ومواجهة أخطار محدقة بها خصوصا بعد تداعيات ما سمي بالربيع العربي وإفرازات التهديدات الأمنية في الساحل.[1] تعتبر الجزائر أكبر الدول المغاربية تأثرا بالتهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي بحكم جوارها لثلاث دول ساحلية هي: النيجر، مالي، موريتانيا، وإن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي عرفت بشكل ملموس وواقعي وممتد عبر الزمن إنتشار واسع للإسلام المتطرف، الذي احتل منذ نهاية الحرب الباردة صورة العدو البديلة للعدو الشيوعي في توجيه السياسات الخارجية للعالم الغربي و بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

تحتل الجزائر مركز المغرب العربي بين جناحيه الشرقي والغربي وتتوغل في عمق الصحراء، وما تحتويه من نزاعات بحكم الجوار الجغرافي وطول الحدود الصحراوية هو ما يجعل الجزائر في حالة انكشاف أمني على الجهة الصحراوية سواء من ناحية التهديدات الآتية من الساحل الإفريقي أو من ناحية عدم قدرة الجزائر التحكم في نشاط الجماعة السلفية للدعوة و القتال خارج الحدود الصحراوية، وهو الأمر الذي تصفه بعض الدراسات على أنه "تصدير الإرهاب"، وتزداد أهمية الجبهة الصحراوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري بالنظر الى أن الجزائر هي البوابة الرئيسية نحو وسط إفريقيا وكذلك نحو أوروبا هذا بالإضافة الى صعوبة مراقبة الحدود التي تشهد العديد من الأعمال الغير شرعية والمخلة بأمن واستقرار الجزائر.[3]

يمكن القول أن الجزائر تقع في نقطة تقاطع استراتيجية تجعل من أمنها الحدودي منكشف على كافة الجبهات شمالا وجنوبا، شرقا وغربا، خاصة مع شاسعة مساحتها وطول حدودها البرية والبحرية وكذلك طبيعتها الجغرافية الأمر الذي يجعل من مراقبة وتأمين هذه الحدود بصفة مطلقة أمرا صعبا.[4]

[1] عائشة بوزيد، **مرجع سابق**، ص. 58.
[2] حكيمة غلاب، **البعد الامني في السياسة الخارجية-نموذج الجزائر-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الديمقراطية والحكم الراشد (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011/2010)، ص .141.
[3] **المرجع نفسه**، ص. 146.
[4] عيدون الحامدي، **مرجع سابق**، ص.68.

المطلب الثاني: الأهمية السياسية.

إن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتنفذ مبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها كمنظمة الوحدة الإريقية والجامعة العربية، هذا لأن الجزائر تتطلع للعب دور الفاعل الأساسي في القارة الإفريقية عامة والمنطقة المغاربية خاصة، وهذا من خلال آليات الدبلوماسية الجزائرية.

أولا: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

يشير الرئيس **عبدالعزيز بوتفليقة** في هذا المنحى أن الجزائر تؤسس سياستها الخارجية على القيم السامية التي قامت عليها ثوره التحرير المباركة وتواصلت في عهد الإستقلال الوطني، و يمثل حق تقرير المصير وإنهاء الإحتلال الأجنبي وتحقيق العدالة و المساواة بين الشعوب إحدى الثوابت التي يقوم عليها موقفنا، و من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، و مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية،و هذه بعض المبادئ التي تبنتها السياسة الخارجية الجزائرية و فيما يلي تفصيل لها:[1]

1. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

نظرا لأهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في العلاقات الدولية بإعتباره ترجمة واقعية لإحترام سيادة هذه الدول واستقلاليتها، فقدت تبنته معظم مواثيق المنظمات الدولية والإقليمية، واعتبرته مبدأ أساسيا في علاقات الدول وخاصة الأعضاء في تلك المنظمات.[2]

كما ذكرنا فإن السياسة الخارجية الجزائرية تتبنى وتتقيد بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الذي تنتمي إليه، ومبدأ إحترام الدول المجاورة وإستقلالها لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود دعامتين ضامنتين لتحقيقه، الأولى هي الإمتناع عن إستعمال القوة أو التهديد بها ضد سلامة الإقليمية والإستقلال السياسي للدول المجاورة، أما الضمانة الثانية

[1] ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص .52.
[2] مجيد رحموني، **مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، فرع: القانون العام، تخصص: القانون الدولي الإنساني، (جامعة بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص .32.

فهي الإعتراف بالدول المجاورة لأن الإعتراف يعني التنازل عن السيطرة والإستيلاء وتهديد كيان الدولة المعترف بها ،ودون ذلك لا يمكن قيام علاقات حسن الجوار.[1]

2. حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يمكن التأصيل لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها عمليا مع مصالي الحاج حيث لم يعد إستقلال الجزائر في ذلك الوقت حلمنا ومطلبا سريا، بل صار فكرة إجرائية وهدفا عمليا وتنظيميا، وبناءا عليه تتضح جليا مكانة حق الشعوب في تقرير المصير الهامة في السياسة الخارجية الجزائرية، لأنه بفضل دبلوماسية الثورة تمكنت الجزائر من إنتزاع القرار الأممي رقم 1514 المفضل بحق الشعوب في تقرير المصير والإستقلال 14 ديسمبر 1960 ،وذلك بفضل جهود ديبلوماسية مناضلي الوفد الجزائري الذين خاضوا معارك كبيرة، كان لها صداها على مستوى اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشر التي تزامنت على صعيد النضال الداخلي مع مظاهرات 11 ديسمبر التي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على حق تقرير المصير وإسترجاع سيادته.[2]

3. مبدا حل النزاعات بين الدول المجاورة بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة:

وفقا للمبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينادي بضرورة إمتناع الدول عن إستعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية ، فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول فيما بينها تولد دون شك مشاكل ونزاعات ولذلك فإن مبدأ الإمتناع عن إستعمال القوة أو التهديد بها له دور مهم في تجهيد النزاعات بين دول الجوار ويحول دون حدوث صدمات الى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية ، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها الحديثة في حل وإحتواء الكثير من النزاعات الدولية.[3]

وأكبر مثال على ذلك توجه الجزائر الى منظمة الوحدة الأفريقية لحل المشاكل الحدودية مع المغرب وكان ذلك في إطار هذه المنظمة لأن الجزائر تعد من الدول الإفريقية التي

[1] ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.53.
[2] عائشة بوزيد، **مرجع سابق**، ص ص .131،132.
[3] عبرو، **مرجع سابق**، ص.53.

تحبذ الحل في الإطار الإقليمي قصد إقصاء القوى الخارجية من التدخل، ومنع اللجوء الى استخدام القوة لتجنب إلحاق الأضرار بأطراف النزاع.[1]

4. مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عند الإستقلال:

لا يخف على أحد أن الحدود السياسية الحالية بين الدول العربية هي حدود مستحدثة من قبل الدول التي كانت تستعمرها ، ولا يختلف اثنان على أن هذه الحدود رسمت طبقا لمصالح الدول الغربية المستعمرة ، فقد تم إرساء مبدإ عدم المساس بالحدود الموروثة عند الإستقلال لتجنيب دول العالم كوارث حقيقية ،و الأصل فيها هو إحتواء الحدود الموروثة عند الإستقلال الذي وضعته كل من إسبانيا وأمريكا، ونص على عدم السماح بإحتلال الأقاليم، ووجوب المحافظة على الحدود الترابية القائمة إبان حصول الأقاليم المستعمرة على إستقلالها وقد سارعت دول افريقيا الى الإمتثال الى هذا المبدأ بعزيمة و حسم ، فأقرته رسميا في ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية.[2]

أما الجزائر فتستند الى مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عند الإستقلال المبني أساسا على عقيدة حدود الدم التي سطرتها تضحيات دماء الشهداء الذين حرروا بدمائهم كل شبر من أراضي الجزائر، ومن بين أهداف مصادقة الجزائر على نص ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في 28 جوان 1963 هو إغلاق باب الأطماع التوسعية، الأدلة على ذلك من حرب الرمال سنة 1963 التي واجهتها الجزائر بسبب المطامع التوسعية المغربية.[3]

5. مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

يعتبر هذا المبدأ ذو أهمية كبيرة الى جانب المبادئ الأخرى السابقة الذكر لتفعيل صورة مبادئ حسن الجوار الإيجابي في التصور الجزائري، و يقوم وفقا لهذا التصور على بعث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح أطرافه، ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور قصد دعم وتنمية علاقات الجوار بين المجموعة المحلية أو السلطات الإقليمية التابعة لدولتين مجاورتين أو أكثر ويشمل كذلك إبرام المعاهدات والإتفاقيات الضرورية لهذا الغرض.[4]

---

[1] مجيد رحموني، **مرجع سابق**، ص .32.
[2] عائشة بوزيد، **مرجع سابق**، ص. 129.
[3] **المرجع نفسه**، ص. 130.
[4] ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص .56.

غن الجزائر وقعت على عده إتفاقيات للتعاون وحسن الجوار مع الدول المجاورة لها في أواخر الستينات ما عدا المملكة المغربية مع نهاية الستينات، ولكن أبرزها كانت مع تونس حيث تركزت جهود البلدين على تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة بالمناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية هذه المناطق.[1]

الآليات:

إن الوضع الإقليمي الجزائري يشكل أحد أهم التحديات الرئيسية في المنظومة الدفاعية الجزائرية الذي جعل صانع القرار يتخذ إجراءات إستباقية لإحتواء الوضع من خلال المحافظة على مبدأ عدم التدخل العسكري في المناطق خارج الحدود، و إتجهت الجزائر في دبلوماسيتها خلال عام 2014 بشكل واضح نحو تسوية الصراعات القائمة بدول الجواء،ر عبر مقاربة الحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل و دون تدخل أي طرف خارجي سواء في ليبيا أو مالي أو حتى تونس، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ إحترام الوحدة الترابية لدول الجوار وهو ما يظهر في جهود الجزائر في تسوية أزمات دول الجوار(ليبيا ، تونس، مالي.).[2]

أولا: الوساطة في ليبيا.

تجدر الإشارة الى أنه قبل الثورة الليبية كانت الوساطة بين الجزائر وليبيا تنافسية ، شهد الموقف الجزائري من الأزمة الليبية ردود فعل سلبية لدى شق واسع من الليبيين الذين ضاقوا ذرعا من العنف المتصاعد ، في الوقت الذي دعت فيه الحكومة الجزائرية الى عقد جلسات حوار مع حاملي السلاح وداعمي التطرف والإرهاب، فقد ازدادت المخاوف بشأن التداعيات الأمنية والسياسية والإجتماعية، التي قد نتجت عن استمرار توغل الميلشيات في ظل غياب موقف موحد من الحل العسكري، ودافع رئيس الوزراء الجزائري السابق **عبد المالك سلال** عن موقف بلاده القائم على الحوار لإعادة الأمن والاستقرار في بؤر التوتر في المنطقة خاصة بليبيا، وتكثف السلطات الجزائرية مساعيها في تلك الفترة للفوز بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة في ليبيا حتى المتشددة منها

[1] مجيد رحموني، **مرجع سابق**، ص .30.
[2] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الاقليمية وانعكساتها على الامن الوطني للجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: علاقات دولية استراتجية (جامعة -بسكرة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم السياسية، 2015/2014)، ص. 242.

في ظل تخوفها من الإنعكاسات الممكنة، لأن أي تصعيد غير محسوب للوضع الليبي يؤثر على الوضع القائم في الجزائر لاسيما أمام صعوبة السيطرة على الشريط الحدودي الواسع بين البلدين، ويقول مراقبون أن الجزائر التي تحاول تطويق التنظيمات الإسلامية في إطار حربها ضد الإرهاب، حيث أنها بدأت إنفتاحها حتى على التنظيمات التي تعاديها بما في ذلك المرتبطة بتنظيم القاعدة.[1]

وعن مضمون المبادرة أكد رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم و المصالحة **أحمد ميزاب** أنها تقوم على جميع الفرقاء أولا، ثم ايجاد آليه جمع السلاح الذي يشكل خطر على القوة في ليبيا من جهة، و على حدود دول الجوار من جهة أخرى، و التحضير للمرحلة الإنتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات الدولة و تفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسؤوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب و السعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقيه المطالب الأخرى فتحدد ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات، وكانت المبادرة الجزائرية حول ليبيا قد لقيت توجيبا دوليا في الإجتماع الذي احتضنته مدينة نيويورك الأمريكية وضم دول عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وأخرى لها تأثير مباشر على الوضع الداخلي الليبي مثل تركيا، قطر، الإمارات ،السعودية، ومصر من جهة أخرى.[2]

ولقيت مواقف الجزائر من الأزمة الليبية استهجانا في مختلف الأوساط العربية عموما والمغاربية خصوصا، حيث وصف العديد من المحللين موقفها بالغامض لأنه يقوم على محاولة الإستثمار في الملف الامني الليبي للعب دور إقليمي و افتكاك الوساطة من مصر غير القادرة هي الأخرى على تطويق الميليشيات المسلحة، باعتبارها طرف في النزاع.[3]

ثانيا: التنسيق مع تونس.

الثورة التونسية حملت معها جملة من التحديات السياسية والأمنية فقد أفرزت زحفا للتيار الإسلامي ممثلا في حزب النهضة الذي رأى في النظام الجزائري تهديد له فقد

[1] مجيد رحموني، **مرجع سابق**، ص .58.
[2] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص .249.
[3] رحموني، **مرجع سابق**، ص .59.

وضع في الإعتبار إمكانية عودة هذه الظاهرة في الداخل الجزائري الذي كانت له معها تجربه دموية للغاية في إطار ما عرف بالعشرية السوداء.[1]

وتعتبر الجزائر من أكبر الدول التي تتأثر بكل ما يحدث في تونس، رغم نفي رئيس الحكومة تدخل الجزائر في الشأن التونسي، إلا انه لم ينفي سعيها الى استقرار الوضع في الشقيقة تونس، أما سفير الجزائر بتونس اعتبر أن ما قامت به الجزائر و ما تقوم به لا يعد وساطة ولا تدخلا في الشؤون الداخلية التونسية، بل هو نصح يفيد تونس وشعبها، حتى لا يحدث أزمة سياسية أعمق، وقال بعض الأشخاص رأوا في اللقاءات التي عقدتها بأنها تدخل في الشأن التونسي أو تدويل للأزمة السياسية لكنها أصوات قليله لا تأثير لها على الموقف الجزائري، مشيرا الى أن قيادات سياسية طلبت من الجزائر النصح، مجددا مبدأ الجزائر الثابت في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما كانت الزيارات المكوكية التي قام بها كل من الأستاذين **راشد الغنوشي** و **الباجي قايد السبسي** للجزائر ذات دلالات واضحة على اهتمام الجزائر بالنزاع في تونس وحرص أطرافه على الدور الجزائري للمساعدة في فض النزاع ومهما كان الأمر، يبدو أن الجزائر أكثر الأطراف استفادة من الحوار الوطني ونتائجه الإيجابية في هذه المرحلة على الأقل ،فإنعقاد الحوار الوطني وما سيتمخض عنه من نتائج سيساهم بالضرورة في تقليص حدة الأزمة وهي أوضاع تخدم الوضع الجزائري بشكل عام والحكومة الجزائرية بشكل خاص.[2]

من التداعيات السلبية للربيع العربي انتشار ظاهرة الإرهاب في تونس فقد انتعش التهريب (من الجزائر الى الدول الجوار) وعلى الحدود التونسية الجزائرية، وهي ظاهرة ليست جديدة غير أنها تفاقمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وانكشاف الحدود البرية من الدول المجاورة للجزائر ومنها تونس، فالحدود الجزائرية التونسية، وبسبب تهالك الجهاز التونسي الأمني ، باتت تعرف حركة كثيفة جدا للتهريب بكل أشكاله وبخاصة الوقود والمواد الغذائية ولعله السبب الأساسي الى جانب جملة من الأسباب التي ذكرناها ترجع أساسا الى ضعف التنمية المحلية في المناطق الحدودية سواء بالنسبة للجزائر أو تونس.[3]

أما فيما يخص التنسيق الأمني بين البلدين فقد أثنى السفير التونسي بالجزائر **صالح صيد** ، على التعاون الأمني القائم بين الجزائر وتونس، مؤكدا أن التنسيق المستمر

[1] سمير قط، "السياسة الجزائرية في افريقيا: النطورات والمحددات، العلوم السياسية والقانون"، في:
https://democratic.de/ p=43B47 ، (2018/04/01).

[2] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص .254.

[3] سمير قط، **مرجع سابق**.

والمتواصل للمعلومات و العمل الميداني المشترك أدى الى تحقيق نتائج ميدانية كبيرة لتعقب الجماعات الإرهابية والقضاء عليها، وأكد رئيس الممثلية التونسية بالجزائر أن بلاده حققت انتصارات هامة وحاسمة في حربها على الإرهاب بفضل تضافر جهود المؤسستين الأمنية والعسكرية و الإلتحام الشعبي حولهما للوقوف صفا واحدا ضد الإرهاب، وقال السفير التونسي أن هذا التآزر ليس بالغريب على إخوتنا بالجزائر بلد العروبة والأصالة والشهامة ووصف السفير التونسي بالجزائر العلاقات بين البلدين بالنموذجية والمميزة، مؤكدا أنها ما انفكت تدعم وتتطور يوما بعد يوم وما زالت آفاقها كبيرة وواسعة خدمة لمصالح البلدين والشعبين الشقيقين.[1]

ثالثا:التنافس بين الجزائر والمغرب:

تجلى النشاط الدبلوماسي الكثيف في الجزائر افريقيا في الكثير من المسائل، فالجزائر كانت من بين الدول الإفريقية القليلة التي نفذت القرار الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية، الصادر عام 1955 والقاضي بقطع العلاقات مع لندن، في أعقاب إعلان روسيا الإستقلال من طرف واحد كما كانت الجزائر مسرح للعديد من لقاءات منظمة الوحدة الإفريقية على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري ، وكذلك المؤتمرات الإفريقية غير الحكومية، مثل المهرجان الثقافي الإفريقي سنة 1969، كما لعبت الجزائر دورا نشيطا في لجنة التحرير بالمنظمة من نشأتها فضلا عن أنها كانت المقر الرئيسي لعدد كبير من حركات التحرر.[2]

إن الدور القيادي الذي حاولت الجزائر القيام به خلق نوع من التنافس الإقليمي بين الجزائر والمغرب الذي يسعى الى لعب نفس الدور و في نفس المجال الإقليمي، وهو ما جعل التنافس الحاد يتصاعد الى حالة التوتر في العلاقات بين الجارين على خلفية الأطماع والمطالب الترابية للمخزن في التراب الجزائري، والذي كان سببا مباشرا في إندلاع حرب الرمال سنه 1963 و شكلت هذه الحرب منفرجا حاسما في إدراك مصادر التهديد بالنسبة للجزائر، اذ تبلورت السياسة الدفاعية الجزائرية على أساس أن المغرب أصبح يمثل تهديدا بريا وهو ما جعل منطقة المغرب العربي تعيش نوعا من الإستقطاب أخلى بالتوازنات الإقليمية، وأثر مباشرة على البرامج الدفاعية للقوات المسلحة الجزائرية، وفي ظل البيئة الأمنية المتوترة تشكلت قناعة لدى القرار في الجزائر أن التهديد الآتي من

[1] حكيمة ذهبي، "التنسيق الامني بين البلدين حقق نتائج ميدانية كبيرة في القضاء على الارهاب"، في:
https://www.observatoire.securite.tn/ar/marsel-theme/ ، (2018/04/02).

[2] سميرقط، **مرجع سابق**.

المغرب ذو بعد وبالتالي مسالة تطوير و تحديث القوة العسكرية في شقيها البري والجوي أصبح أكثر من ضرورة.[1]

بالإضافة الى أن مشكل الحدود بين البلدين الذي يعتبر أقصى مراحل التنازع و يرجع هذا الأمر الى أسباب عديدة ، السبب المباشر الى فترة التسعينات وأثناء الحرب الأهلية المروعة التي شهدتها الجزائر ، بعد استفحال الظاهرة الإرهابية بالداخل و مست شرارات منها بعض دول الجوار ، فقد حدثت تفجيرات إرهابية في المغرب، وأثبتت التحقيقات أن مرتكبيها من أصول جزائرية، فقامت المملكة بتشديد الرقابة على دخول الجزائريين الأراضي المغربية، ثم اتخذت بعدها قرارات متطرفة بهذا الشأن وصلت حد فرض التأشيرة على الجزائريين ليس الموجودين في الجزائر فحسب، و لكن على كل جزائري مهما كانت محل إقامته و بعد هذا الإجراء الأكثر عنصرية، ولا يستقيم مع ما تفترضه أدبيات الجوار وهو ما أثار حفيظة الجزائر دولة ومجتمعا فاتخذ النظام الجزائري إجراء مماثلا، انطلاقا من قاعدة المعاملة بالمثل، وفرضوا التأشيرة على المغاربة لكن زادوا على ذلك بغلق الحدود البرية في أوت 1994.[2]

تربط الجزائر إعادة فتح الحدود بشروط تتعلق بتوفير الظروف الملائمة لذلك، و بتسوية الملفات العالقة بين البلدين ، سيما قضية الصحراء الغربية، وقد حددت الجزائر رسميا ثلاث شروط لإعادة فتح الحدود هي : أولا توقف المغرب عن حملة التشهير التي تقوم بها ضد الجزائر بالدوائر الرسمية وغير الرسمية، ثانيا: التعاون العقلي والجاد من المغرب من أجل ايقاف تدفق التهريب وخاصة المخدرات، ثالثا: حل قضية الصحراء الغربية، وهناك متغيرين رئيسيين يحددان طبيعة العلاقات الجزائرية-المغربية المتوترة على الدوام وهما مشكلة الصحراء الغربية، وسباقات التسلح التي تنشا بين البلدين من حين لأخر التي تزيد الطين بلة وتحدث أزمات للمنطقة المغاربية برمتها في غنى عنها.[3]

[1] سليم بوسكين، **مرجع سابق**، ص .234.
[2] سميرقط، **البعد الافريقي في سياسة الامن والدفاع الوطني الجزائري**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم السياسية تخصص: علاقات دولية استراتجية (جامعة -بسكرة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017/2016)، ص. 52.
[3] **المرجع نفسه**، ص. 52.44.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات الجزائرية المغاربية (تعاون/ تنازع).

لقد شهدت العلاقات الجزائرية المغاربية تاريخا مشتركا ذو أمد بعيد بخصائصه الزمانية ومتغيراته المختلفة، وقد تنوعت هذه العلاقات ما بين وجود حالتي التعاون والصراع، حيث سنتطرق في هذا المبحث الى مسار العلاقات الجزائرية التونسية والليبية والموريتانية والمغربية، وقد قسمنا هذا المبحث الى أربعة مطالب تناولت ما يلي:

المطلب الأول: البعد الشرقي (تونس).

المطلب الثاني: البعد الغربي (المغرب).

المطلب الثالث: البعد الجنوب شرقي (ليبيا).

المطلب الرابع: البعد الجنوبي غربي (موريتانيا).

المطلب الأول: البعد الشرقي (تونس).

تعد تونس الدولة الأكثر توافقا دبلوماسيا مع الجزائر نتاج الدعم الكبير المتبادل بين النظامين السياسيين لكلا الدولتين، وبذلك تميز السلوك الخارجي للجزائر تجاه تونس بأنه سلوك تعاوني ذو بعد تكاملي، وهذه الطبيعة قديمة رغم ما شابها في بعض المحطات من تضارب في المصالح.[1]

حيث تتسم العلاقات التونسية الجزائرية بحالة من الإستقرار والهدوء أحيانا، حسب الظرف الذي يمر به البلدين، غير أنها لم تصل أبدا رغم حدة الخلافات التي تميز هذه العلاقة أحيانا الى المواجهة أو القطعية الدائمة، ربما هو عامل التقارب الجغرافي والثقافي وحتى التاريخي المشترك، بدءا من الإشعاع الثقافي للزيتونة وصولا الى الكفاح المشترك ضد الإستعمار الفرنسي ووحدة المصير المشترك الذي يخفف حده الخلافات التي كانت تظهر وتختفي في فترات متباعدة.[2]

وقد ظهرت الكثير من الخلافات السياسية بعد إستقلال البلدين، نظرا لإتجاه حكومة البلدين الى سبل مختلفة، فالرئيس التونسي **لحبيب بورقيبة** لم يكن يخفي ميله الى المعسكر الغربي، في حين كانت الثورة الجزائرية مرتبطة بعمق بالمعسكر الإشتراكي، وكانت قياداتها متأثرة كثيرا بالمنهج الناصري*، الذي لم يكن على ود كبير مع **الحبيب بورقيبة**، أما ثقافيا فقد تلقى الكثير من المثقفين الجزائريين و رموز الثورة الجزائرية تعليمهم في جامع الزيتونة و ذلك هربا من النهج الثقافي الفرنسي في الجزائر الهادف الى إلحاق الجزائر بالتراب الفرنسي.[3]

غير أن العلاقة عموما لم تصل الى حد القطعية النهائية أو المواجهة المباشرة، بل شهدت فترات من التحسن والإستقرار.[4]

***المنهج الناصري:** الناصرية أو الحركة الناصرية أو التيار الناصري، حركة قومية عربية نشاة في ظل حكم جمال عبد الناصر (رئيس مصر من عام 1970/1956) تبنت الأفكار التي ينادي بها وهي الحرية والإشتراكية والوحدة، ويعتمد على الفكر القومي الذي ظهر بعد سقوط الدولة العثمانية.

[1] مهدي فتاك، **مرجع سابق**، ص.91.

[2] يوسف زعيتري، **مرجع سابق**، ص.66.

[3] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **العلاقات التونسية الجزائرية**، في:
https://ar.wikipedia.org/wiki/setations tunisian algerian/ (29-03-2018)

[4] زعيتري، **مرجع سابق**، ص.66.

وقد تميزت الفترة التي تلت إعتلاء **بن علي** الحكم في تونس بالرضا الجزائري التام على النظام السياسي التونسي وتوجهاته، حيث أنه بعد تولي بن علي الحكم في 7 نوفمبر 1987، قامت وزارة الشؤون الخارجية بتصريح في يومها جاء فيه "أمام التغيير السلمي الذي حدث في تونس، تعرب الجزائر للقيادة السياسية التونسية الجديدة عن أحر تهانيها بالنجاح... كما أنها تظل على إستعداد لمواصلة المسيرة على الصعيد الثنائي وفي إطار المغرب العربي..." هذا بالإضافة الى منح الرئيس **بن علي** وسام الشرف برتبة أثير من مصف الإستحقاق الوطني، والذي لا يتم منحه إلا لأشخاص أدوا خدمات جليلة للجزائر.[1]

أما بعد سقوط نظام **بن علي** حاولت الجزائر،و مع موجة ثورات الربيع العربي، أن تحيد بنفسها عن هذه الموجة التي أطاحت بالكثير من الأنظمة وكانت متخوفة من تصدير الثورة إليها،وحسب رأي المحلل السياسي والدبلوماسي السابق **عبد الله العبيدي** في تصريح لموقع "جدل بالحبر التونسي" فإن وصول حركة النهضة الى الحكم في تونس بعد 23-10-2011 لم تكن تنظر إليه الجزائر بعين الرضا "لأنها حركة ذات طابع إسلامي عانى منه النظام الجزائري سنوات التسعين، مع إقرار أن هذا يشكل خطر على حدودها، في ظل أوضاع إقليمية متوترة، خاصة في مالي وليبيا"، وكانت تونس قد اتخذت إجراءات من جانبها كقرار الحكومة التونسية الذي يسمح للجزائريين بالدخول الى تونس بإستعمال بطاقة التعريف الوطنية فقط، داخل مشروع أطلق عليه الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي الحريات الخمس.[2]

وهو قرار رفضته الجزائر مبررة موقفها بأنها غير معنية بالأمر، وعزت ذلك الى الظروف الأمنية التي تحكم المنطقة، والتي لا تشجع في نظرها على إتخاذ مثل هذا الإجراء.[3]

وبالحديث عن إنعكاسات الازمة التونسية على الجزائر، فإن الجزائر تعتبر من أكبر المتأثرين بما يحدث في تونس بسبب القرب الجغرافي،و لإعتبارات سياسية وإقتصادية وإجتماعية و أخرى، مما أدى الى تزايد الأعباء المادية والبشرية لتأمين الحدود الشرقية مع تونس، حيث كانت الجبهة الشرقية للجزائر وبالضبط حدودها مع تونس تمثل جبهة إستقرار أمني بالنسبة للجزائر قبل إندلاع الأحداث في تونس، ومع بروز النشاط الإرهابي في تونس إستشعرت الجزائر مدى خطورة هذه التهديدات على حدودها و على أمنها

[1] مهدي فتاك، **مرجع سابق**، ص.91.
[2] يوسف زعيتري، **مرجع سابق**،ص.67.
[3] **المرجع نفسه**، ص. 67.

الداخلي، فقامت بتكثيف تواجدها العسكري على الحدود، ناهيك عن تقديم الدعم المادي و اللوجيستي ، للتصدى لهذه التهديدات والقضاء عليها.[1]

أما بالنسبة لموقف الجزائر من ثورة الربيع العربي في تونس فقد إعترف الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بالرئيس التونسي المؤقت بعد أيام من توليه السلطة، وقال في رسالة بعثها للرئيس التونسي المؤقت أنه يثق في نجاح العبقرية التونسية في تحقيق رفاهية الشعب التونسي، وسبق ذلك بأيام دعوة وزير الدولة الجزائرية **عبد العزيز بلخادم** الى إحترام إرادة الشعب التونسي، وقال أنه سيد في أن يختار من يريد أن يكون مسؤولا عنه.[2]

وفي الجانب الإقتصادي والعسكري شهدت العلاقات بين البلدين نموا مطردا خاصة على مستوى التعاون الإقتصادي والصناعي (شركات مشتركة)، توجت بدايتها بتوقيع البلدين على معاهدة الوفاق في 19 مارس 1983، والتي إنضمت إليها موريتانيا لاحقا، و عرفت العلاقات التونسية الجزائرية تطورا هاما ، تمثل خاصة في تكثيف نسق التشاور بشأن ملفات التعاون الثنائي والقضايا السياسية محل الإهتمام المشترك وتوقيع عدة اتفاقيات هامة، ودعمت العلاقات الإقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع سنة 2001 على الإتفاق الإداري الجديد للتعاون الصناعي الهادف الى تطوير صيغ الشراكة و الإستثمار المباشر بين البلدين، كما شهد التبادل التجاري بينهما تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، بحيث تجاوز عدد الإتفاقيات و البرامج التنفيذية المبرمة منذ 1963 بين البلدين 115 وثيقة من أهمها إتفاقية الإقامة سنة 1963، الإتفاقية التجارية والتعريفية لسنة 1981 وإتفاقية نقل المسافرين والبضائع والعبور عبر الطرقات البرية لسنة 2001، والإتفاق حول الترتيبات المتعلقة بضبط الحدود البحرية لسنة 2002.[3]

وفي الجانب الحدودي فقد تم في 8 جانفي 2013 المصادقة على مشروع قانون متعلق بترسيم الحدود البحرية مع تونس، حيث تضمن مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الحدود البحرية بين الجزائر وتونس مادتين وملحقا يشمل 09 مواد، تهدف في مجملها الى الضبط النهائي للحدود البحرية بين البلدين، من خلال ممارسة كل طرف في مجاله البحري سيادته أو حقوقه السيادية أو ولايته القانونية، وتنص الإتفاقية وفق التقرير التمهيدي للجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية على تبادل المعلومات في حالة التنقيب لإستكشاف وإستغلال الموارد الطبيعية على مقربة من خط الحدود البحرية، كما

[1] ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص ص.81،82.
[2] **المكان نفسه**.
[3] يوسف زعيتري، **مرجع سابق**، ص.68.

تنص الإتفاقية على تسوية كل خلاف ينشأ بين الطرفين بخصوص تفسيرها أو تطبيقها عن طريق المعلومات، وإن تعذر ذلك يتم اللجوء الى أي طريقة سلمية أخرى يقبلها الطرفان وفق القانون الدولي.[1]

بالحديث عن صيانة الحدود الجزائرية البرية والبحرية من عملية التهريب التي إزداد خطرها على الإقتصاد الوطني و القدرة الشرائية للمواطن، ورد بأن هذه الإتفاقية مع الجارة الشقيقة تونس مهمة جدا، إذ أن العلاقات بين البلدين في الوقت الراهن تتميز بالإحترام المتبادل والتعاون في مختلف المجالات، كما ورد أن هذه الإتفاقية تعتبر الأولى التي تبرمها الجزائر مع دولة مجاورة في مجال ضبط الحدود البحرية، وأن إبرامها خطوة مرحلية ستتبعها خطوات أخرى مع دول أخرى ومنها المغرب، وأيضا المفاوضات بين الجزائر وليبيا لترسم الحدود البرية التي ستكتمل مستقبلا.[2]

المطلب الثاني: البعد الغربي (المغرب).

يبرز تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية العميق الشديد و الترابط الوثيق المتبادل لسياسة كليهما على الآخر،و الذي يرجع للحضور القوي للبلدين على الصعيد شبه الإقليمي المغاربي والإقليمي الإفريقي والمتوسطي في إطار علاقات شمال-جنوب المتوسطية، و بهذا التقارب و التأثير المتبادل إرتسمت طبيعة العلاقات بين البلدين فإمتزجت بين الصراع والتنافس والتعاون وحتى التكامل، ولكن الظروف التاريخية لعبت دورا مهما في توتر العلاقات بين البلدين إنطلاقا من رفض المساعدة المغربية للأمير عبد القادر في مواجهته للفرنسيين، وحادثة إختطاف طائرة الوفد الجزائري وعدم الوفاء بالإلتزام الذي ينص عليه الدفاع المشترك ضد المستعمر الفرنسي، والتفاوض الأحادي مع الفرنسيين والذي عجل في إستقلال المغرب في 1956، وكذلك نتائج تصادم الإرادات خصوصا في ما يتعلق بمسالة الحدود.[3]

إذ تتسم العلاقات الجزائرية المغربية بالتوتر والإحتراب والغموض الشديد نتيجة للقضايا العالقة بين البلدين المتمثلة في القضية الصحراوية والمشكلة الحدودية، وأكدت بعض الدراسات أن العلاقة الجزائرية-المغربية تعتبر بمثابة المفتاح لفهم مختلف

[1] ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، **العلاقات التونسية الجزائرية**، في:
https://ar.wikipedia.org/wiki/setations-tunisian-algerian، (2018-03-29)

[2] **المكان نفسه.**

[3] مهدي فتاك، **مرجع سابق**، ص.100.

المشكلات التي يعرفها الوضع المغاربي، سواء على مستوى العلاقات بين دوله، ولفهم الوضع الراهن في العلاقات الجزائرية المغاربية لابد من التطرق الى خلفيات النزاع والمتمثلة في قضية حدود، الصحراء بين البلدين.[1]

1.النزاع الحدودي: تعتبر قضية الحدود عقبة في طريق العلاقات الجزائرية-المغربية، إذ أصبح كل من الطرفين يسعى للدفاع عن حدوده بالرجوع الى الإتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع المستعمر، مثل معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1945،التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته في معركة إيسلي في 14 أوت 1844، التي نصت على إستمرارية الحدود التي كانت بين المغرب والعثمانيين لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن الإتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب "منطقة تندوف" في وضع غامض.[2]

ثم صدرت بعدها إتفاقيات أخرى في 1901 و 1902 هدفت الى التوغل الإستعماري في المغرب، وسعت لتثبيت وجوده في الجزائر، ولم يظهر الخلاف بصورة جلية إلا بعد حصول البلدين على الإستقلال، وقد نجم عن هذا الخلاف مواجهات عسكرية بين الطرفين عرفت كما سبق وذكرناه بحرب الرمال 1963، وعندما أحس الطرفين بتصاعد الأحداث عمدوا الى اللجوء للمفاوضات التي تمت بداية شهر أكتوبر بين المغرب والجزائر،حضرها عن الجزائر **عبد العزيز بوتفليقة** الرئيس الحالي لها، وقد تم إحتواء النزاع ومعالجته في لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964، إلا أن المشكلة المتعلقة بالصحراء الشرقية بقي عالقا خصوصا بعد إكتشاف الحديد بها وتجديد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسب النزاع بعدا دوليا.[3]

بقي المشكل الحدودي عاملا مؤثرا في طبيعة العلاقات بين البلدين وكثيرا ما أستعمل كورقة ضغط سياسي في سبيل تغيير بعض المواقف المناوئة لطرف ما، أو لتحقيق نوع من التوازن في المنطقة، ولم تعرتف المغرب بالحدود الجزائرية حتى سنة 1989 أين تم إمضاء اتفاق بشأنها،و شهدت بعد ذلك الجزائر والمغرب مرحلة من الإنفراج لم تدم

[1] يوسف زعيتري، **مرجع سابق**، ص.58.
[2] **المرجع نفسه**، ص ص.59،60.
[3] يوسف زعيتري، **مرجع سابق**،ص.60.

طويلا، لأن مشكلة الصحراء الغربية بإمتداد جذورها في الماضي بقيت تشكل رهانا إستراتيجيا ودافعا أساسيا لخلق التوتر بين البلدين.[1]

وقد اختلف ملف الحدود في فترة ما بعد الحرب الباردة على الفترة الممتدة ما بين 1963-1988، فهذه الأخيرة كان النزاع فيها حول الحدود التاريخية لكلا البلدان، حيث تم غلق الحدود البرية الجزائرية المغربية في عام 1994،عندما قامت مجموعة إرهابية بمهاجمة فندق بمراكش في 24 أوت 1994، تم إطلاق النار فيه مما يدل على همجية العمل الإرهابي الطائش فقامت السلطات المغربية بإصدار قرار كان بإتهام السلطات الأمنية الجزائرية وبالضبط في جهاز المخابرات دون تقديم أي دليل.[2]

بعد ذلك أصدرت السلطات المغربية قرار يقتضي بفرض التأشيرة على الجزائريين الداخلين الى الأراضي المغربية، وللأسف كان القرار أحادي الجانب أي من طرف واحد، دون جعل أي إعتبار لسيادة دولة أخرى.[3]

وتبقى الحقيقة هي أن النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب تطور على شكل تصعيد حاد عن طريق إستخدام العنف قبل المرور بمحاولة التسوية السلمية، الأمر الذي يشير الى وجود أبعاد أخرى غير المطالبة الإقليمية المؤسسة على عوامل تاريخية أو قانونية، فهذا النزاع الذي إنفجر في شكل حرب محدودة بين قوتين متنافستين على إقليم، هو حالة نزاعية بارزة تعكس وجود علاقة بين السلوك النزاعي الداخلي والسلوك النزاعي الخارجي، مما يعطي للمطالبة الإقليمية صفة الهامشية، ويفسر النزاع بمصادر أخرى مثلما كتبه **جاك أنسل Jacque Insel** "أنه لا يوجد مشاكل حدودية بقدر ما توجد مشاكل دول" إ فالنزاع الحدودي كان انعكاسا للمشاكل الداخلية أكثر من كونه إنعكاسا لمطالب أو هواجس إقليمية، الأمر الذي يعطي للنزاع بعدا سياسيا أكثر منه جغرافيا.[4]

[1] ميمون عبرو، **مرجع سابق**،ص.78.

[2] عتيقة نصيب،**العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: سياسة مقارنة (جامعة -بسكرة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012/2011)، ص. 92.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص.93.

[4] رياض بوزرب، **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: العلاقات الدولية والعولمة (جامعة -قسنطينة-: كلية الحقوق، قسم: العلوم السياسية، 2008/2007)، ص. 60. ص ص 79،80.

2. القضية الصحراوية: شكلت القضية الصحراوية موضوع خلاف شائك بين الجزائر والمغرب نظرا لما تكتسيه هذه القضية من أهمية بالغة مرتبطة بالموقع الإستراتيجي لمنطقه الصحراء الغربية، وكذلك لتضارب مصالح كلا الدولتين بشأنها.[1]

فقضيه الصحراء الغربية تظل قضية تصفية لم تستكمل الحل بعد، طرفاها هما المغرب و الشعب الصحراوي ممثلا بجبهة البوليزاريو، ومجالها هو الأمم المتحدة.[2]

وتعتبر منظمة الأمم المتحدة الجزائر طرفا مهما في القضية الصحراوية، لأنها لم يكن لديها أي مطالب في المنطقة، غير أنها دعت الى ضرورة تصفية الإستعمار منها، وهو ما تراه مهددا للسلام والأمن الدوليين وخاصة على المستوى الإقليمي، حيث أن الموقف الجزائري كان مبنيا على أسس و مبادئ السياسة الخارجية الساعية الى مساندة الحركات التحررية في العالم، وحق تقرير المصير، وهو ما جعل الجزائر تساند المقترح الأممي القاضي بإجراء إستفتاء تقرير المصير، وإعتباره الوسيلة الناجحة لتسوية القضية الصحراوية، غير أن هذا الموقف كان أساسا لخلاف حاد مع المغرب وصل حد المواجهة العسكرية، وقطع العلاقات الدبلوماسية في أكثر من مناسبة.[3]

وتعود جذور الإختلاف حول القضية الصحراوية الى أعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية في 7 مارس 1976، مما أدى بهذا الإعتراف الى تحوله لنقطة توتر حاسمة في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية، حيث تم قطع العلاقات الدبلوماسية وسط أجواء مشحونة بالتوتر العسكري، بين الجيش المغربي و جبهه البوليزاريو، ثم جاء بعد ذلك إنضمام الجمهورية الصحراوية الى منطقة الوحدة الإفريقية في 22 فيفري 1982 والإعتراف بها من طرف 26 دولة عضو، ولم يكن الموقف المغربي مبنيا على أسس تاريخية مطلقة بل كانت الأهداف الإستراتيجية دافعا رئيسيا، دفع المغرب الى الإصرار على مطالبه، خاصة بعد إكتشاف إحتياطي الفوسفات الكبير المتواجد بمنطقة "بوكراع" بالإضافة الى ثروات الشاطئ الأطلسي.[4]

---

[1] ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.79.

[2] محمد الطاهر عدلية، **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجة الجزائرية 1999-2004**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: العلاقات الدولية والعولمة (جامعة -قسنطينة-: كلية الحقوق، قسم: العلوم السياسية، 2005/2004)، ص. 64.

[3] عبرو،**مرجع سابق**،ص،80.79.

[4] **المكان نفسه.**

ونحن إذا حاولنا تناول قضية الصحراء الغربية في إطار دراسة العلاقات بين الجزائر والمغرب فإن المنطلق سيكون جزئيا، نظرا لأن القضية الصحراوية ليست سوى حلقة في سلسلة وهذا ما أكده الرئيس الجزائري الراحل **هواري بومدين** حين قال "لا خلاف أن قضيه الصحراء الغربية قد أبرزت من جديد جوهر الخلافات الأيديولوجية و السياسية وحتى الإستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة" وعموما فالموقف الجزائري كما سبق ذكره متمحور على إعتبار أن الصحراء الغربية أرض مستعمرة يجب تخليصها من الّإستعمار، في مقابل هذا نجد أن الطرح المغربي حول الحق التاريخي بإمتداد الأراضي المغربية ليشمل الساقية الحمراء ووادي الذهب وهي الأراضي المشكلة لما يعرف بالصحراء الغربية حاليا.[1]

حيث ارتكزت الجزائر في إستراتيجيتها في إدارة الأزمة الصحراوية مع المغرب على مبادئ الشرعية الدولية التي تكرسها منظمة الأمم المتحدة، وقد كللت الجهود الجزائرية فيما يخص القضية بكسب الدعم الدولي لها خصوصا الإفريقي منه، لكن تأكيد الجزائر على دعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليزاريو مع إستنكار كل السلوكيات المغربية، كإعتبارها المسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية، و شنها لعملية سياسية ودبلوماسية ضد اتفاقية مدريد القاضية بتقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب، وعدم الإعتراف بها، يعكس مدى اللاتوافق بين المغرب والجزائر الذي برز سلفا مع حرب الرمال 1963، التي كانت عاملا مؤسسا لنمط الإدراك السلبي وللتقاليد النزاعية بين البلدين، إذ أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها ، حيث ترجمه التضارب في المواقف والتفاعلات النزاعية.و هنا عرفت المنطقة المغاربية حالات من الإستقرار و من الإختراق، وبالتالي تأجل الإستقلال الصحراوي، وتأجل أكثر التكامل المغاربي، طالما أن الدولتين المؤهلتين لتحقيق هذه المسارات قد وضعتا أولويات سياسية قطرية محضة ، تتحكم فيها الرهانات الإستراتيجية الذاتية التي لا تقبل الإنحناء ولا التنازل، فالموقف المغربي يصر على أنه لا إتحاد مغربي عربي ولا علاقات تعاونية ثنائية بدون إستكمال الوحدة الترابية المغربية، مع تحميل الجزائر لوزر القضية، بينما يرى التصور الجزائري أن العلاقات الجزائرية مبنية على جانبان ، جانب العلاقات الثنائية، والجانب الثاني هي قضية الصحراء الغربية وهي ملف من ملفات الأمم المتحدة ،و الجزائر لا تطالب بأكثر من إحترام الشرعية الدولية، و مشكل الصحراء الغربية مشكل يعني المملكة المغربية وجبهة البوليزاريو، فهو ليس مشكلا جزائريا-مغربيا.[2]

[1] مهدي فتاك، **مرجع سابق**،ص.102.
[2] **المرجع نفسه**،ص،103.

وما يمكن قوله هو أن العلاقات الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة غلب عليها طابع النزاعي، إذ يعتبر ملف الحدود البرية من أكبر المواضيع حدة في تاريخ العلاقات في هذه الفترة، حيث أثرت فيه عوامل داخلية، سياسية وإقتصادية، خارجية ودولية، كما تعتبر القضية الصحراوية هي السبب الرئيسي في تجميد العلاقات بين البلدين، فالجزائر بقيت محافظة على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، في حين كانت المغرب أكثر تشبثا بموقفها من خلال مبادرة الحكم الذاتي للصحراء الغربية. [1]

المطلب الثالث: البعد الجنوب شرقي (ليبيا).

مرت العلاقات الجزائرية الليبية في مسارها بمرحلتين مهمتين، كانت أولهما قبل ثورة 17 فيفري 2011، أما الثانية فقط كانت إبان الثورة وبعدها، وسنحاول وفي هذا الصدد تسليط الضوء على ما يميز العلاقات الجزائرية الليبية في كل من المرحلتين.[2]

أولا: مرحلة ما قبل الحراك الليبي (17 فيفري 2011):

***العلاقات إبان ثورة التحرير الجزائرية:** إرتبطت ليبيا خلال فترة الثورة التحريرية الجزائرية بعلاقات متشابكة مع الكفاح الجزائري، وشاركت في دعمه مؤازرته، وقد أرست جبهة التحرير الوطني منذ البداية علاقات وطيدة مع رئيس الحكومة آنذاك **مصطفى بن حليم**،و الملك **إدريس السنوسي**، وكسبت تجاوب فئات واسعة من الشعب الليبي المتضامن تلقائيا مع أهدافها الكفاحية، إذ تحولت ليبيا طول سنوات الثورة الى معبر للإمدادات العسكرية وحاضن لنشاطات الثورة ، كما أنها عدت من أهم الحلفاء السياسيين الذين تربطهم علاقة وطيدة مع الثورة الجزائرية.[3]

فقد قدمت ليبيا للثورة الجزائرية مساعدات معتبرة في مجال التسليح، وهذا شيء ليس بغريب، فالجزائر وليبيا تربطهما علاقة ودية متينة تعود جذورها الى ما قبل الإحتلال، فقد إمتد تأثير الحركة السنوسية* بليبيا الى شمال الجزائر، وكان لها دور في تعليم المبادئ

* **الحركة السنوسية:** هي حركة إصلاحية دات طابع إسلامي، توجد في ليبا والسودان تاسست في مكة عام 1837، وتاسست في ليبيا عام 1843 في مدينة البيضاءيرجع إصلاحها لسلالة الدارسة الذين حكمو المغرب في القرن التاسع، وعمت في شمال افريقيا والسودان وبعض البلدان الإسلامية الأخرى.

[1] عتيقة نصيب،**مرجع سابق**، ص.224.

[2] يوسف زعيتري، **مرجع سابق**،ص.62.

[3] عبد الله مقلاتي، **العلاقات الجزائرية المغاربية ابان ثورة التحرير الجزائرية 1945-1962**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (جامعة -قسنطينة-: كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم:التاريخ والاثار، 2008/2007)، ص. 310.

الإسلامية،و علوم القرآن والحديث، ولقد كان للزاوية السنوسية دورا كبيرا في الدعم المادي للثورة الجزائرية عن طريق الملك الليبي **محمد إدريس السنوسي**، خاصة في مجال التسليح، فأصبحت ليبيا قاعدة خلفية و لوجستية وسياسية للثورة الجزائرية، حيث كانت بها مستودعات الأسلحة، ومراكز التدريب وشبكات التسليح كما وفرت إقامات خاصة لقادة جبهة التحرير، وأمنت تنقلاتهم وأصبحوا يتصرفون بكل حريه دون مراقبة أو ازعاج .[1]

وللإشارة فإن شبكات التسليح في ليبيا لم تتلق أي ضغوطات، ولم يجمد أي نشاط للثورة بها، عكس ما كان عليه الأمر في تونس للمغرب الأقصى، وبذلك إحتلت ليبيا مكانة رائدة في مجال دعم الأسلحة لصالح الجزائر.[2]

* **العلاقات قبل الحراك الليبي:** تميزت العلاقات الجزائرية الليبية في هذه المرحلة بالغموض ، لعدم تباين الآراء والمواقف على الرغم من المحاولات الليبية لتوطيد علاقتها مع الجزائر ، بحيث حاول القذافي إقامة علاقة جيدة مع الجزائر ولم ترفض الجزائر بدورها هذه الأمر، وهو ما عبر عنه الموقف الجزائري القوي ضد سياسات **السادات** اتجاه ليبيا والتوتر الحاد الذي كان بين ليبيا ومصر في ذلك الوقت، حيث واجهت الجزائر التحديات العسكرية المصرية نحو الشرق الليبي، وبعد وفاة الرئيس **الهواري بومدين** عاد **القذافي** للعبته القديمة بمحاولة التأثير على الداخل الجزائري و إعادة فتح قضية الحدود الليبية الجزائرية الغير مرسمة فعليا، إضافة للدور الذي لعبه **عبد السلام جلود*** في دعم بعض الفصائل المسلحة في الجزائر إبان الحرب الأهلية الجزائرية التي مرت فيها دولة الجزائر بظروف أمنية وإقتصادية صعبة، لم تجد من يساندها فيها، بما في ذلك **معمر القذافي** الذي رفض إقراض الجزائر لأي مبالغ مالية، وبعد إنتهاء أزمة الحرب الأهلية و صعود الرئيس الحالي **عبد العزيز بوتفليقة** للحكم، دخلت العلاقات الليبية الجزائرية في طور التهدئة مرة أخرى، حيث تبنت الجزائر موقفا دبلوماسيا و براغماتيا شديد الحذر مع سياسات القذافي[3]

*__عبد السلام جلود:__ عسكري ليبي قائد ركن واحد ممن شاركوا في حكم ليبيا بعد الإنقلاب (1969)، واعتبر الرجل الثاني في ليبيا بعد القذافي، حيث تولى لعديد من المهام في الفترة من 1969 حتى إبعاده في 1992.

[1] الطاهر جبلي، **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954-1962**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة االدكتوراه في التاريخ المعاصر (جامعة -تلمسان-: كلية الادب و العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم: التاريخ، 2009/2008)، ص. 292.

[2] **المكان نفسه**.

[3] يوسف زعيتري، **مرجع سابق**، ص.63.

وعلى أثر ذلك جاءت زيارة الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** الى سيرتا الليبية أثناء القمة الإستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية، مؤكدا على مشاركة الدولة الجزائرية في بناء وحدة المغرب العربي أيام 9/8 سبتمبر 1979.[1]

حيث دعم الموقف الجزائري سياسات القذافي حينا، ورفضها حينا آخر بأطوار مختلفة تراوحت ما بين الطرق الدبلوماسية الهادئة الى لغة التحذير والإستهجان. وبشكل عام حاول البلدان إظهار العلاقات ما بينهما في مظهر حسن من خلال القيام بمناورات عسكرية مشتركة،و توقيع اتفاقيات وتفاهمات إقتصادية وأمنية مختلفة، واللقاءات السياسية المستمرة من خلال الإجتماعات الدورية لإتحاد الدول المغاربية، لكن ذلك لم يوصل البلدين الى مرحلة التكامل والعلاقات الثنائية المثالية.[2]

ثانيا: مرحلة ما بعد الحراك:

أثناء الحراك أعلنت السلطات الجزائرية حالة تأهب قصوى تحسبا لأي طارئ، في ظل الأحداث التي شهدتها ليبيا، وعرضت أيضا مساعدات على ليبيا لتأمين حدودها المشتركة.[3]

حيث تباينت الآراء حول ما هية الموقف الذي إتخذته الجزائر إزاء الثورة الليبية ، فضلا عن أسباب هذا الموقف ، فيراه بعض السياسيين والمحللين موقفا مؤيدا لنظام القذافي أثناء الثورة، فيما يرى البعض الآخر بأنه ليس كذلك، وإنما هو عبارة عن إستمرار سياسة الجزائر في عدم التدخل في دول الجوار، وأنه لا اسباب تجعلها تقف الى جانب القذافي وتدعمه في حربه، بقدر ما هو موقف تحاول فيه خلق توازن بين المعارضة ونظام القذافي و عدم الميل لأي طرف ولو اضطر الأمر في بعض الأحيان الى إتخاذ مواقف يمكن حسبانها على أنها ميل لاحد الطرفين، بما في ذلك إيواء عائلة القذافي بعد هروبها من طرابلس أو إستقبال الشيخ **علي الصلابي*** في الجزائر في مبادرة شخصية تحت عنوان السعي نحو العدالة الأنتقالية،[4] ورغم تباين الآراء حول طبيعة الموقف الجزائري و محاولات تصنيفه ما بين الموقف الداعم للقذافي وبين الموقف السلبي من كل الشأن الليبي بغض النظر عن أطرافه ، إلا أن هذه الآراء تتفق في جزء من أسباب

[1] ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.72.
[2] يوسف زعيتري، **مرجع سابق**، ص.64.63.
[3] عبرو، **مرجع سابق**،ص.83.
[4] زعيتري، **مرجع سابق**،ص.65.

الموقف الذي اتخذته الجزائر إزاء الثورة الليبية، حيث أن هذه الآراء تحدثت عن السياسة التي إعتمدتها الجزائر منذ بدايه عهد **بوتفليقة** و بنت عليها عقيدة جيشها أيضا، متمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والدعوة الى الحلول الدبلوماسية والسياسية بشكل مستمر، بل وتبني دور الوساطة في الحلول السلمية ما هو موقف إتخذته الجزائر في كل من القضيتين الليبية و المالية، إضافة الى خوف الجزائر من تداعيات الثورة الشعبية في دول الشمال الإفريقي على الوضع السياسي الداخلي في الجزائر، وإمكانية تحرك الشارع الجزائري بطريقة مماثلة، بالإضافة الى تخوفها من آثار الإنفلات الأمني على الحدود الليبية الجزائرية ما بعد سقوط القذافي "المحتمل آنذاك" من حيث تسرب الأسلحة الى الجانب الجزائري .[1]

فالتغير السياسي في ليبيا يهدد بغياب الإستقرار بالنسبة للجزائر، ووجود 980 كيلومتر من الحدود المشتركة يدفع بها الى التخوف بجدية من تسرب الإضطرابات الى أراضيها، خاصة مع إنتشار كبير للأسلحة المجتمع الليبي و آثار تدخل الناتو في ليبيا زاد من تخوف الجزائر من عسكرة المنطقة.[2]

أدت التفاعلات العكسية للحرب في ليبيا الى عواقب وخيمة على دول الجوار، وعليه فإن شساعة حدود الجزائر تعرض أمنها للإختراق من عده منافذ برية، حيث أدى سقوط القذافي لإنكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل على عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها.[3]

إذ تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزنا كبيرا للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف الثوار وهو ما ادى الى إنتشار السلاح بشكل خطير، إذ أصبحت المنطقة مهددة وعلى رأسها الجزائر، كما أن حالت اللاأمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الإستقرار في الساحل الإفريقي،و المنطقة المغاربية، وفتح المجال أمام المنظمات الإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وداعش وغيرها، وأكبر تهديد شهده

[1] يوسف زعيتري،**مرجع سابق**، ص.65.
[2] ميمون عبرو،**مرجع سابق**، ص.83.
[3] ام هاني حبشي، فايزة حنافي، **تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي (الجزائر نموذجا)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: تحليل السياسات الخارجية (جامعة زيان عاشور -الجلفة-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم: العلوم السياسية ، 2017/2016)، ص ص. 144،145.

الجزائر والذي أتى من ليبيا هو الإعتداء الإرهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس جنوب الجزائر.[1]

فغياب الدولة في ليبيا وتفكك المجتمع وتعدد الميليشيات المسلحة،و ظهور نموذج الحرب بالنيابة كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود، وهو ما يبرر الإنتشار الواسع لعناصر الجيش الجزائري على الحدود الشرقية، ومع إرتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة بتأمين الحدود الجزائرية الليبية، قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل تخوفا من تسلل المجموعات الإرهابية، بالإضافة الى الحد من عمليات تهريب السلاح، وتظهر حصيلة العمليات الأمنية للجيش بين سنتي 2013-2014 أن الجزائر تواجه خطر أمني مرتبط أساسا بمحاولات القاعدة والجماعات المتحالفة معها في منطقة الساحل لتوصيل السلاح الليبي الى الجنوب الجزائري.[2] ومن بين أهم التهديدات والتحديات التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث الدموية في ليبيا هي انكشاف الحدود الشرقية الجزائرية،و تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية والتهريب والمتاجرة بالسلاح وأيضا إنتشار الجريمة المنظمة، وهذا ما يفرض على الجزائر أعباء إضافية مادية وعسكرية وأمنية...إلخ من أجل مكافحة الجريمة على طول الحدود مع ليبيا، وتأمين هذه الحدود من كل الأخطار والتهديدات الناتجة عن الأنشطة الإجرامية الخطيرة.[3]

ويظل وضع العلاقات الليبية الجزائرية متوترا و غير مستقر، حيث شهد توترا طوال الأشهر الستة للإنتفاضة الليبية المسلحة والتدخل الغربي الأطلسي، نظرا الى موقف الجزائر السلبي حيال الثوار، وإتهامات المجلس الإنتقالي للجزائر بدعمها لنظام القذافي.[4]

إذ تعتبر المصالحة مع قاده ليبيا الجدد مسالة لا مفر منها بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، إذ تابعت الجزائر وشاركت في الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة ودول الجوار والتنسيق مع القادة الليبيين، للخروج بإتفاق في ظل حل سياسي شامل للوضع الليبي، وأشارت الى أنه تم الإستماع لكل إنشغالات الفرقاء الليبيين،و أنه قد تم لمس قناعة لديهم بضرورة الحل السياسي و تأييد لوحدة وسيادة ليبيا.[5]

[1] ميمون عبرو، **مرجع سابق**، ص.83.
[2] ام هاني حبشي، فايزة حنافي،**مرجع سابق**، ص ص.145،146.
[3] سليم بوسكيين،**مرجع سابق**، ص ص.168،169.
[4] **تقرير العلاقات الليبية الجزائرية بعد القذافي: الإستقرار** أولا، شبكة الجزيرة، **د.س.ن**، ص ،02.
[5] ميمون عبرو،**مرجع سابق**، ص.83.

المطلب الرابع: البعد الجنوب غربي (موريتانيا).

إن العلاقة بين الجزائر وموريتانيا تعاني من سلسلة من الإضطرابات والأزمات منذ مجيء الرئيس **محمد ولد عبد العزيز** الى الحكم، حيث رفضت الجزائر في بداية عهده الإعتراف بالإنقلاب العسكري الذي جاءت به للسلطة ، ثم إعترفت بحكمه لاحقا. وفي غضون سنوات حكم **ولد عبد العزيز** شهدت العلاقة الكثير من الأزمات ، أشهرها عندما طردت الحكومة الموريتانية دبلوماسيا جزائريا عام 2015 ، وقابلت الجزائر القرار بالمثل، وفي هذا الصدد يقول الخبير الأمني الجزائري الدكتور **محمد توتاي** "أرى أن العلاقة بين الجزائر وموريتانيا كانت على مدار تاريخها خاضعة لتأثير العامل الأجنبي، ويجب علينا أن نعترف أن موريتانيا تعرضت للتجاهل من الجارة الكبرى الجزائر، وهو ما فتح الباب أمام التدخل الأجنبي في العلاقة ، وبينما تتجاهل السلطة في الجزائر أزمات موريتانيا الإقتصادية، فإن المملكة المغربية إستغلت هذه الثغرة ووسعت نفوذها في نواكشوط ".[1]

وقد مرت العلاقات الثنائية بين البلدين بنوبات من المد والجزر السياسي والعسكري في العقد الأخير بصورة خاصة، وبعد التوتر الذي شهدته العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وموريتانيا تدخلت الوساطة التونسية لتسفر عن تخفيف التوتر بين الجانبين، فدخلت العلاقة في إطار التهدئة من جديد، حيث قررت الدولتان العودة للتنسيق الأمني وإنهاء الأزمه الدبلوماسية التي تواصلت قرابة 5 أشهر.[2]

ولكن سرعان ما نشبت أزمه جديدة بين البلدين، والتي جمدت على إثرها الجزائر تعاونها العسكري مع موريتانيا، خلفية نواكشوط لإقامة حلف أمني في منطقة الساحل مع جوارها الإفريقي (النيجر وتشاد وبوركينافاسو ومالي) وتسيير دوريات أمنية من دون إشراك الجزائر، وهو ما إعتبرته هذه الأخيرة بمثابة محاولة خلق توازن جديد في المنطقة، يضعها خارج مجريات الأحداث، حيث يرجع الخبراء محاولة موريتانيا بناء منظومة أمنية جديدة، دون إشراك الجزائر لمواجهة الإرهاب في دول الساحل وتنامي التنسيق الأمني في المنطقة دون الرجوع إليها، وهو سبب تصدع العلاقات بين البلدين ، في الوقت الذي تعد فيه الجزائر البلد الأكبر والأهم بمواردها بين الدول الموقعة على هذا

[1] احمدعزيز، **العلاقات الجزائرية الموريتانيا: ماذا وراء التذبذب المستمر؟**، في:
https://www.raialyoum.com/index.php، (2018-04-01).

[2] **كيف بررت موريتانيا غلق حدودها مع الجزائر ؟**، في:
Https://www.noonpost.org/content/18870، (2018-04-01).

التجمع، مما إعتبرته إنتهاكا صارخا لمبدأ العلاقات الدولية والشراكة الإستراتيجية بين البلدين الشقيقين.[1]

بعد عودة الجزائر للعمل بإتفاقيه التنسيق الأمني مع موريتانيا بعد الوساطة التي قادتها تونس التي ترتبط بعلاقة طيبة مع البلدين العضوين في اتحاد المغرب العربي، أعلنت وزارة الدفاع الموريتانية عام 2017 أن حدودها الشمالية مع الجزائر باتت منطقة عسكرية محظورة على المدنيين، داعية المواطنين والعابرين الى تجنب دخول المنطقة العسكرية،[2] حيث لم تصدر السلطات الجزائرية أي رد رسمي بشأن القرار، علما أن هذه الحدود لا يوجد بها معبر رسمي أو حركة كبيرة للسلع و الأشخاص.

وحسب الخبير الموريتاني المختص في العلاقات الدولية الدكتور **محمد ولد عبد الرحمان** من جامعة أمستردام في هولندا أن إعلان نواكشوط غلق الحدود مع الجزائر يعبر بكل تأكيد عن أزمة في العلاقات بين البلدين.[3]

وبهذا القرار الموريتاني المفاجئ تم إعادة فتح ملف العلاقات بين نواكشوط والجزائر، وهذا بعد الهدوء الذي عرفته العلاقة بين البلدين مؤخرا، خصوصا بعد حادثة تبادل طرد الدبلوماسيين، والتي أعتبرت أسوء مرحلة تمر بها العلاقات الجزائرية الموريتانية، والجدير بالذكر هنا أن الحدود الشمالية الموريتانية باتت تعرف في الآونة الأخيرة نشاطا متزايدا لعصابات التهريب الدولي، يمتد نشاطها من حدودها مع مالي شرقا وحدودها مع الجزائر شمالا، وصول الى منطقة الكركرات الحدودية غربا.[4]

وترتبط الجزائر مع موريتانيا بمجموعة من الإتفاقيات الأمنية أبرزها معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي عام 1989،و الإتفاقية الأمنية لتشكيل ما يسمى بمجموعة دول الميدان (الجزائر موريتانيا مالي ونيجر) التي مقرها بمدينة تمنراست جنوب الجزائر في 2010، حيث نصت الإتفاقية على تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بالإضافة الى اتفاقية أمنية ثنائية بين وزارتي الدفاع في البلدين، وقعت عام 1989 ونصت على التعاون العسكري في مجالات، التدريب بين البلدين، وتسهيل النقل

[1] كيف بررت موريتانيا غلق حدودها مع الجزائر؟،**مرجع سابق**.

[2] عبد القادر مسعود،**لأول مرة معبر بين الجزائر وموريتانيا**، في:
https://www.sasapost.com/mauritania-closes-its-boreder-with-algerian، (2018-04-01).

[3] احمدعزيز، **مرجع سابق**.

[4] عبد القادر بن مسعود، **مرجع سابق**.

الجوي العسكري، ناهيك عن المساعدات التي باتت تقدمها الجزائر لنواكشوط خصوصا بعد وفاه العقيد الليبي معمر القذافي.[1]

وبتاريخ نوفمبر 2017 وقعت الجزائر وموريتانيا بنواكشوط على إتفاقيه تتعلق بإنشاء معبر حدودي أو مركز حدودي بري على مستوى الشريط الحدودي المشترك، يهدف الى تكييف التعاون الإقتصادي وتنقل الأشخاص بين البلدين، حيث أكد السيد **نور الدين بدوي** وزير الداخلية والجماعات المحلية و تهيئة الإقليم خلال مراسم التوقيع على الإتفاق مع نظيره الموريتاني **أحمد ولد عبد الله** بمقر وزارة الداخلية الموريتانية، أن هذا المعبر الذي يأتي تنفيذا لتوصيات اللجنة المشتركة الكبرى التي إنعقدت بالجزائر في ديسمبر 2016 يعتبر لبنة جديدة للدفع بعلاقة البلدين الشقيقين من خلال إنشاء معبر على مستوى الشريط الحدودي المشترك ، كما أنه حسب الوزير سيكون حاجزا لرد أخطار الجريمة المنظمة بكل أشكالها وتامين المنطقة الحدودية المشتركة من التهديدات المحدقة بها، ومن جهته إعتبر وزير الداخلية الموريتاني أن إقامة هذا المعبر سيكون لها إنعكاسات إيجابيه في ما يتعلق بالتعاون الإقتصادي، حيث سيشكل نقلة في التبادل التجاري بين البلدين عن طريق تسهيل نقل الأشخاص والبضائع وتعمير المناطق الحدودية.[2]

وتجدر الإشارة الى أن إقامة معبر بين الجزائر وموريتانيا جاءت متأخرة، لأنه من الطبيعي أن تكون هناك معابر حدودية بين أي بلدين جارتين، والجزائر ذات مساحة جغرافية شاسعة تمتد على أكثر من مليوني كيلومتر مربع، لها معابر حدودية مع كل دول جوارها بإستثناء موريتانيا.[3]

وقد ساهما الخطر الإرهابي على منطقة الصحراء الكبرى بين موريتانيا ومالي والجزائر في جعل مصالح الدول الثلاثة (المغرب الجزائر موريتانيا) وخصوصا الجزائر وموريتانيا تجتمع بعد أن فرقتها عده ملفات[4]. وهذا الخطر عجل في التقارب الجزائري مع موريتانيا والعمل على التنسيق الأمني المشترك لمحاربة ظاهرة الإرهاب،وهو ما تجلى في توقيع البلدين لمعاهدة التنسيق الأمني وفتح قاعدة عسكرية مشتركة مقرها تمنراست الجزائرية، كما شهدت الحدود بين البلدين مراقبة كثيفة وتنسيق أدى الى إحباط

[1] عبد القادر بن مسعود،**مرجع سابق.**

[2] وكالة الانباء الجزائرية، **الجزائر وموريتانيا يوقعان على اتفاق نشاء مركز حدودي بري يهدف الى ترقية التعاون الاقتصادي والامني**، في: https://www.ar.aps.dz/economie/49517-2017-11-08-15-22-24، (2018-04-01).

[3] منية غانمي، **الجزائر وموريتانية تفتحان اول معبر حدودي بينهما**، في: https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/09/30، (2018-04-01).

[4] بن مسعود، **مرجع سابق**.

وتقويض عمل المهربين والجهاديين، وبهذا شهدت العلاقة الجزائرية الموريتانية تطورا مهما، تجسد في التنسيق بينهما في العديد من الملفات الإقليمية والقارية، وتقاربت وجهات النظر في قضايا عربية ودولية.[1]

[1] عبد القادر بن مسعود،**مرجع سابق**.

المبحث الثالث: خيارات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية المغربية.

تعبر السياسة الخارجية -كما تم ذكره سابقا- عن كيفية تفاعل الدولة مع محيطها الخارجي بكل ما يحمله من تحديات، بناءا على العديد من العوامل و التي أهمها الموقع الجغرافي و المحيط الإقليمي،و وفقا لهذا فالموقع الجغرافي للجزائر يعده عنصرا مهما في دراسة وتقييم أدائها الخارجي ،و إبراز أهم الخيارات المناسبة لها في ظل مختلف التحديات والرهانات التي يزخر بها محيطها الإقليمي، وسنقوم في هذا المبحث بالتطرق لمختلف خيارات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية التي شهدتها ولاتزال تشهدها المنطقة المغاربية وفقا لمطلبين:

المطلب الاول: تفعيل العلاقات الجزائرية المغاربية.

المطلب الثاني:توسيع دوائر العلاقات مع الدول الكبرى.

المطلب الاول: تفعيل العلاقات الجزائرية المغاربية.

إن الموقع الجغرافي للجزائر يعتبر عامل مهم في تقييم الأداء الخارجي لها، وهذا نظرا لما يفرضه من تحديات وما يواجهه من تهديدات مشتركة، تلك المتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة، وهذا لكونهما التحديين الأمنيين الأكثر تأثيرا في السياسات الخارجية للدول في عالم ما بعد الحرب الباردة.[1]

فالبيئة الحدودية المحيطة بالجزائر تغيرت كثيرا وفق وتائر متسارعة بعد أحداث ما يسمى بالربيع العربي، وسقوط كل من الأنظمة الحاكمة لـ **بن علي** في تونس،و **القذافي** في ليبيا، مما أدى الى سلسلة من الأحداث المتداعية والمتسارعة على المنطقة، لذلك يلاحظ على السياسة الخارجية الجزائرية أنها هذا تتعامل ببطئ وحذر مع هذه التغيرات ، مما قد يعقد القضايا المستقبلية ويجعل الجزائر من الدول المستهدفة، وهذا ما سيتوجب على السياسة الخارجية الجزائرية أن تعيد حساب الأولويات، بأن تلعب دور قوة إقليمية مفتاحية لابد من مراعاتها من قبل الدول الأخرى في سياستها الخارجية تجاه المنطقة.[2]

إذ أن إمتلاك الجزائر لموقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المغاربية، وجعلها تولي أهميه بالغة لهذه الأخيرة، برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي أو الدولي على السواء، حتى وإن تضاربت المصالح وإختلفت السياسات[3]. حيث تمحورت الرؤية الجزائرية للمغرب العربي عموما حول مبادئ أساسيه سطرت سياستها في المنطقة على ضوئها، تمثلت ما يلي:

1. الحفاظ على الإستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقات حسن الجوار و التعاون الإقتصادي، حيث تؤكد على ضرورة بناء مغرب عربي موحد و مستقر ومزدهر.

2. تسوية النزاعات بشكل سلمي ونبذ إستعمال القوة، وهذا ما يظهر جنوحها الى وقف إطلاق النار في حرب الرمال رغم أن المغرب كان هو المعتدي.

[1] احمد بوديسة، **الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الاقليمي 2011-2015**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: تحليل السياسة الخارجية (جامعة احمد بوقرة -بومرداس-: كلية الحقوق-بودواو-، قسم: العلوم السياسية، 2015/2014)، ص.97.

[2] عبد العالي عبد القادر، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول لجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، ع.7 جويلية 2014، ص.20.

[3] ميمون عبرو،**مرجع سابق**، ص.73.

3. رفض سياسة الكتل والنفوذ التي برزت بعد مشكلة الصحراء الغربية في 1975.

4. قداسه الحدود الموروثة عن الإستعمار وفقا للمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي.

5. حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية بإعتبارها قضية تحريرية تدخل ضمن إختصاص اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها.[1]

وقد تجسدت هذه المبادئ في الأدوار التي قامت بها الجزائر والمتمثلة في دور المدافع الإقليمي ودور المعادي للإستعمار والداعم لحركة التحرر وأخيرا دور صانع التكامل الإقليمي.

حيث أن الجزائر لا طالما كانت تؤكد على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحريري، ووحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب، وعلى العمل المؤسساتي في إطار البنى المؤسساتية الوحدوية المتمثلة في اللجنة الإستشارية أو اتحاد المغرب العربي، أو من خلال ضوابط التعاون الثنائي بين الدول، ويبرز دورها في عملية التكامل في أشكال متعددة ومراحل متغيرة تبعا لما فرضته الظروف وارتبطت به الأحداث.[2]

فجهود الجزائر الساعية الى بناء اتحاد مغاربي ناجح لا تزال مستمرة، حيث قال الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في شهر فيفري 2018 في رسالة وجهها الى قادة دول المغرب العربي، أن بلاده "لا تزال متمسكة ببناء المغرب العربي كخيار إستراتيجي و مطلب شعبي" علما أنه لم يعد تقريبا أي وجود لـ"اتحاد المغرب العربي" كهياكل منذ 1994،تاريخ تنظيم آخر قمة للقادة المغاربين في تونس، و يعود سبب جمود الإتحاد بالأساس الى الخلاف الجزائري-المغربي حول نزاع الصحراء الغربية الذي يسمم العلاقات بين البلدين.[3] زيادة على ذلك إنهيار الدولة في ليبيا و ما تعيشه من حاله حرب

[1] ميمون عبرو،**مرجع سابق**، ص.73.
[2] **المرجع نفسه**، ص.74.
[3] "بوتفليقة يدعو الى تنشيط اتحاد المغرب العربي"، في:
.(2018-04-02)،https://www.aawast.com/home/article/117793/%D8

يؤثر بشكل مباشر على دول الإتحاد بالنظر الى الحدود المشتركة مع كل من تونس في الجزائر و المركز الجغرافي لليبيا في قلب الإتحاد.[1]

وذكر بوتفليقة في رسالة الى ملك المغرب محمد السادس، التي نشرتها وكالة الأنباء الحكومية، وجاءت بمناسبة مرور 29 سنة على **"معاهدة مراكش"** التي أسست "الاتحاد" أن الجزائر "حريصة على النهوض بمؤسسات الإتحاد وتنشيط هياكله بما يمكّن من الذود عن المصالح المشتركة لبلدانه"، وأضاف موضّحا أن "هذه الذكرى التاريخية سانحة لنستذكر فيها ما يربط الشعوب المغاربية من أواصر الأخوة والتضامن وحسن الجوار، وما تتقاسمه من الثوابت الحضارية السامية والمصير مشترك، وهي محطة تفرض علينا تقييم مسيرة الإتحاد المغاربي، و تطوير منظومة العمل القائمة، و تكييفها وفقا لمقتضيات الظروف الراهنة، بما يسهم في تعزيز الإتحاد ودعمه"، مشيرا الى أن الجزائر تريد تجديد أنفاس الإتحاد المغاربي، بما يمكّن من الذود عن مصالح دولنا المشتركة و مغالبة التحديات المتنامية.[2]

وجرت العادة كل عام أن يخاطب بوتفليقة نظرائه بالمغرب العربي بخصوص الموضوع نفسه، لكن لا شيء يتحقق، ويعود السبب بحسب بعض المراقبين الى إستمرار التراشق بين أكبر جارين بالمنطقة حول نزاع الصحراء.[3]

ويبقى من الاتحاد المغاربي امر يتم ذكره فقط في الرسائل التي يتبادلها راس دول المغرب العربي في مناسبات تواريخ الذكرى السنوية الانشائه، ولن يكون لهذا منظمة اقليميه فعالة الا على الاوراق.[4]

ورفع بوتفليقة رسالة ايضا الى رؤساء الموريتاني محمد ولد عبد العزيز والتونسي الباجي قايد السبسي، وايضا الى فابر الدراج رئيس حكومة الوفاق الوطني في ليبيا حمله الدعوة بنفسها.[5]

---

[1] محمد الخلوفي،"تقرير حول اتحاد المغرب العربي:الواقع والتحديات"، في:
https://www.barq-s=rs.com/barq. ،(2018-04-01).

[2] **بوتفليقة يدعو الى تنشيط اتحاد المغرب العربي، مرجع سابق.**

[3] **المكان نفسه.**

[4] Mezouk tigine, "Quel avenir pour la Union du Maghreb arabe ?" , sur:
https://www.liberte-algerie.com/international/quel-avenire-pour-l'union-du-maghreb-arabe-265731. (04.04.2018)

[5] "بوتفليقة يدعو الى تنشيط اتحاد المغرب العربي"،**مرجع سابق.**

وفي نفس السياق أعاد رئيس الحكومة الجزائرية **أحمد أويحيى** تأكيد بلاده على دعم علاقات التعاون الثنائي على الصعيد المغاربي، بما يسهم في تحريك عجلة "اتحاد المغرب العربي" المعطلة منذ قرابة 3 عقود بسبب العلاقات السياسية بين قادة الدول المنظمة، في هذا الصدد تظهر العلاقات التونسية الجزائرية أكثر ترسيخا في توجهات الحكومة الجديدة انطلاقا من ثوابت سياسة الدولة الخارجية و تماشيا مع التوجه الذي كرس له رئيس البلاد عبد العزيز بوتفليقة بتونس منذ وصوله الى الحكم عام 1999 ، ودعمه للثورة التونسية و حكومات الوحدة الوطنية و التوافق السياسي بين ألد خصمين في البلاد و هما النهضة و حركة نداء تونس. وعمليا تبقى مستويات التعاون الجزائري التونسي هي الأكثر تميزا بالمنطقة المغاربية، ولكنها بحاجة الى تفعيل العلاقات الثنائية بما يجسد الرؤية المشتركة للقياديين والسياسيين والبلوغ الى مستوى الشراكة الإستثنائية بشتى مجالات التعاون .[1]

وبخصوص العلاقات المغربية يشير برنامج الحكومة الى أن الجزائر ستستمر في مواصلة دعم جهود الأمم المتحدة من أجل حل عادل و نهائي لمسألة الصحراء الغربية يقتضي الى تقرير مصير شعب هذا الإقليم، كما تم التطرق الى دعم الجزائر المستمر لجهود الممثل الخاص للأمم المتحدة المكلفة بليبيا من أجل "إستتباب عاجل للسلم والأمن والمصالحة الوطنية لفائدة الشعب الليبي الشقيق في الحفاظ على الوحدة الترابية و السيادة الوطنية لهذا البلد"، وعلى الصعيد الثنائي على مستوى المغرب العربي ستستمر الجزائر في إقامة علاقات حوار و أخوة وتعاون و حسن الجوار وهي علاقات تتمنى في أن تتوسع لكافة جيرانها المغاربة في إطار الشرعية الدولية.[2]

ورغم الجهود الجزائرية في تفعيل العلاقات الثنائية المغاربية في محاولة النهضة بما يسمى بالإتحاد المغاربي، إلا أن هذا الإتحاد يشهد حالة من الجمود والتجزئة المستمرة، وهذا يعود الى واقع العلاقات الجزائرية-المغربية التي تتسم بتوتر مزمن منذ الإستقلال نتيجة المشاكل الحدودية، بالإضافة الى خلفية نزاع الصحراء الغربية في توجهات الطرفين، وفي هذه الحالة لا يمكن الحديث عن التكامل في المنطقة المغاربية مهما كانت

[1] الطاهر ابراهيم،"اويحيى يريد علاقات مع تونس الاكثر تميزا"، في:
https://www.alchourouk.com/270970/675/7. ،(2018-04-02).

[2] **المكان نفسه.**

مقومات تفعيله، دون مشروطية تسوية حقيقية لنزاع الصحراء الغربية الذي سيقود الى مصالحة جزائرية-مغربية وإعادت بعث المسار التكاملي.[1]

بالإضافة الى التحديات والرهانات الداخلية لدول المغرب العربي، فالجزائر تعاني من أزمه إقتصادية حقيقية يدفع العامل البسيط ثمنها، تونس شهد فيها التحالف الحكومي بين النهضة والنداء توجها نحو هزات و إختبارات قاسية مما قد يعرض الحكم في تونس الى الخطر، أما ليبيا التي قامت بثوره حقيقية فلا زالت تحاول بناء مؤسساتها وسط صعوبات داخلية وتآمر خارجي، وموريتانيا ليست بعيدة عن المشهد المغاربي، فواقعها السياسي مضطرب ومجالها الإجتماعي على صفيح ساخن كذلك ، ويشهد المغرب تواصلا للمطالبة بزيادة الأجور ومن المنتظر أن يكون الحوار الإجتماعي فيه صاخبا.[2]

في ظل كل هذه الظروف والرهانات ما يمكن قوله هو أن مستقبل الإتحاد المغاربي يبقى غامضا، في ظل تخندق السياسيين في حسابات ضيقة، وكذلك ما عرفته المنطقة في السنوات الأخيرة من تدهور أمني لا يساعد على التقارب أو إندماج كلي لدول الإتحاد[3]. وهذا ما ينعكس على إستراتيجية السياسة الخارجية الجزائرية في ظل هذا المعطى السياسي للدول المغاربية و يصعّب من إمكانيه التلاحم والإندماج في علاقات ثنائية مغاربية بغية تفعيل الإتحاد المغاربي، مما سيتوجب عليها اتخاذ مسار وتوجه آخر وهو مسار الإختراق والإلتحاق من خلال تقليص علاقاتها المغاربية والإتجاه نحو تقوية علاقاتها مع الدول الكبرى، وهذا ما سيتم التطرق إليه في آخر جزئية من هذه الدراسة.

المطلب الثاني: توسيع دوائر العلاقات مع الدول الكبرى.

رغم ان اتحاد المغرب العربي أخذ الكثير من الإهتمام الدبلوماسي الجزائري وجهودها إلا أن الجزائر عجزت الى حد ما أن ترى هذا الإتحاد مجسد على أرض الواقع، وذلك راجع الى غياب الثقة بين أعضاء الإتحاد والى القضية الصحراوية، وهذا ما يعيق السياسة الجزائرية عن تحقيق أهدافها في المنظمة، وبقي الإتحاد بناء هش من خلال ضعف الهيكل التنظيمي، يمثل سوى أهداف عامة مثل الوفاق والتقدم الإقتصادي،[4] حيث

[1] ياسين سعيدي، **مرجع سابق**، ص ص، 159.158

[2] الخالد سمير، المالك انور-المرعاش كامل-العيض كامل، **الاسبوع: 2018 سنة جديدة واستشراف المستقبل المنطقة المغاربية**، لندن، (04-01-2018)،في:
https://www.youtube.com/watch?v=rxCpwnU6i-Q

[3] **محمد الخلوفي، مرجع سابق.**

[4] احمد بوديسة، **مرجع سابق**، ص.78.

أن صعوبة إمكانية التلاحم الجزائري وإندماجها في علاقات ثنائية مغاربية تساعد على تفعيل الإتحاد المغاربي أسفر عن فرضية توجه آخر للسياسة الخارجية الجزائرية، وهو تقويه علاقاتها بالدول الكبرى والإنتقال بالسلوك الخارجي نحو أفق جيوسياسي أكبر حجما وقوة مدام التقارب المغاربي ليس مطروحا حاليا.

فالجزائر تعد محور إهتمام الكثير من القوى الفاعلة في الساحة الدولية، وذلك إنطلاقا من البروز التاريخي لهذا البلد،من خلال التوجه النضالي والأيديولوجي (الثورة التحريرية ودعم القضايا العادلة). يضاف الى ذلك الموقع الجيوستراتيجي للجزائر، إذ تطل على البحر المتوسط وتقع ضمن دائرة هامة جدا من دوائر صنع القرار في السياسات الخارجية للقوى الكبرى.[1]

إذ تسعى الجزائر الى ترقية علاقات التعاون في فضاءات إنتمائها، وكذلك تطوير علاقات التعاون مع شركائها على أساس المصالح المتقاسمة و ترقية المصالح في الخارج، حيث على صعيد التعاون الأوروبي، يشير المخطط الحكومي الى أن الجزائر ستستمر في العمل من أجل تحقيق الشراكة التي عقدتها مع هذه المجموعة الإقتصادية وستشارك كذلك في حوار سياسي وإستراتيجي نشيط ،و ستقيم علاقة ثنائية مع الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على أساس الإرادة والإستعداد المتبادلين في إطار المصالح المتبادلة بالإنصاف.[2] حيث تظهر العلاقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من خلال أسبوع التعاون الذي إحتضنته بروكسيل في 27 فيفري الى 2 مارس 2018 ، حددت فيه كل من الجزائر والإتحاد الأوروبي سبل تكثيف علاقتهما على الصعيد السياسي والأمني والقضائي والمتعلق بالهجرة، إذ عقدت فيه إجتماعات "الحوار السادس حول السياسة والـأمن و حقوق الإنسان" و "اللجنة الفرعية الثامنة حول العدالة والشؤون الداخلية" و "الحوار غير الرسمي الرابع حول الهجرة و تنقل الاشخاص"،و أوضح بيان لمصالح رئيسة الدبلوماسية الأوروبية **فريديريكا موغريني Federica Mogherini** أن هذه الإجتماعات التي شملت ثلاثة أولويات شراكة من أصل الخمس المصادقة عليه في مارس 2017، مكّنت من تحديد السبل الكفيلة بتكثيف العلاقات على الصعيد السياسي والأمني والقضائي والمتعلق بالهجرة.[3]

[1] عمارية عمروس، "البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الالفية"، في:
https://www.marsadz.com/d985 ، (2018-04-06).

[2] الطاهر ابراهيم، **مرجع سابق**.

[3] وكالة الانباء الجزائرية، "الجزائر والاتحاد الاوروبي يحددان سبل تكييف علاقاتها"، في:
https://www.ar.aps.dz/algerie/53946-03-03-2018، (2018-04-04).

كما مكّنت هذه الإجتماعات من بحث مواضيع كالحكامة ودولة الرهانات الأمنية وحقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة والتعاون القضائي في المجال المدني والعقاب وتسهيل تنقل الأشخاص بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، فضلا عن تسيير تدفق المهاجرين، وذكر المصدر أن العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والجزائر تخضع لإتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2005، كما تعدّ الجزائر أول بلد من شمال إفريقيا صادق على "أولويات الشراكة المشتركة" مع الإتحاد الأوروبي خلال مجلس الشراكة المنعقدة في مارس 2017، حيث أكدت السيدة **مورغريني** أن هذه الألويات بمثابة تعليمات لتفعيل العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.[1]

أما بالنسبة الى جانب العلاقات الجزائرية الروسية، فتجدر الإشارة الى أن الجزائر تعتبر من الدول العربية والإفريقية القليلة التي حافظت على علاقة متميزة مع روسيا، بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، في حين إختارت الكثير من الدول الأخرى الإرتماء في أحضان النظام العالمي الجديد آنذاك، المعبر عنه بالنظام الأحادي القطبية، وهنا يتبادر الى عقولنا سؤال إن كان فهم السياسة الخارجية الجزائرية يتم إستنادا الى رؤيتها المبدئية للعلاقات الدولية، أم الى معطيات النظام الدولي، فيمكن القول أن الجزائر لها رؤية مبدئية للعلاقات الدولية تختلف درجة التعبير عنها على حسب تحولات النظام الدولي، فهذه التحولات لم تغير في أي وقت من الأوقات من طبيعة تلك الرؤية ولكن تؤثر في المساحة المتوفرة للتعبير عنها، وإذا كان هناك توافقا جزائريا-روسيا اتجاه الكثير من الأزمات الإقليمية، فهو يعكس التوافق في الرؤية عن النظام الدولي الذي يجب أن يسود، وليس تحالف بنيوي بين الدولتين، فلو كانت الصين مثلا هي التي تقود تلك التحولات في النظام الدولي، لوجدنا بالضرورة توافقا جزائريا-صينيا في المواقف اتجاه الأزمات المختلفة، وتلك الرؤية تستند بشكل كبير الى تقديس مبدأ السيادة والذي تعتبر الجزائر في رؤيتها للعلاقات الدولية أن المساس به هو المدخل الأكيد لكل الفوضى التي يعرفها العالم.[2]

وقد تجلت العلاقات الجزائرية الروسية في العديد من المظاهر أبرزها زيارة رئيس الوزراء الروسي **ديمتري ميدفيديف Dimitry Medverdev** الى الجزائر في العام الفارط أكتوبر 2017، والتي دامت ليومين ، حيث توّجت هذه الزيارة بتوقيع العديد من اتفاقيات الشراكة لتعزيز التعاون الثنائي بين الطرفين، وقد أشار **ميدفيديف** الى أن العلاقات بين الجزائر وروسيا تتطور بطريقة واعدة ، مسلّطا الضوء على تقارب وتوافق

[1] وكالة الانباء الجزائرية، "الجزائر والاتحاد الاوروبي بحددان سبل تكييف علاقاتها"،**مرجع سابق**.
[2] حوسين بلخيرات،"السياسة الخارجية الجزائرية وتحولات النظام الدولي"، في:
https://www.politics-dz.com/threadslalsias-alxgri-algzari-atxhalat-alnzam-alduli.10153. ، (2018-04-05)

وجهات النظر بين البلدين حول العديد من القضايا الدولية، بالإضافة الى ذلك شدّد رئيس الوزراء الروسي على التحسن الدائم للعلاقات الجزائرية الروسية مع التذكير بالأسس الجديدة التي تأسست عليها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.[1]

حيث تم في هذا الإطار التوقيع على 5 إتفاقيات تخص مجالات العدل والصحة و المحروقات و التكوين المهني و الطاقة النووية المدنية، فضلا عن مذكرة تفاهم في مجال الصناعات الصيدلانية تم التوقيع عليها من طرف الوزير الأول **أحمد أويحيى** ورئيس الوزراء الروسي **ميدفيديف**، كما أضاف هذا الأخير قائلا "لقد رسمنا خطط التعاون في مجالات الصناعة و النقل و الإعمار والجيولوجيا والزراعة و الصحة و العلوم و الفضاء و التكنولوجيا والمعلوماتية" مؤكّدا على إستعداد بلاده لتقديم الدعم لشركائهم الجزائريين الذين يعملون في الفترة الراهنة على تحويل بلادهم الى مركز الصناعة والطاقة في شمال إفريقيا. ومن جهة أبرز أويحيى نجاح اللقاءات الثنائية بالنظر للإتفاقيات المؤقتة بين الطرفين، مشيرا الى أن التنوع من حيث التعاون الإقتصادي سيسمح بخلق مناصب شغل وموارد إضافية، وسيساعد على رفع وتيرة الإستثمارات.[2]

وبخصوص العلاقات الأمريكية-الجزائرية فيرى الكثير من المحللين السياسيين أن العلاقات بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية التي شهدتها الفترة السابقة لحكم الديمقراطيين ، سادها نوع من الإستقرار من الناحية السياسية والدبلوماسية، إذ ركزت الإدارة الأمريكية مع صعود **باراك أوباما Barack Obama** للبيت الأبيض على أهم القضايا التي تخص المنطقة، والتي تخص الأمن بالدرجة الأولى، فقد تركزت نظرة إدارة البيت الأبيض في عهد **أوباما** الى الجزائر كشريك فعال في مكافحة الإرهاب في منطقة الصحراء والساحل، حيث أبدت واشنطن من خلال الزيارات المتبادلة لوزيري خارجية البلدين على ضرورة تركيز المجهودات في هذا الميدان مقارنة بالجانب الإقتصادي ، ولعل أبرز ما شهدته هذه الفترة نظرة الإدارة الأمريكية الجيوستراتيجية للجزائر وخاصة أن الأخيرة موقعها ترغب الإدارات الأمريكية المتعاقبة الإستفادة منه قدر الإمكان و في شتى المجالات.[3]

[1] Maghreb emergemnt, "plusieures accords singes enter l Agerie et la Russie cooperation bilaterale renforcée", sur: **https//www.maghrebemegent.inf/algerie-russie-coopuration- bilaterale-renforcée.html, (04-04-2017).**

[2] "تطوير كبير في العلاقات بين الجزائر وروسيا"، **في**:
https://www.djaziress.com/akhbarelyoum/230788. ، (2018-04-06).

[3] سامي غليلي،"العلاقات الدبلوماسية الجزائرية -الامريكية "،في:

وبعد موجة الثورات العربية أصبحت الجزائر أحد الخيارات المطروحة لواشنطن، إذ أن الربيع العربي أضاف طابعا جديدا على العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، من حيث أن الولايات المتحدة دائما تبحث عن شريك مهم أولا من جانب السوق النفطية، و الشركات الأمريكية متواجدة بقوه في الجزائر، ثانيا من حيث عنصر محاربه الإرهاب، فعدم الإستقرار في ليبيا و الإستقرار المؤقت في تونس و في المنطقة العربية ككل، لم يترك للولايات المتحدة الفرصة للتعامل إلا مع الجزائر وبطريقة مكثفة وذلك بسبب تجربة الجزائر الكبيرة مع العشرية السوداء وتغلبها على العنف سواء كان العنف السياسي أو على الإرهاب مع بقاء الدولة والإدارة صامدة وكذلك صمود المؤسسة العسكرية، مما يؤهل الجيش الجزائري لكي يكون جيشا محترفا، أي مؤسسة عسكرية يمكن أن تضمن الإستقرار في حالة الهزات السياسية.[1]

هذا و قد أعربت السفيرة الأمريكية بالجزائر **جوان بولاشيك Joan Polaschik** أن بلادهم تدعم المجهودات التي تبذلها الجزائر في شتى المجالات، وجاء هذا الحديث بعد النتائج التي أفرزتها الإنتخابات الرئاسية الأمريكية وفوز **دونالد ترامب Donald Trump** بالرئاسة، وهذا و قد قالت السفيرة **بولاشيك** أنها تتمنى أن تبقى تمثل بلادها بالجزائر نظرا للعلاقة الطيبة التي ربطتها بالجزائر.[2]

ولكن الجزائر لم تبني في أي مرحلة من المراحل علاقتها مع الولايات المتحدة إرتباطا بخصائص صورة الحليف الموثوق به على غرار الكثير من دول منطقة الشرق الأوسط، وخاصة الحلفاء التقليديين الذين غيروا صورتهم عن الولايات المتحدة بإعتبارها حليف غير موثوق به، في المقابل توسع صورة الحليف الموثوق به بالنسبة الى روسيا، ويعود ذلك الى النزعة البراغماتية في السياسة الخارجية الأمريكية، التي أضرت كثيرا بالمصالح الأمريكية حسب إعتراف المؤسسة الأمريكية نفسها، وفي هذا الصدد يمكن القول أن مستقبل النظام الدولي المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يمر بمرحلة إنتقاليه ينفتح على ثلاث سيناريوهات كل منها يفرض توجهات مختلفة على السياسة الخارجية الجزائرية،[3] وهي على النحو الاتي:

.(2018-04-04)،https://www.elhiwardz.com/inernational/66291.

[1] حسين عبيدي،" واقع العلاقات الجزائرية -الامريكية **"،في**:

.(2018-04-05) ،https://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2012/01/24.

[2] سامي عليلي، **مرجع سابق.**

[3] حوسين بلخيرات، **مرجع سابق.**

السيناريو الأول:وهو الذي تستطيع فيه روسيا السيطرة على بنية النظام الدولي ماديا و ثقافيا، وتحقق هذا النظام سيعطي للجزائر دورا أكبر في العلاقات الدولية، ومع ذلك فإن تحقق هذه الصورة للنظام الدولي تشوبها الكثير من العوائق، فمن الناحية المادية لا تزال روسيا ضعيفة و غير مستقرة إقتصاديا الى درجة تأثرها بالعقوبات الإقتصادية التي تفرضها الدول الغربية، ومن جهة أخرى فإن التحولات التي تحدث في المجتمعات الغربية من خلال إنتشار النزعتين القومية و الشعبوية و اللتين تتوافقان الى حد كبير مع الرؤية الروسية، لا تعبر عن تحولات بنيوية في المجتمعات الغربية، لذلك لا تزال النخب التقليدية وفئات كثيرة من المجتمعات بعيدة عن تلك التوجهات، بالإضافة الى أن تحقق هذا السيناريو مرتبط بقدرة روسيا على تحقيق شرخ بنيوي في العلاقة الأوروبية الأمريكية ، وهو مالم يتحقق الى الآن ، كما أنه مرتبط بالتحالف الوثيق بين الصين وروسيا والتي لم تصل علاقتهما الى هذه الدرجة من التوافق[1].

أما السيناريو الثاني: فهو الذي تتحفز فيه القوى الغربية الى إعادة سيطرتها الكاملة على بنية النظام الدولي، وفي هذه الصورة، تتأثر السياسة الخارجية للجزائر مع الدول الغربية بحسب الإحتياجات الغربية للجزائر، إرتباطا بالنزعة البراغماتية التي طالما ميزت السياسة الخارجية للدول الغربية ، فمثلا الدول الغربية غير راضية عن الموقف الجزائري اتجاه النزاع في سوريا، ولكنها تتجاوب الى حد كبير مع الدور الجزائري في تسوية الأزمة في ليبيا، إدراكا منها لأهمية هذا الدور ، وفي هذا السيناريو كلّما قلّ الإحتياج الغربي للجزائر تم تكريس سلوكيات عقابية اتجاهها، ومن هذه السلوكيات المتوقعة أن يتم التقليل من الأهمية الإستراتيجية للجزائر بالنسبة للدول الغربية عبر ايجاد مصادر طاقوية بديلة ، و هذا المدخل سيشكل تحولا جوهريا في علاقة الجزائر بالدول الغربية، ستترتب عليه تحديات ذات أهمية بالنسبة للجزائر كدولة.[2]

أما السيناريو الثالث فهو أن يتجه النظام الدولي في اتجاه حرب باردة جديدة، ويعد هذا السيناريو الأكثر تحديا بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية لأنها ستكون مجبرة على ايجاد علاقة متوازنة مع مساحة الإستقلالية ومساحة الإنحياز في سياستها الخارجية.

[1] حوسين بالخيرات، **مرجع سابق.**
[2] **المكان نفسه**.

خلاصة الفصل:

ومما قدمنا في هذا الفصل نستخلص أن :

-للجزائر موقع إستراتيجي هام ومميز ومساحة شاسعة جدا وحدود برية و بحرية طويلة منحتها عدة مزايا وأفرزت ايضا عن تحديات، خاصة الأمنية منها كصعوبة السيطرة على الحدود.

-إن موقع الجزائر بتوسطها لدول المغرب العربي جعلها في دوامة من العلاقات التي تارة تكون تعاونية و تارة تكون تنافسية أو تنازعية.

-إن إمكانية تطور الإتحاد المغاربي غير واردة حاليا، لأن أغلب دوله تعاني حالة من اللاإستقرار السياسي و هذا قد يقف عائقا أمام هذا التكامل المغاربي.

ومن المتوقع أن تسعى الجزائر إلى توسيع دوائر علاقاتها مع الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي و روسيا بغية تدعيم فضائها الإستراتيجي و دعم مصالحها المتعددة.

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره نستنتج أن الفرضيات المقدمة في هذه الدراسة صحيحة، و ذات أهمية في اثراء الموضوع ، و ذلك من خلال الدور الذي لعبته المحددات الجغرافية من موقع و مساحة و تضاريس و موارد، في توجيه و تفعيل السلوك الخارجي للدول، و هذا ما يظهر لنا في حالة الجزائر، فالموقع الجغرافي المركزي للجزائر في قلب المغرب العربي و انكشافها على كل الجبهات خاصة مع شساعة مساحتها و طول حدودها البحرية و البرية، كان له التأثير المباشر في طبيعة الدور المخول للسياسة الخارجية الجزائرية للدول المغاربية، و نوعية الخيارات المتاحة للدولة في مجال النشاط الدبلوماسي و غير المباشر على عناصر قوة الدولة، التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية من حيث مركزها الدولي، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

1. إن السياسة الخارجية لدولة ما هي تلك الخطة التي ترسم مسار سلوكها الخارجي مع الدول الأخرى، و الجغرافيا السياسية هي ذلك العلم الذي يدرس الظواهر السياسية و علاقتها بالمكان، و بذلك فهي تحليل مكاني للظواهر السياسية.
2. يساعد اقتراب الدور على التنبؤ ولو الى حد ما بأنماط السلوك الخارجي الذي يمكن أن تتحرك به الدولة، في مواقف خارجية معينة، في حين أن اقتراب صنع القرار يدرس القرارات الصادرة عن الدولة لأنها في النهاية قرارات صادرة من أشخاص، و بالتالي فإن دراسة الحياة الشخصية لصناع القرار ضرورة حتمية في تحليل القرار.

3. إن الموقع الجغرافي للجزائر يوفر لها مزايا اقتصادية و اجتماعية و ثقافية، و لكنه في نفس الوقت تسبب في عدم استقرارها في فترات اندلا ع الحروب بين جيرانها، و هي من الدول التي عانت الكثير بسبب موقعها الجغرافي.
4. تعتبر الجزائر أكثر الدول المغاربية تأثرا بالتهديدات الأمنية، بحكم جوارها الجيوسياسي لثلاث دول من الساحل الافريقي وما تحويه هذه المنطقة من أعمال غير شرعية و ارهاب و جريمة منظمة.
5. بالنظر الى موقع الجزائر الجغرافي و توغلها في الصحراء الافريقية و ما تعرفه هذه الأخيرة من نزاعات فإن الجزائر أصبحت تعاني من انكشاف امني مزمن على الجهة الصحراوية، و هذا ما وضع الجزائر في موقف صعب للغاية، ذلك لصعوبة السيطرة على شريطها الحدودي البري الطويل بالإضافة الى التكاليف المادية و البشرية المجندة لمنع زحف الارهاب.
6. شكل الربيع العربي في دول الجوار (تونس و ليبيا) تهديدا مباشرا للأمن و الاستقرار الجزائري و جعل الجزائر تعاني من بيئة أمنية معقدة خاصة مع انتشار اللااستقرار السياسي على كافة حدودها، و كان لهذه الظاهرة انعكاس سلبي على الأمن الجزائري خاصة مع تنامي ظاهرتي الهجرة غير الشرعية و اللاجئين.
7. تتسم العلاقات الجزائرية المغاربية بحالة من اللاستقرار، فتارة تكون علاقات تعاونية و تارة أخرى عدائية أو تنافسية، فمثلا العلاقات الجزائرية المغربية تعرف بالطابع العدائي منذ القدم حيث لا تزال قضية الصحراء الغربية الى جانب مشكل الحدود يشكلان عائقا في طريق اصلاح العلاقات الثنائية بين البلدين، و هذا ما انعكس سلبا على مشروع الاتحاد المغاربي، كونهما يشكلان حجر الأساس في هذا المشروح. أما العلاقات الجزائرية التونسية شهدت ولا تزال تشهد طابع تعاوني خاصة في مجال التنسيق الأمني بين البلدين، وفي ما يخص العلاقات الجزائرية الليبية فهي تشهد نوعا من التوتر بين

المجلس الانتقالي الليبي و الحكومة الجزائرية، و يعود ذلك الى حالة الانفلات الأمني في ليبيا و عرفت العلاقات الجزائرية الموريتانية أيضا حالات من الاستقرار و اخرى من التوتر.

8. إن توجه السياسة الخارجية الجزائرية في ظل المعطى السياسي للدول المغاربية عرف الكثير من التحديات و الصعوبات في إمكانية التلاحم و الاندماج في علاقات ثنائية مغاربية، بغية تفعيل الاتحاد المغاربي، و هذا ما يقتضي بالضرورة محاولة ايجاد توجه آخر، يكمن هذا الأخير في توسيع دوائر العلاقات مع الدول الكبرى، على غرار الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا مادام التقارب المغاربي ليس مطروح حاليا، ما يسمح بانتقال السلوك الخارجي للجزائر نحو أفق جيوسياسي أكثر حزما و قوة.

الملاحق

المصدر : http://www.google.dz/imgres?imgurl=http%3A%2F%2Fauto.img.

الملحق1: الخريطة السياسية للمغرب العربي

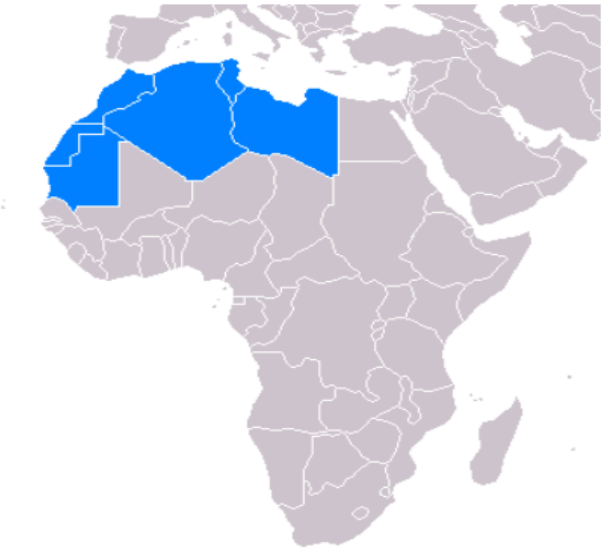

خريطة المغرب العربي

المصدر : https://ar.wikipedia.org/wiki

الملحق2: خريطة المغرب العربي

الملحق3: هرم سكان الجزائر 2017

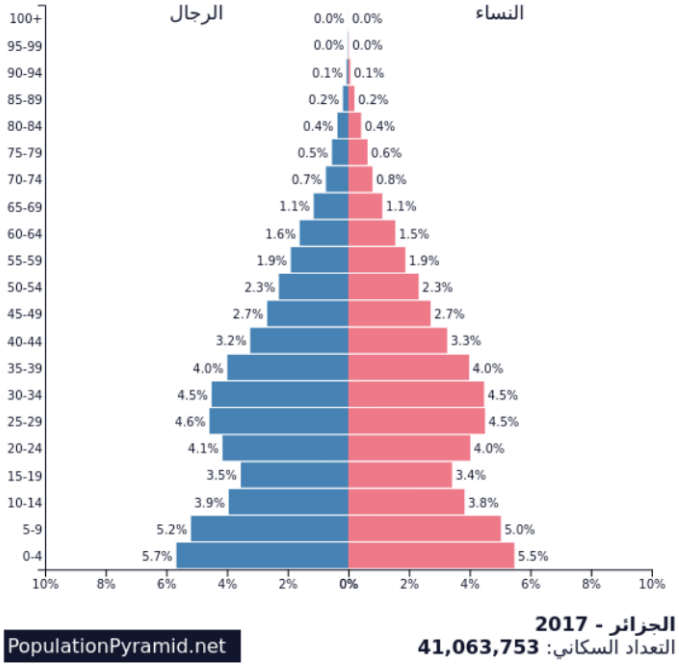

الملحق4: هرم سكان تونس 2017

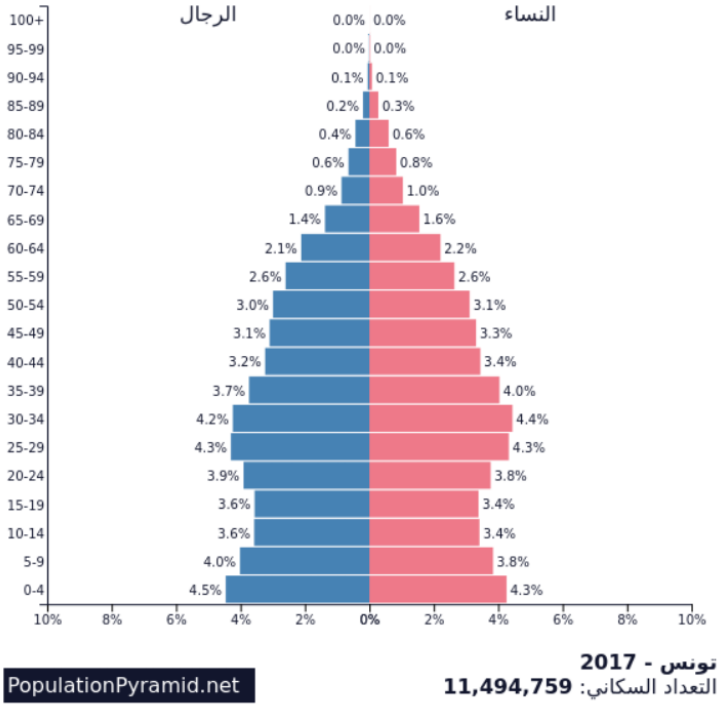

الملحق5: هرم سكان المغرب 2017

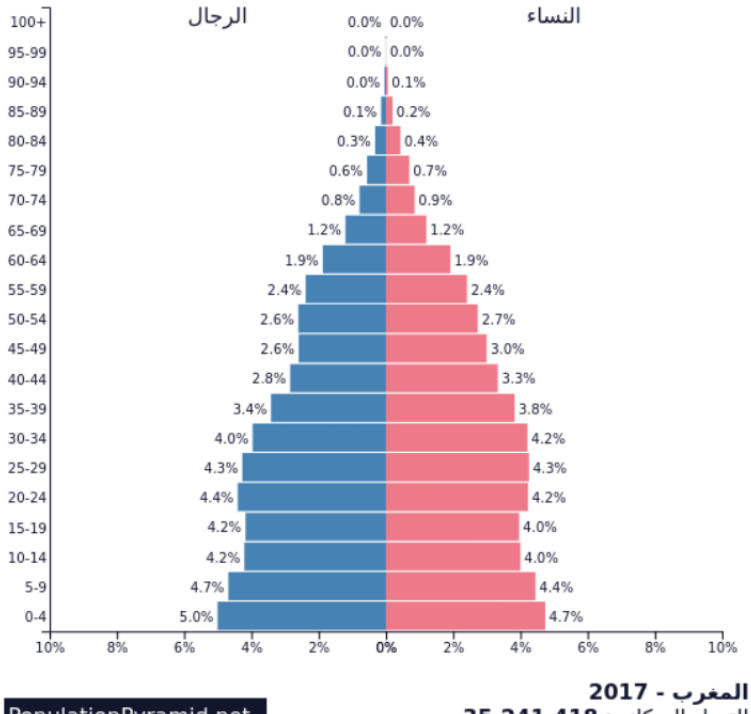

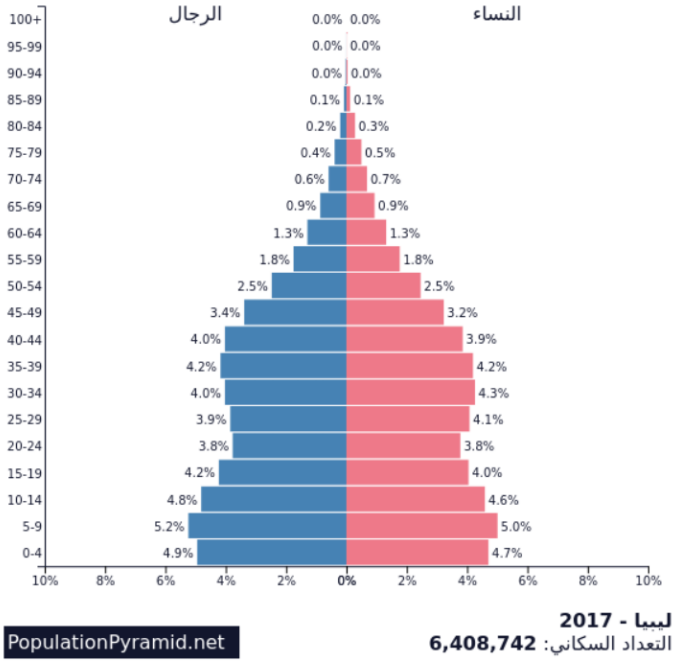

الملحق6: هرم سكان ليبيا 2017

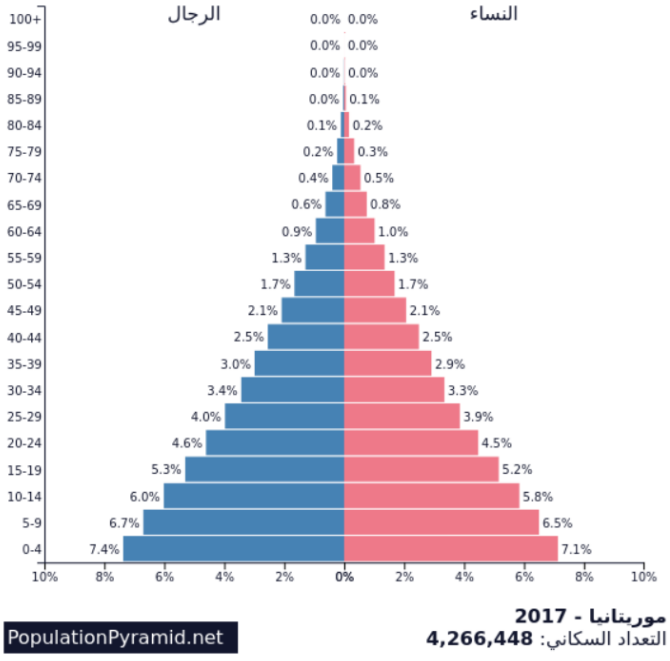

الملحق7: هرم سكان موريتانيا 2017

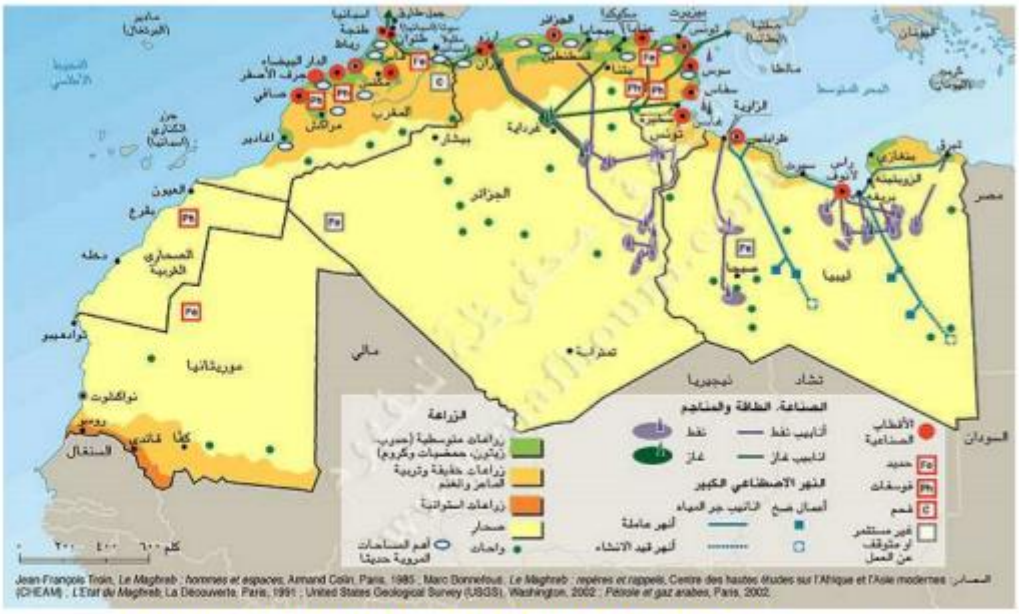

المصدر : http://www.diploweb.com/IMG/jpg/qi10maghreb.jpg

الملحق8: خريطة أهم الموارد الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي

الجدول 1 الجزائر / مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي — التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك))

	2013	2014	2015	2016ت	2017ت	2018ت
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	2.8	3.8	3.9	3.6	2.9	2.6
الاستهلاك الخاص	5.0	4.4	3.3	4.1	3.5	3.5
الاستهلاك الحكومي	0.8	1.1	2.6	2.7	2.8	2.8
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	8.6	6.4	3.0	4.7	4.3	4.3
الصادرات، السلع والخدمات	-5.7	0.2	0.5	1.9	1.5	1.7
الواردات، السلع والخدمات	10.0	8.6	-3.3	1.6	3.6	5.1
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج	2.3	4.0	4.5	4.2	3.4	3.1
الزراعة	8.2	2.5	7.6	4.8	4.9	4.5
الصناعة	2.3	3.4	4.1	4.5	3.2	3.2
الخدمات	-0.3	5.6	3.7	3.4	3.0	2.4
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	3.3	2.9	4.8	5.9	4.8	4.3
ميزان الحساب الجاري (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.4	-4.4	-16.5	-15.5	-14.3	-10.4
ميزان المالية العامة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	-0.4	-7.3	-16.2	-13.2	-9.7	-7.9
الدين (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	7.7	8.0	9.2	13.6	18.1	25.1
الميزان الأولي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	-0.1	-7.0	-15.9	-12.8	-9.2	-7.4

الملحق9: جدول مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي للجزائر

قائمة المراجع و المصادر

I. المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. الدويكات، قاسم. **الجغرافيا السياسية**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.
2. السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،ط.2، 1998.
3. العقاد، صلاح. **المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر: الجزائر– تونس– المغرب الأقصى**. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، ط.6، 1993.
4. الغادري، نهاد. **السياسة الخارجية السعودية الأهداف و الأساليب**. تحرير: شنبور، عصمت. باريس: شارعARTIOS، د س ن.
5. النعيمي، أحمد. **السياسة الخارجية**. عمان: دار زهران للنشر و التوزيع، 2011.
6. بنسالم، ليليا وآخرون. **الأنثروبولوجيا و التاريخ - حالة المغرب العربي** -. ترجمة: السبتي، عبد الأحد و الفسلق، عبد اللطيف. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر،1988.
7. حجازي محمد، محمد. **الجغرافيا السياسية**. القاهرة مكتبة الاسكندرية، 1997/1996.
8. دحمان، قاسم. **السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى و القوقاز**. لندن: اصدارات أي-كتب، 2016.
9. دوغين، ألكسندر. **أسس الجيوبوليتيكا**. ترجمة: حاتم، عماد. طرابلس: دار أويا للطباعة و النشر و التوزيع و التنمية الثقافية، 2004.
10. ديسوا، جيراد. **دراسة في العلاقات الدولية: النظريات الجيوسياسية**. ترجمة: المقداد، قاسم. سورية: دار النينوى للدراسات و النشر و التوزيع، 2014.
11. سيريليه، بيير. **الجغرافيا السياسية و الجغرافيا الاستراتيجية**. ترجمة: عبد الكريم، أحمد. دمشق: الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع، 1988.

12. شرعان، عمار. **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما و ترامب**. برلين-ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2017.

13. صبري مقلد، اسماعيل. **السياسة الخارجية: الأصول النظرية و التطبيقات العلمية**. الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2013.

14. عبد الغني سعودي، محمد. **الجغرافيا السياسية المعاصرة**. القاهرة: مكتبة الأنجلومصرية، 2010.

15. عماد حسني العوضي، حسني. **السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين**. برلين-ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2017.

16. غلاب، عبد الكريم. **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي– مغرب الأرض و الشعب عصر الدول و الدويلات -الجزء الأول**. بيروت: دار الغرب الاسلامي ،2005.

17. محمد العيسوي، فايز. **الجغرافيا السياسية المعاصرة**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، د س ن.

18. محمد ربيع الحيزي، نوار. **مبادئ الجيوبوليتيك**. بغداد: دار ومكتبة عدنان، 2014.

19. محمود عليان، عليان. التوافق و الصراعات في العلاقات الدولية: العلاقات التركية الروسية مثالا. برلين-ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، 2017.

20. محمود محمدين، محمد. **الجغرافيا و الجغرافيون بين الزمان و المكان**. الرياض: دار الخريجي للنشر و التوزيع، ط.2، 1996.

21. بدون كاتب. **اتحاد المغرب العربي – الوحدة التاريخية. الامارات: مركز زايد للتنسيق و المتابعة، 2001.**

❖ **المذكرات و الرسائل:**

1. الحامدي، عيدون. **أمن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة المسيلة: كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014.

2. بروس، محمد أمين. **البعد الأمني للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة المغاربية بعد الحرب الباردة،** مذكرة ماستر في العلوم السياسية. جامعة مولاي طاهر سعيدة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015.

3. بلعيد، منيرة. **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992–2002**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005.

4. بلقاسمي، رقية. **التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات و الآفاق المستقبلية،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011/2010.

5. بن زيدان، فاطمة الزهراء. **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية،** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، 2012/2011.

6. بوديسة، أحمد. **الثابت و المغير في السياسة الخارجية اتجاه المحيط الاقليمي 2011–2015**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية. جامعة بومرداس: كلية العقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2015/2014.

7. بوسكين، سليم. **تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية،2015/2014.

8. بوزرب، رياض. **النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963–1988**. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية.

9. بوزيد، عائشة. **هندسة السياسة الخارجية في ضوء الثوابت السيادية "قضية الصحراء الغربية نموذجا "**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017/2016.

10. بيرم، فاطمة. **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر-باتنة-: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2010/2009.

11. جبلي، الطاهر. **شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية(1954–1962)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان: كلية الآداب و العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، 2009-2008.

12. حبشي، أم هاني و ضافي، فايزة. **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي (الجزائر نموذجا)**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية. جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2017/2016.

13. حمدوش، رياض. **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة منتوري قسنطينة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012/2011.

14. حنصالي، مسعود. **الحركات الاسلامية في الدول المغاربية نموذجا: حركة النهضة التونسية(1970–2011)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013.

15. دريدي، محمود. **البعد الافريقي للسياسة الخارجية الليبية (1995–2009)**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012/2011.

16. رحموني، مجيد. **مساهمة الديبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**، مذكرة ماستر في القانون. جامعة بجاية كلية الحقوق و العلوم السياسية.

17. رقولي، كريم. **السياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا(2003–2013)**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر03: كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2017.

18. زعيتري، يوسف. **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011/2016(دراسة وصفية)**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية جامعة زيان عاشور -الجلفة-: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017/2016.

19. زكري، مريم. **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية – المغاربية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011/2010.

20. سعيدي، ياسين. **التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة وهران 2: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2016/2015.

21. سمارة، فيصل. **البعد الانساني في الشراكة الأورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية الاتحاد من أجل المتوسط**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة مولود معمري -تيزي وزو-: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013.

22. شاكري، قويدر. **التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001–2011**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2015/2014.

23. شيباني، ايناس. **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارتي جورج بوش الأب و الابن**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2009.

24. صمارة، محمد سليم. **التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في اطار مشروع الشراكة الأورومتوسطية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية و الاعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2002/2001.

25. عباش، عائشة. **اشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال: تونس**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية و الاعلام، 2008/2007.

26. عبرو، ميمون. **الاستمرارية و الثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية 2011–2015**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية. جامعة مولاي طاهر سعيدة: كلية الحقوق و العلوم السياسية: قسم الحقوق، 2016/2015.

27. عديلة، محمد الطاهر. **أهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2004**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2005/2004.

28. شيباني، ايناس. **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال ادارتي جورج بوش الأب و الابن**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2009.

29. فتاك، مهدي. **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي: تونس و المغرب نموذجا 2009/1999**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011/2010.

30. قدوش، فاطمة الزهراء. **الانتقال الديمقراطي في الجزائر و أثره على التنمية السياسية (1989–2004)**، مذكرة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة مولاي الطاهر سعيدة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014.

31. قط، سمير. البعد الافريقي في سياسة الأمن و الدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية. جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2017/2016.

32. كشيدة، ياسين و مزهود، فيروز. **طبيعة النظام السياسي الجزائري**، مذكرة ماستر في الحقوق. جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم القانون العام، 2014/2013.

33. مصطفاوي، عائشة. **اتحاد المغرب العربي(دراسة في المعوقات و التحديات)**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر. جامعة الوادي كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، 2014/2013.

34. مقلاتي، عبد الله. **العلاقات الجزائرية المغربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية(1954–1962)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر. جامعة منتوري قسنطينة: كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، قسم التاريخ و الآثار، 2008/2007.

35. نصيب، عتيقة. **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2012/2011.

36. ولد الشيباني، أحمد. **فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريتانيا-**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير. جامعة فرحات عباس سطيف: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2013/2012.

❖ **المجلات:**

1. بلعور، مصطفى. "بين السلطتين التنفيذية و التشريعية، دراسة في الدستور الجزائري"، **دفتر السياسة الدولية** ، م.ع.5.
2. شليغم، غنية. "ميلاد الظاهرة الغربية في المغرب"، ع.2.ديسمبر.
3. عبد القادر، عبد العالي. "السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الاقليمي و التحديات الأمنية" ، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**، ع.7.جويلية2016.

❖ **الهيئات الرسمية:**

قائمة المراجع و المصادر

1. البنك الدولي، تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، **ليبيا: الآفاق الاقتصادية**، 2016.
2. صندوق النقد الدولي، ادارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، **ليبيا: زيارة خبراء الصندوق**، ماي 2012.

❖ **المواقع الالكترونية:**

1. ابراهيم، الطاهر." **اويحيى يريد العلاقات مع تونس الأكثر تمييزا**"، في https://www.alchourouk.com/270970/675/1.
2. البنك الدولي. "**الجزائر**"، 2016، في: https://www.worldbank.org .
3. البنك الدولي. "**تونس: الآفاق الاقتصادية. أفريل2017**"، 2017، في: https://www.worldbank.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-april-2017 .
4. البنك الدولي." **المغرب: الآفاق الاقتصادية** ".أفريل 2017، في: https://www.worldbank.org.
5. " **التعداد السكاني 2017** "، في: https://www.poputationpyramid.net/ar/2017 .
6. الخلوفي، محمد." **تقرير حول: اتحاد المغرب العربي" الواقع و التحريات**"، في https://www.barq-rs.com/barq.
7. بلخيرات، حوسين." **السياسة الخارجية الجزائرية وتحولات النظام الدولي**"، في: https://www.politics-dz.com/threads/alsias-alxargi-algzari-utxhulat-alnzam-alduti.10153 .
8. بن مسعود، عبد القادر. " **لأول مرة معبر حدودي بين الجزائر وموريتانيا**"، في: https://www.sasapost.com/mouritania-closes-its-border-with-algeria.

9. "**بوتفليقة يدعو الى تنشيط اتحاد المغرب العربي**"، في:

https://m.aawsat.com/home/article/1177931.

10. "**تطور كبير في العلاقات بين الجزائر و روسيا**"، في:

https://www.djazairess.com/alchbarelyoum/230788.

11. خليل شديد، وائل." **مفاهيم أساسية نحو تحقيق تكافؤ جيوستراتيجي بين دول الشرق الأوسط**"، في:

https://wshahid7.comwordpress.com/2015/05/15

12. "**دول المغرب العربي-معلومات أساسية**"، موسوعة الجزيرة : قسم الدراسات و الأبحاث،

في:-httpsm//www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f8857cc3cf48

4b4c-9bob-054fdfa30b59

13. ذهبي، حكيمة." **التنسيق الأمني بين البلدين حقق نتائج ميدانية كثيرة في القضاء على الارهاب**"، في:

https://www.observataire.securité.tn/ar/marsed.themes

14. عبيدي، حسن." **واقع العلاقات الجزائرية الأمريكية**"، في:

https://www.aljazeera.net/programs/behindthenews/2012/2014

15. عزيز، أحمد." **العلاقات الجزائرية الموريتانية. ماذا وراء التذبذب المستمر**"، في:

https://www.raialyoum.com/index.php

16. عليلي، سامي." **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية-الأمريكية**"، في:

https://www.elhiwardz.com/international/66291

17. عمروش، عمارية." **البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية**"،

في: https://www.marsadz.com/d985

18. غانمي، منية." **الجزائر و موريتانيا يفتحان أول معبر حدودي بينهما**"، في:

https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2017/09/30

19. قط، سمير." **السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا: التطورات و المحددات**"، في:

https://www.democratic.de/?p=43847

20. " **كيف بررت موريتانيا غلق حدودها مع الجزائر؟**"، في:

https://www.noonpost.org/content/18870

21. وكالة الأنباء الجزائرية." **الجزائر و موريتانيا يوقعان على اتفاق انشاء مركز حدودي جوي يهدف الى ترقية التعاون الاقتصادي و الأمني**"، في:https://ar.aps.dz/economie/49517-2017-11-08-15-22-24

22. ويكيبيديا الموسوعة الحرة." **اقتصاد ليبيا**"، في:https://ar.m.wikipidia.org/wiki/ ليبيا

23. ويكيبيديا الموسوعة الحرة." **العلاقات التونسية الجزائرية**"، في:

https://ar.m.wikipidia.org/wiki/relations.tunisian.algerian

24. ويكيبيديا الموسوعة الحرة." **تونس**"، في:https://ar.m.wikipidia.org/wiki/ تونس

❖ **المحاضرات:**

1. شكاكطة، عبد الكريم. **محاضرة بعنوان: محاضرات حول الجغرافيا السياسية**، الجزائر: جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015.

❖ **حصص تلفزيونية:**

1. قناة المغاربية، الخالدي سمير." **الأسبوع: 2018 سنة جديدة واستشراف لمستقبل المنطقة المغاربية**"، في:

https://www.youtube.com/watch?v=rxCpwnU6i-Q

❖ **التقارير:**

1. **شبكة الجزيرة**، العلاقات الليبية الجزائرية بعد القذافي: الاستقرار أولا. 2013/2012.

II. **المراجع باللغة الأجنبية:**

❖ **Les thèses :**

1. El Mostapha, faty.**La politique de sécurité et stabilité au Maghreb**, thèse de doctorat dans les sciences juridiques. Université de Reims Champagne-Ardeme,2016.
2. Maarouli, Fouad.**Le grand Maghreb : Recréation des institutions politiques dans les années quatre-vingt**, thèse de la maitrise ès arls en science politique. Université d'Ottawa, Cannada,1994.

❖ **Les liens :**

1. Officement national des statistique. " **Démographie**", sur : https://www.ons.dz/demographie-htmL
2. "plusieurs accords signés entre l'Algérie et la Russie, coopération bilatérale renforcées", sur : https://www.maghrebemergent.info/algerie-russie-coopération-bilatérale-renforcée.htmL.
3. Tigine, merzouk."Quel avenir pour l'union du Maghreb arab ?", sur : https://www.liberle-algerie.com/international/quel-avenir-pour-l'union-du-maghreb-arab-2657310

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول:التأصيل المفاهيمي و النظري للدراسة.....09

المبحث الأول:الأطار المفاهيمي للدراسة.....11

المطلب الأول:مفهوم السياسة الخارجية.....12

المطلب الثاني:مفهوم الجغرافيا السياسية.....16

المطلب الثالث:تعريف المنطقة المغاربية 19

المبحث الثاني:الأطار النظري للدراسة.....22

المطلب الأول:مقتربات السياسة الخارجية.....,23

المطلب الثاني:التفسيرات الجيوسياسية للدراسة.....27

خلاصة الفصل.....33

الفصل الثاني: دراسة جيوسياسية للمنطقة المغاربية.....35

المبحث الأول:المقومات الجيوسياسية للمنطقة المغاربية.....36

المطلب الأول:المقومات المكانية.....37

المطلب الثاني:المقومات البشرية.....42

المطلب الثالث:المقومات الأقتصادية.....51

المبحث الثاني:محددات البيئة السياسية للمنطقة المغاربية.....59

المطلب الأول:المحددات النظمية (البنيوية).....60

المطلب الثاني:المحددات المؤسساتية.....68

المطلب الثالث:المحددات الخارجية.....71

خلاصة الفصل.....75

الفصل الثالث:أثر العامل الجغرافي في سياسة الجزائر الخارجية المغاربية.....77

المبحث الأول:الأهمية الجيوسياسية للمنطقة المغاربية.....78

المطلب الأول:الأهمية الجغرافية.....79

المطلب الثاني:الأهمية السياسية.....82

المبحث الثاني:طبيعة العلاقات الجزائرية المغاربية (تعاون/تنازع).....90
المطلب الأول:البعد الشرقي (تونس).....91
المطلب الثاني:البعد الغربي (المغرب).....94
المطلب الثالث:البعد الجنوب شرقي (ليبيا).....99
المطلب الرابع:البعد الجنوب غربي (موريتانيا).....104
المبحث الثالث:خيارات السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية المغاربية.....108
المطلب الأول:تفعيل العلاقات الجزائرية المغاربية.....109
المطلب الثاني:توسيع دوائر العلاقات مع الدول الكبرى.....113
خلاصة الفصل.....119
الخاتمة.....120
الملاحق.....123
المراجع و المصادر
الفهرس
الملخص

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية المغاربية في ظل المعطى السياسي الذي تشهده دول المغرب العربي، و كيف يؤثر المحدد الجغرافي على هذه السياسة، انطلاقا من عدة متغيرات مثل طبيعة التماس الجغرافي و امتداداته، النزاعات الحدودية (المغرب)، و العلاقات التاريخية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تربط بين البلدان المجاورة. فتموقع الجزائر في قلب المغرب العربي جعلها اكثر انفتاحا و انكشافا و ذلك لطول حدودها البرية و جوارها لثلاث دول ساحلية، مما فرض عليها جملةً من التحديات و الصعوبات التي جعلتها تتوخى الحذر في رسم توجهات سلوكاتها الخارجية. كما سعت هذه الدراسة أيضاً الى إبراز كيفية إستثمار الجزائر لموقعها الجغرافي سياسيا، سواء في إمكانية التلاحم و الإندماج مع الجوار المغاربي، أو السعي الى توسيع أفقها الاستراتيجي عن طريق التوجه لعلاقات خارجية مع الدول الكبرى ،بغية جعل هذا الأفق الاستراتيجي أكثر حزماً و قوةً و نفعاً لمصالحها المختلفة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الجغرافيا السياسية، المنطقة المغاربية.

Résumé

Cette étude vise à répondre aux orientations de la politique étrangère maghrébine de l'Algérie, à la lumière de la situation politique observée par les pays du Maghreb, et comment le facteur géographique affecte cette politique, basé sur plusieurs variables telles que la bordure géographique et ses extensions, et les conflits frontaliers (Maroc), aussi les relations historiques, sociales, économiques, et culturelles entre les pays voisins. L'emplacement de l'Algérie au cœur du Maghreb Arabe l'a rendu plus ouverte et exposée, cela pour la longueur de ses frontières terrestres et sa proximité de trois états de la côte africaine, cela a imposé un certain nombre de défis et de difficultés qui l'ont rendu plus prudente en dessinant les directions de son comportement externe. L'étude a également cherché à mettre en évidence comment l'Algérie investit sa situation géographique politiquement, que ce soit dans la possibilité de cohésion et d'intégration maghrébine, ou chercher à élargir ses horizons stratégiques, en allant aux relations étrangères avec des puissances majeures, afin de rendre cet horizon géostratégique plus ferme, plus puissant et plus utile à ses différents intérêts.

Les mots clés : politique étrangère , géopolitique, Maghreb arabe .